

أَوْجِبُهُ الْقَاضِي بِالنَّقْضِ

المتضلة بواقع المدَّعوى

- * عَدَمُ مَنْطِقِيَّةِ تَقَرُّرَاتِ الْقَاضِي الْوَاقِعِيَّةِ .
- * مَسْخُ أَوْ تَحْرِيفُ الْمَحْرَرَاتِ .
- * عَدَمُ كَفَايَةِ أَسْبَابِ الْحُكْمِ الْوَاقِعِيَّةِ .

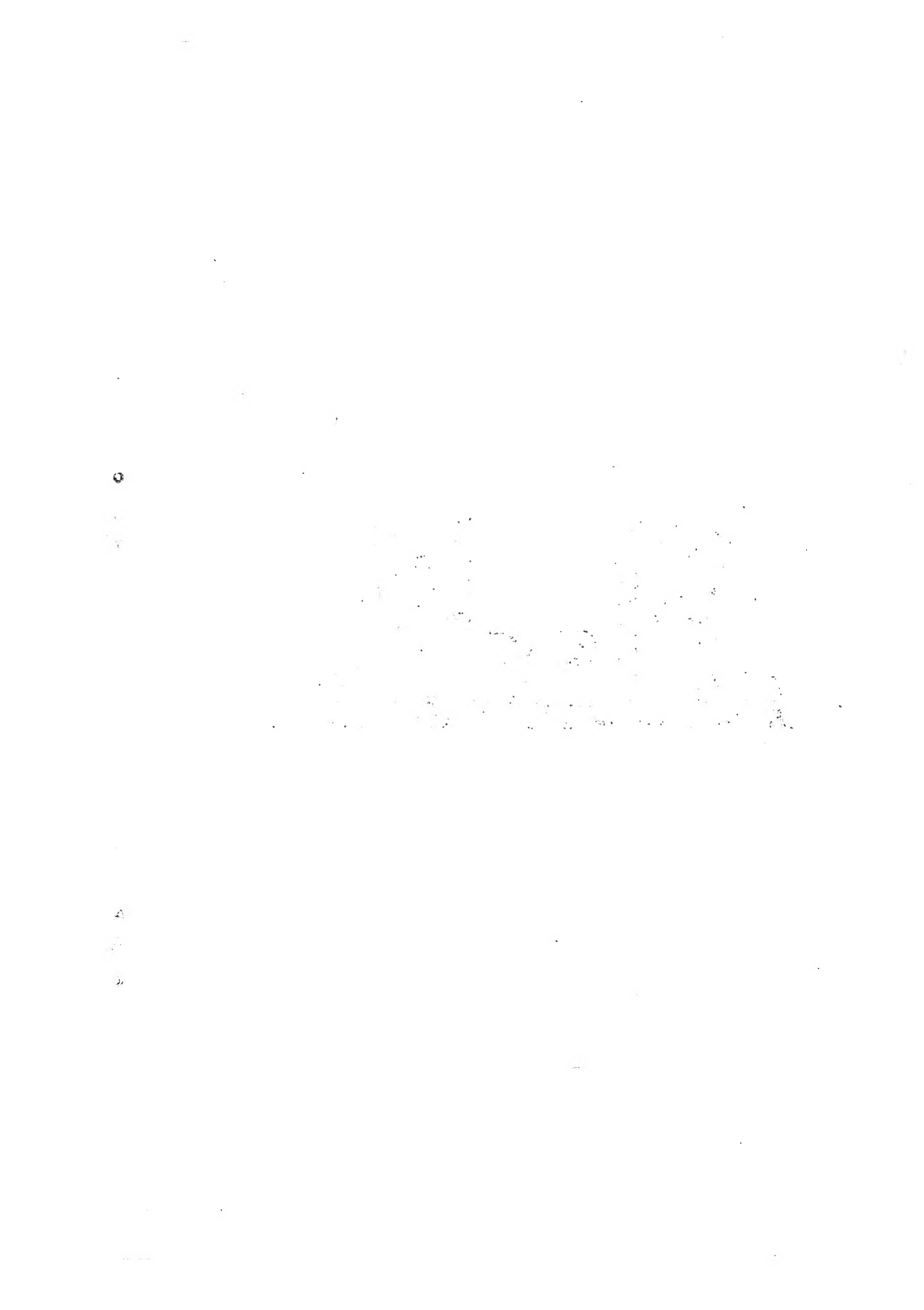
رَكْتور
أحمد سليم

أستاذ قانون المرافعات
ورئيس قسم القانون الخاص
بكلية الحقوق - جامعة أسيوط
محامى بالنقض والادارية العليا

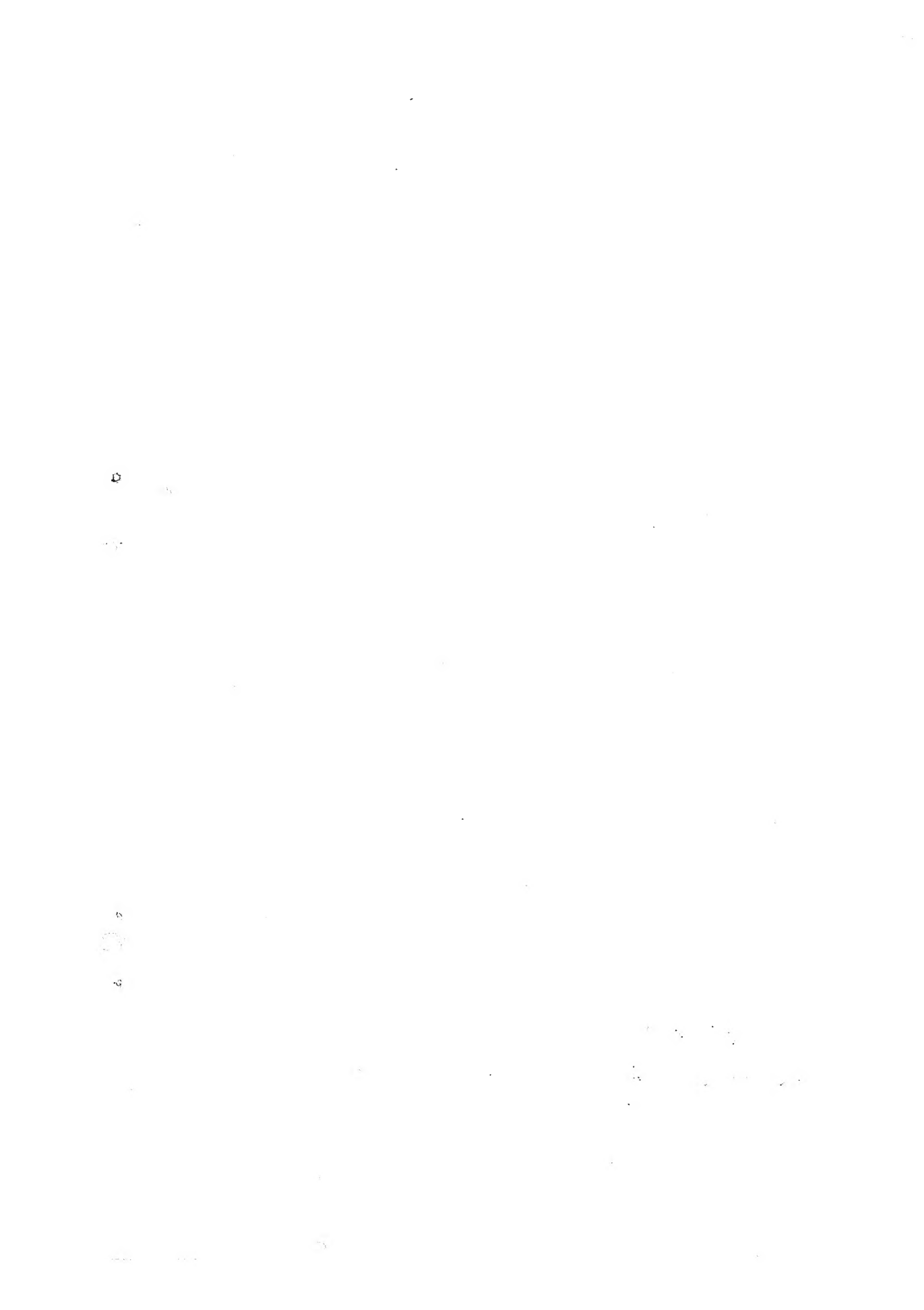
الطبعة الثانية
مكتبة دار النهضة العربية
٣٢ شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة

الطبعة الثانية
جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



أوجه الطعن بالنقض
المتصلة بواقع الدعوى



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

١ - تعريف الطعن بالنقض وواجب الطاعن بالنقض :

الطعن بالنقض Le recours en cassation طريق غير عادي من طرق الطعن في الأحكام ، وقد وصف بأنه كذلك ، لأنه لا يجوز ولوجه الا في حالات محددة بينها الشارع بيان حصر ، اذ ليس للطاعن أمام محكمة النقض أن يبدى ما يعن له من أوجه الطعن في الحكم ، وانما من واجبه أن يقيم الدليل على قيام وجه من أوجه الطعن بالنقض التي نص عليها القانون^(١) ، كما أن من واجبه أن يبين أوجه طعنه بيافا واضحا

(١) انظر في التزام الطاعن بالنقض بتقديم الدليل على ما يتمسك به من أوجه الطعن في المواعيد المحددة قانونا : نقض ١٧/٢/١٩٧٣ - مجموعة الأحكام - المكتب الفني - السنة ٢٤ ص ٢٦٥ ، ونقض ٩/٢/١٩٧٤ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٥ ص ٣٢٢ ، ونقض ١٨/٤/١٩٧٤ -

نافيا عنها كل غموض وجهالة ، وهذا الواجب مفروض عليه منذ لحظة افتتاح خصومة النقض ، فقد فرض عليه المشرع فى المادة ٢٥٣ / ٢ مرافعات أن يبين فى صحيفة الطعن الأسباب التى بنى عليها طعنه والا كان طعنه باطلا^(٢) ، بل أنه اذا كإن اهمال الطاعن أو أخفاقه فى تأسيس طعنه

-
- =
- مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٥ ص ٧٠٧ ، ونقض ١٩٧٤/١٢/١٨ -
 - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٥ ص ١٤٦٢ ، ونقض ١٩٧٦/٤/٧ -
 - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٧ ص ٨٠٨ ، ونقض ١٩٧٩/١١/٢٤ -
 - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٣٠ ص ٣٤٨

وينبى ملاحظة أنه وفقا للمادة ٢٥٥ مرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ يجب على قلم كتاب محكمة النقض أن يطلب خلال يومين من ايداع صحيفة الطعن به أو وصولها اليه ضم ملف القضية الصادر فيها الحكم المطعون فيه بجميع مفرداتها ، ولذلك يجب على الطاعن أن يقدم المستندات التى تؤيد طعنه ما لم تكن كل هذه المستندات أو بعضها مودعا ملف القضية الصادر فيها الحكم ، واذا لم تكن هذه المستندات مودعة ملف القضية وتعارض الطاعن عن تقديم الدليل على وجه الطعن الذى يتمسك به فان طعنه بخصوص هذا الوجه يعتبر عاريا من الدليل .

(٢) وتوضيحا لذلك تقول محكمة النقض أن : « المادة ٢٥٣ من

على أوجه قانونية صحيحة ، واضحا بصورة جلية ، فان محكمة النقض

=

قانون المرافعات اذ أوجبت ان تشتمل صحيفة الطعن بالنقض على بيان الأسباب التي بنى عليها الطعن والا كان باطلا ، انما قصدت بهذا البيان أن تحدد أسباب الطعن وتعرف تعريفا واضحا كاشفا عن المقصود منها كشفا وافيا نافيا عنها الغموض والجهالة وبحيث يبين منها العيب الذي يعزوه الطاعن الى الحكم وموضعه منه وأثره فى قضائه ، ومن ثم فان كل سبب يراد التحدى به يجب أن يكون مبينا بيانا دقيقا وأن تقدم معه لمحكمة النقض المستندات الدالة عليه والا كان النعى به غير مقبول .

واذ كان الطاعن لم يكشف فى صحيفة الطعن عن وجه الدفاع الجوهرى الذى أغفل الحكم المطعون فيه الرد عليه ، فان النعى عليه بهذا السبب لا يقبل لوروده مجهلا » .

– نقض ١٩٨١/٦/٢٥ – فى الطعن رقم ١٣١٨ سنة ٤٨ ق – منشور فى مجلة ادارة قضايا الحكومة – السنة ٢٥ سنة ١٩٨١ – العدد الرابع ص ١٥١ وما بعدها .

وانظر فى وجوب تحديد أسباب الطعن بالنقض وتعريفها تعريفا واضحا كاشفا عن المقصود منها : نقض ١٩٥١/١١/١٥ – الطعن رقم ١١١ لسنة ١٩ ق – مجموعة ٢٥ سنة بند ١١٧ ص ١٠٩٧ ، ونقض ١٩٦٥/٤/٢٩ – مجموعة الأحكام – المكتب الفنى – السنة ١٦ ص ٥٤٨ ، ونقض

=

سوف تدرك ذلك ، والأول وهلة وفي غرفة المشورة ، وسوف تأمر

=

الطعن ١٩٨٢/٣/٢٨ - الطعن ٦٩ لسنة ٤٧ ق ، وتقض ١٩٨٢/٣/٢٤ - الطعن
رقم ١٦١٢ لسنة ٤٨ ق ، وتقض ١٩٨٢/٣/١١ - الطعن رقم ٥٢٤ لسنة
٤٨ ق ، وتقض ١٩٨٣/١/٦ - الطعن رقم ١٠٩٠ لسنة ٤٩ ق ، وتقض
١٩٨٣/٣/٢٤ - الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٤٨ ق ، وتقض ١٩٨٣/٣/٣١ -
الطعن رقم ١٦٢٣ لسنة ٤٦ ق ، وتقض ١٩٨٣/٤/٧ - الطعن رقم ١٦٠٠
لسنة ٤٩ ق ، وتقض ١٩٨٣/١١/٢٤ - الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٤٨ ق
و ١١٤٩ لسنة ٥١ ق ، وتقض ١٩٨٣/١٢/١ - الطعن رقم ٥ لسنة ٤٨ ق ،
وتقض ١٩٨٤/٤/٣ - الطعن رقم ١٨٩٦ لسنة ٥٠ ق ، وتقض ١٩٨٤/٤/٢٤
- الطعن رقم ١٨٦١ لسنة ٥٠ ق ، وتقض ١٩٨٤/٥/٣١ - الطعن رقم ١٨٠٠
سنة ٥٠ ق .

وتوضيحا لواجب الطاعن المذكور في المتن قضت محكمة النقض أيضا
بأنه : « يكفي قانونا أن يذكر الطاعن في تقريره أسباب الطعن على وجه
اليقين والتحديد ، أما الاختصار على ذكر عبارات غامضة كأن يقال أن
الحكم المطعون فيه قد خالف القانون أو أنه قد وقع فيه بطلان جوهري ،
من غير تفصيل لتلك المخالفة أو ذلك البطلان تفصيلا يخرجهما من التعميم
إلى التخصيص فهذا لا يؤدي غرض القانون والطعن بمثل هذه العبارات
يكون باطلا » .

=

.

=

– نقض ١٩٣٢/١١/١٠ مجموعة ٢٥ سنة بند ١١٠ ص ١٠٩٦ ،
وأيضا نقض ١٩٧٠/١/١٨ – مجموعة الأحكام – المكتب الفني – السنة
٢١ ص ٥١

كما قضت بأنه : « يجب أن يكون كل سبب يراد التحدى به مذكورا
في تقرير الطعن ذكرا استقلاليا بكيفية دقيقة بحيث ييسر للمطلع عليه
أن يدرك لأول وهلة موطن مخالفة الحكم للقانون ، أو خطئه في تطبيقه أو
في تأويله ، أو موطن البطالان الجوهرى الذى وقع فيه أو موطن بطلان
الاجراءات الذى يكون قد اثر فيه ، وكل طعن لا يكون على هذا الوجه
التفصيلى الدقيق يكون باطلا » – نقض ١٩٣٥/٥/٢٣ مجلة المحاماة –
السنة ١٦ ص ٢٦

وانظر فى واجب الطاعن السالف الذكر أيضا : نقض ١٩٣٢/١/٢٨ –
الطعن رقم ٢٣ لسنة ١ ق – مجموعة ٢٥ سنة بند ١٠٩ – ص ١٠٩٦ ،
ونقض ١٩٤٦/١/٣ – الطعن رقم ١٣٧ لسنة ١٤ ق – مجموعة ٢٥ سنة
بند ١١٨ ص ١٠٩٨ ، ونقض ١٩٤٨/٢/١٢ – الطعن رقم ٤٥ لسنة ١٧ ق
– مجموعة ٢٥ سنة – بند ١١٥ ص ١٠٩٧ ، ونقض ١٩٥٩/١٠/٣١ –
مجموعة الأحكام المكتب الفني – السنة ١٠ ص ٨٦٦ ، ونقض ١٩٧٧/٤/٣٠
مجموعة المكتب الفني – السنة ٢٨ ص ١٠٩١ ، ونقض ١٩٧٩/٤/٢ –
=

وفقا للمادة ٢٦٣ مرافعات بعدم قبول طعنه (٣) وتلزمه بالمصروفات

=
الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٤٦ ق ، ونقض ١٩٨٠/١١/١٨ - الطعن ٢٨٦ لسنة ٤٣ ق ، ونقض ١٩٨١/١٢/١٥ - الطعن ٥٠٢ لسنة ٤٨ ق ، ونقض ١٩٨٢/٢/١٧ - الطعن ٤٩١ لسنة ٤٦ ق ، ونقض ١٩٨٢/٣/٢٤ - الطعن ١٦١٢ لسنة ٤٨ ق ، ونقض ١٩٨١/٤/٢٢ - الطعن ٧٨٨ لسنة ٤٧ ق ، ونقض ١٩٨٢/٦/١٥ - الطعن ٤٢ لسنة ٥١ ق - منشور في مجلة ادارة قضايا الحكومة - السنة ٢٨ سنة ١٩٨٤ - العدد الأول - ص ١٨١
وص ١٨٢

(٣) انظر تطبيقا لذلك : أمر محكمة النقض الصادر بتاريخ ١٩٧٧/١٠/٣٠ - في الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٤٤ ق ايجارات - نقض « غرفة مشورة » - بعدم قبول الطعن نظرا لاختلاف الطاعنين في تأسيس طعنهم على أوجه قانونية صحيحة ، وقد جاء به أنه : « لما كان الطاعنون يقيمون اسباب طعنهم على المنازعة في مسألة من مسائل الواقع التي تخضع لسلطة تقدير محكمة الموضوع ، فان الطعن يكون مقاما على غير الأسباب المبينة في المادتين ٢٤٨ و ٢٤٩ من قانون المرافعات ، وهو ما يخول المحكمة في غرفة مشورة بمقتضى المادة ٢٦٣ من ذات القانون الأمر بعدم قبول الطعن » .

وانظر في أن قرار عدم القبول الذي تصدره غرفة المشورة متروك لتقديرها وهو في حقيقته رفض للطعن حال اقامته على أسباب موضوعية - نقض ١٩٧٨/١١/١ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٩ ص ١٦٢٧

فضلاً عن مصادرة الكفالة ، ولا يجوز له في هذه الحالة أن يطعن في القرار الصادر من محكمة النقض في غرفة مشورة بأي طريق من طرق الطعن (٤) .

والطعن بالنقض باعتباره طريقاً غير عادي للطعن في الحكم (٥) ،

(٤) وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأنه : « لما كان الدفع المبدي من وكيل الطاعنين بانعدام قرار المحكمة الصادر في غرفة مشورة بتاريخ ١٩٧٨/٦/١٣ باستبعاد ما جاوز السبب الخامس من أسباب الطعن قولاً منه بتجاوز المحكمة لسلطتها المنصوص عليها في المادة ٢٦٣ من قانون المرافعات ليس الا طعناً في هذا القرار ، وهو غير جائز على أي وجه مثله في ذلك مثل الحكم الصادر من المحكمة سواء بسواء ، فمن ثم يكون الدفع غير مقبول » - نقض ١٩٧٨/١٢/٩ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٩ ص ١٨٧٣

(٥) تنقسم طرق الطعن في الأحكام بصفة عامة الى نوعين ، طرق عادية Voies ordinaires وطرق غير عادية Voies extraordinaires ، فالاستئناف والمعارضة طريقان عاديان ، والتماس إعادة النظر والنقض واعتراض الخارج عن الخصومة طرق غير عادية ، وفي ظل قانون المرافعات المصري الحالي رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ لم يعد هناك مجال لطريق المعارضة الا بالنسبة للأحكام الصادرة في مواد الأحوال الشخصية ، كما ألغى هذا القانون طريق اعتراض الخارج عن الخصومة وادمج بعض أحواله في أسباب التماس إعادة النظر .

لا يجوز ولوجه الا بالنسبة الأحكام معينة ، وهو لا يطرح أمام محكمة النقض موضوع الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه من جديد ، وانما يطرح العيوب القانونية التي تعيب الحكم والتي يستند اليها الطاعن في طعنه بالنقض ، ولا تنظر محكمة النقض الا في هذه العيوب فحسب ، فهي لا تتصدى للموضوع اللهم الا اذا كان الموضوع صالحا للفصل فيه أو كان الطعن بالنقض للمرة الثانية (مادة ٢٦٩/٤ مرافعات) ، ففي هاتين الحالتين فقط اذا نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وجب عليها أن تحكم في الموضوع ، اقتصادا في الاجراءات وتعجيلا للبت في النزاع (٦) .

كما أنه لا يجوز ولوج طريق الطعن بالنقض الا بعد استنفاد طرق الطعن العادية (٧) ، التي أباحها القانون للطاعن دون حصر الأسبابها ،

(٦) المذكرة الايضاحية لقانون المرافعات فيما يتعلق بالمادة ٢٦٩ منه .

(٧) وتطبق هذه القاعدة بالنسبة للأحكام الجنائية وتستثنى منها المعارضة أيضا ، وقد عبرت محكمة النقض عن هذه القاعدة بقولها « أن النقض ليس طريقا عاديا للطعن على الأحكام وانما هو طريق استثنائي لم يجزه الشارع الا بشروط مخصوصة لتدارك خطأ الأحكام النهائية في القانون ، فاذا كان الخصم قد أوصد على نفسه باب الاستئناف - وهو =

ومن فُوت على نفسه طرق الطعن العادية ولم يسلك طريقاً منها ، ليس مباحاً له أن يسلك طريق الطعن بالنقض ، وذلك جزاء الإهمال ، فقد كان بوسعهُ أن يزيل العيب الذى ينعاه على الحكم بالطعن عليه بطريق عادى يطرح النزاع برمته من جديد على محكمة الطعن ، أما اذا كان الطعن بالطريق العادى لا يزال متاحاً فانه يجب الالتجاء اليه ، فقد يجدى فى ازالة أى عيب ينعاه الطاعن على الحكم ، ومن ثم لا يجوز الطعن بالنقض ما دام الحكم قابلاً للطعن بطريق عادى ، ولكن يستثنى من ذلك الطعن بالمعارضة ، ورغم أن المعارضة طريق عادى الا أنه يجوز للمحكوم عليه الا يباشر حقه فى الطعن فى الحكم بالمعارضة ويكون له حق الطعن فيه بالنقض ، لأن مجرد الطعن فى الحكم الغيابى بطريق آخر غير المعارضة

طريق عادى - حيث كان يسعه استدراك ما شاب الحكم من خطأ فى الواقع أو القانون لم يجر له من بعد أن يلج سبيل الطعن بالنقض « - نقض ١٥/٣/١٩٦٦ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ١٧ ص ٢٩٨ ، ونقض ١٦/١/١٩٧٢ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٣ ص ٦٩ ، ونقض ٢/١١/١٩٧٥ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٦ ص ٦٥٢ ، ونقض ١/١١/١٩٧٦ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٧ ص ٨٣٠

يعد في ذاته نزولاً عن حق المعارضة (٨) •

(٨) وذلك اعمالاً للمادة ٣٨٧ من قانون المرافعات السابق والتي لا تزال سارية وفقاً للمادة الأولى من قانون اصدار قانون المرافعات الحالي ، وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض بأن : « مفاد نص المادة ٣٨٥ من قانون المرافعات السابق معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ والمادة ٣٨٧ منه - واللتين اُبقت عليهما المادة الأولى من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية القائم - انه وأن كان الأصل هو استنفاد طرق الطعن العادية أولاً ، يباشر الطاعن بعدها الطرق غير العادية ، الا أن المشرع خرج على هذه القاعدة بالنسبة للحالات الاستثنائية التي يجيز فيها القانون الطعن بطريق المعارضة ، فنص على أنه اذا صدر حكم غيابي قابل للطعن فيه بالمعارضة وقابل في نفس الوقت للطعن فيه بالاستئناف او التماس اعادة النظر أو النقض ، فان الطعن فيه يأخذ هذه الطرق من جانب الخصم الغائب يسقط حقه بعد ذلك في الطعن في الحكم بطريق المعارضة ، ولما كان ذلك ، وكان مفاد المادتين ٢٩٠ ، ٣٢٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ - وهما ضمن المواد المستبقاه بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ - جواز المعارضة في الأحكام الاستئنافية الصادرة في الغيبة في ظرف الايام العشرة التالية لاعلانها وكان الثابت من الاوراق أن الطاعنة عارضت في الحكم المطعون - الذي قضى باعتبار الاستئناف كأن لم يكن - بصحيفة أعلنت الى المطعون عليه الأول وحددت جلسة لنظر المعارضة أمام

٢ - أهمية البحث ونطاقه وخطته :

إذا تأمل المرء مهمة الطاعن أمام محكمة النقض فإنه يجدها غاية في الدقة ، وعلّة ذلك تكمن في أن محكمة النقض محكمة قانون لا واقع تحاكم الحكم المطعون فيه في شقة القانوني دون شقة الموضوعي ، وهي تصم أذائها عن أى جدل موضوعي يثيره الطاعن الآن في سماحها لهذا الجدل خروج عن هدفها فضلا عن كونه يشل مضيقا لوقت وجهد قضائيا وهم قضاء قانون وليسوا قضاء واقع ، ولذلك ينبغي على الطاعن الذي يقصد محكمة النقض بغية تخطئة الحكم الصادر ضده أن يلقى بالجانب الموضوعي لنزاعه خلف ظهره قبل أن يطرق أبواب هذه المحكمة ، وأن يقدم لقلم كتابها صحيفة طعن نظيفة من كل وجه موضوعي من وجوه تخطئة الحكم ، ومبرأة من كل جدل موضوعي .

ومما لا مرية فيه أن مهمة الطاعن بطريق عادي من طرق الطعن أيسر من ذلك وأهون ، إذ الطعن بالنقض باعتباره طريقا غير عادي ، لن يكفي الطاعن لولوجه أن يكون قد خسر دعواه أمام المحاكم الأدنى ، إذ هذه

محكمة الاستئناف وأن الطاعنة قررت بعد ذلك الطعن بطريق النقض عن ذات الحكم فإن ذلك يعتبر نزولا منها عن الطعن بالمعارضة طبقا لصريح النص ، ويكون الدفع بعدم قبول الطعن بالنقض على غير أساس « -

نقض ١٩٧٦/٥/٢٦ - مجموعة الكتب الفني - السنة ٢٧ ص ١٢٠٦

الخسارة تكفيه فحسب للطعن بطريق طعن عادى كالاستئناف ، أيا ما كان العيب الذى يعترى الحكم الصادر ضده سواء تعلق هذا العيب بالشق القانونى أو الشق الموضوعى من الحكم ، ولن تجدى هذه الخسارة لولوج طريق الطعن بالنقض الذى يستوجب أن يكون الحكم المطعون فيه معيبا بعيب من العيوب التى حصرها الشارع والتى تبرر سلوك هذا الطريق ، وكلها عيوب تتعلق بالشق القانونى من الحكم .

وقد أسلفنا أنه ليس للطاعن بالنقض أن يبدى ما يعن له من أوجه الطعن فى الحكم ، وإنما من واجبه أن يقيم الدليل على قيام وجه من أوجه الطعن بالنقض التى نص عليها القانون ، وأن يبين فى صحيفة طعنه الأوجه التى يؤسس عليها طعنه ببيان واضح فافيا عنها كل غموض وجهالة ، وأن ما يبرزه من أوجه طعن يخضع للتصفية من محكمة النقض فى غرفة المشورة ، وحتى لو كانت هذه الأوجه مزيجا من أوجه صحيحة وأخرى خاطئة ، فإن محكمة النقض فى غرفة مشورة سوف تستبعد هذه الأوجه الأخيرة ، ولن تنظر أمامها الا الأوجه الصحيحة الجديرة بالنظر^(٩) .

(٩) وقد جاء فى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٣

وكل ذلك يبين لنا أهمية دراسة أوجه الطعن بالنقض ، دراسة متعمقة ، ومحاولة سبر غورها ، وتوضيح وتبسيط الغامض منها ، وحسم ما تشيره من مشاكل ، وهذا ما نأمل أن يساهم هذا البحث في تحقيقه .

المعدل للمادة ٢٦٣ مرافعات أنه : « بعد انقضاء مواعيد تحضير الطعن ، وتقديم مذكرة برأى النيابة ، يعين رئيس المحكمة المستشار المقرر ، ثم يعرض الطعن على المحكمة في غرفة المشورة ، فاذا رأت أنه غير جائر القبول لسقوط أو بطلان إجراءاته أو إقامته على غير الأسباب المبينة في المادتين ٢٤٨ ، ٢٤٩. أمرت بعدم قبوله بقرار مثبت في محضر الجلسة مع اشارة موجزة الى سبب القرار والزمّت الطاعن المصروفات فضلا عن مصادرة الكفالة ، أما اذا قدرت المحكمة ان الطعن جدير بالنظر حددت جلسة لنظره ويجوز لها في هذه الحالة أن تستبعد من الطعن ما لا يقبل من الأسباب أمام محكمة النقض ، وأن تقصر نظره على باقى الاسباب مع اشارة موجزة الى أسباب الاستبعاد .

وإنما خول المشرع للمحكمة حق استبعاد الأسباب غير المقبولة في مرحلة الفحص نظرا لما لوحظ من اشتغال الكثير من الطعون على أسباب موضوعية تخرج عن مهمة محكمة النقض ويستغرق تحصيلها والرد عليها في الأحكام من جهد المحكمة ووقتها ما ينبغي صرفه الى الجوهرى من الأسباب » .

والحق أن وضوح أوجه الطعن بالنقض - والتي أسماها المشرع أسباب الطعن^(١٠) ويسمياها الفقيه والقضاء أحيانا حالات الطعن أو أحوال الطعن - ليس مفيدا فقط للطاعن ، بل أننا لا نجافي الحقيقة إذا قلنا أن عمل محكمة النقض ذاتها يدور في فلك هذه الأوجه التي حصرها القانون في إطار محدد ، فوضوح هذه الأوجه ينير الطريق أمام الطاعن بالنقض ، ويسير أيضا فهم طبيعة عمل هذه المحكمة التي تترجع على قمة التنظيم القضائي في البلاد .

ولا شك أن أوجه الطعن بالنقض وما تثيره من مشاكل ، تحتاج الى أبحاث عديدة ، وسوف نكرس هذا البحث لإبراز أن ثمة أوجه تتصل بواقع الدعوى وتقبلها محكمة النقض ، فإذا كان واجب الطاعن - كما أسلفنا - أن يلقى بالجانب الواقعي لنزاعه خلف ظهره قبل أن يطرق أبواب محكمة النقض ، وأن يقدم لقلم كتابها صحيفة طعن نظيفة من كل وجه واقعي من وجوه تخطيط الحكم ومبرأة من كل جدل موضوعي ، إلا أن هذا لا يعني أن كل ما يتصل بواقع أو موضوع الدعوى من أوجه طعن لا يقبل أمام محكمة النقض ، فهناك بعض الأوجه ذات صلة وثيقة بواقع الدعوى ومع ذلك استقر قضاء النقض المصري والفرنسي على قبوله ، إذ أن محكمة النقض وهي بصدد الكشف عن مدى مخالفة الحكم

(١٠) وردت هذه التسمية بالمواد ٢٥٣ و ٢٦٣ و ٢٦٩ مرافعات .

المطعون فيه للقانون قد تبسط رقابتها على واقع ما تم الفصل فيه (١١) ، فلا يخرج من رقابة محكمة النقض كل ما يتصل بالوقائع (١٢) ، فمسائل الواقع ليست بمنأى عن رقابة محكمة النقض (١٣) ، ولكن هذا لا يعنى انها تعيد بحث أو اثبات الوقائع إذ أن ذلك يندرج فى سلطة قاضى الموضوع ، وانما هى تسلم بالوقائع كما أثبتتها الحكم المطعون فيه وتقتصر مهمتها على مراقبة ما اذا كانت هذه الوقائع كافية لتبرير ما انتهى اليه الحكم وما اذا كان القاضى قد مسخها أو رتب عليها ما لا تنتج عنه (١٤) .

(١١) انظر : الاستاذ الدكتور احمد السيد صاوى فى الاسباب الجديدة أمام محكمة النقض بالنسبة للطعن المدنى - دار النهضة العربية - سنة ١٩٨٤ - بند ١ ص ٥

(١٢) العميد فتحى والى - الوسيط فى قانون القضاء المدنى - طبعة سنة ١٩٨٦ - بند ٣٨٤ ص ٧٧٨

(١٣) الاستاذ الدكتور احمد السيد صاوى - نطاق رقابة محكمة النقض على قاضى الموضوع فى المواد المدنية والتجارية - نشر دار النهضة العربية - سنة ١٩٨٤ - بند ٧١ ص ١٢٢

(١٤) راجع الاستاذ الدكتور احمد صاوى - نطاق رقابة محكمة النقض - المصدر السابق - بند ٧٢ وما بعده ص ١٢٣ وما بعدها ، والاسباب الجديدة أمام محكمة النقض - بند ١ ص ٥

أضف الى ذلك أن العمل القضائي الذي تراقبه محكمة النقض مزيج من الواقع والقانون ، فثمة تداخل بين مسائل القانون ومسائل الواقع^(١٥) فالدعوى تثير خليطا بين الواقع والقانون ، فهي تتألف من جميع ما يثيره الخصوم بينهم من نزاع فى مسائلها الواقعية والقانونية كافة^(١٦) ، والقاضى عند تطبيقه للقانون لا يجد نفسه أمام نصوص تحتاج الى مجرد التفسير أو التطبيق وانما يصادف مجموعة من الوقائع يتوقف على تحديدها اختيار القاعدة القانونية الواجبة التفسير والتطبيق^(١٧) ، ففى أى عمل قضائى لا توجد وقائع مجردة عن القانون^(١٨) ، فليس فى عمل القاضى ما يصح

(١٥) انظر :

Jacques Boré : La cassation en matière civile, Sirey, Paris, 1980
no . 1044. .

(١٦) الاستاذ حامد فهمى والدكتور محمد حامد فهمى - النقض فى
المواد المدنية والتجارية - سنة ١٩٣٧ - بند ٣١ ص ١٢٦

(١٧) الاستاذ الدكتور احمد فتحى سرور - النقض فى المواد الجنائية
- سنة ١٩٨٨ - بند ٩٧ ص ١٤١

(١٨) انظر : الاستاذ مرقس فهمى - وجوه النقض المتصلة بالموضوع
- مقال - منشور فى مجلة المحاماة - العدد الثالث - السنة الحادية عشر
- ديسمبر سنة ١٩٣٠ - ص ٢٢٨

أن تكون وقائع بلا قانون أو قانون بلا وقائع وإنما هو عمل مركب من الوقائع والقانون ، ولذا يصعب تصور رقابة على هذا العمل اذا ارتكزت هذه الرقابة على تشريحه الى شطرين منفصلين لا صلة بينهما ، شطر واقع وشطر قانون ، ومن ثم ليس غريبا أن نجد بعض أوجه الطعن بالنقض ذات صلة وثيقة بالواقع •

وسوف نقسم دراستنا في هذا البحث الى ثلاثة أبواب ، نوضح في الباب الأول ارتباط أوجه الطعن بالنقض بهدف محكمة النقض ودورها ، وفي الباب الثاني نوضح مدى اتصال بعض الأوجه بواقع الدعوى ، وفي باب ثالث ندرس بالتفصيل الأوجه المتصلة بواقع الدعوى •

فَسأل الله تعالى التوفيق

الباب الأول

ارتباط أوجه الطعن بالنقض

بهدف محكمة النقض ودورها

الباب الأول

ارتباط أوجه الطعن بالنقض
بهدف محكمة النقض ودورها

٣ - هدف محكمة النقض ودورها :

إن الهدف الرئيسي من وجود محكمة النقض (١٩) La cour de cassation
كمحكمة وحيدة تتبرع على قمة التنظيم القضائي في البلاد ، يكمن
في تحقيق وحدة القضاء في الدولة (٢٠) ، ومن ثم وحدة القانون

(١٩) أنشأت محكمة النقض المصرية بالمرسوم بقانون رقم ٦٨ لسنة
١٩٣١ الصادر في ٢ مايو سنة ١٩٣١ ، وأنشأت محكمة النقض الفرنسية
بالقانون الصادر في ١٧ نوفمبر سنة ١٧٩٠

(٢٠) انظر في ذلك :

François Rigaux : La nature du contrôle de la cour de cassation,
Thèse, Bruxelles, 1966 p . 20 et S.

Gabriel Marity : La distinction du fait et du droit, essai sur
le pouvoir de controle de la cour de cassation sur les juges du
fait, Thèse, Toulouse, 1929. p. 69 et S.

Peter Neu : Les pouvoirs de contrôle de la cour suprême,
Thèse Sarre 1956. p. 6.

=

تفسه ، فهي تضمن التطبيق الصحيح للقانون ، أى أن يكون القانون

Hans Winkel : Le problème de la juridiction suprême, Thèse,
Utrecht 1934 . p. 126 . et. S.

Jean Craven : L'influence de droit français sur l'organisation
et la juridiction de la cour de cassation Genvoise, Dans la chambre
criminelle et sa jurisprudence, Recueil d'Etude en hommages à la
memoire de Maurice Patin président de la chambre criminelle de
la cour de cassation, 1965, p. 609.

Jacques Maury : La distinction du fait et du droit devant la
cour de cassation, Rev. de droit international privé, 1931, p. 586.

Walther J. Habscheid : La cour supérieure en République
Fédérale d'Allemagne et la distinction du fait et du droit devant
les juridictions suprêmes en France et en Allemagne Rev. inter-
national de droit comparé, 1968, p. 79 et S.

Paul Albert Pageaud : Inculpation tardive et controle de la
cour de cassation, dans la Chambre criminelle et sa jurisprudence,
1965 p. 444 et S.

الأستاذ حامد فهمي والدكتور محمد حامد فهمي - النقض في المواد

المدنية والتجارية - مصدر سابق - سنة ١٩٣٧ بند ١ وما بعده ص ٣

وما بعدها ، الدكتور فتحى والى - الوسيط فى قانون القضاء المدنى -
سنة ١٩٨٠ - بند ٣٦٧ ص ٨١١ ، الدكتور أحمد السيد صاوى - نطاق
رقابة محكمة النقض على قاضى الموضوع فى المواد المدنية والتجارية - مصدر
سابق سنة ١٩٨٤ - ص ٧٠ ، الدكتور عبد العزيز خليل بدوى - الطعن
بالنقض والطعن امام المحكمة الادارية العليا - دراسة مقارنة - رسالة
للدكتوراه - جامعة عين شمس - سنة ١٩٦٩ - ص ٥ ، الدكتور نبيل
اسماعيل عمر - النظرية العامة للطعن بالنقض فى المواد المدنية والتجارية
- سنة ١٩٨٠ - بند ٧ ص ١٢ ، الأستاذ أحمد جلال الدين هلالى - قضاء
النقض فى المواد المدنية والتجارية فى التشريع المصرى والمقارن - سنة ١٩٧٧
- بند ١٢ وما بعده ص ١٨ وما بعدها ، الدكتور أحمد فتحى سرور -
الوسيط فى قانون الاجراءات الجنائية - سنة ١٩٨٠ - الجزء الثالث -
النقض الجنائى واعادة النظر - ص ١٣ وما بعدها ، الدكتور امينة النمر - قوانين
المرافعات - الكتاب الاول - سنة ١٩٨٢ - بند ٥٢ ص ١١٧ ، الدكتور
عبد الباسط جمعى - مبادئ المرافعات فى قانون المرافعات الجديد -
سنة ١٩٨٠ ص ١٩٤ ، الدكتور أحمد مسلم - اصول المرافعات - سنة
١٩٧١ - بند ١١٢ ص ١٠٠ ، الدكتور أحمد أبو الوفا - المرافعات المدنية
والتجارية - الطبعة الثانية عشرة - بند ٦٣٧ - ص ٨١٠ ، الدكتور محمد
عبد الخالق عمر - قانون المرافعات - سنة ١٩٧٨ - الجزء الاول - ص ١٤٠ =

كما تعلنه المحاكم مطابقا للقانون كما أراده المشرع^(٢١) ، فهذه المحكمة تعمل على تقويم ما يقع فى الأحكام من شذوذ فى تطبيق القانون وتقرير القواعد القانونية الصحيحة فيما يختلف فيه من المسائل وتثبيت القضاء بها^(٢٢) ، وبذلك تلعب محكمة النقض دورا هاما وفعالا فى ضمان

الاستاذ عبد المنعم حسنى - طرق الطعن فى الأحكام المدنية والتجارية - الطبعة الثانية سنة ١٩٨٣ - الجزء الثانى - ص ٨٤١ وما بعدها ، الدكتور محمود نجيب حسنى - شرح قانون الاجراءات الجنائية - سنة ١٩٨٢ بند ١٢٨٥ ص ١١١٩ ، الدكتور محمد زكى أبو عامر - شائبة الخطأ فى الحكم الجنائى - رسالة للدكتوراه - مطبوعة سنة ١٩٨٥ ص ٢٠٨ وما بعدها ، الدكتور على زكى العرابى - المبادئ الأساسية للاجراءات الجنائية سنة ١٩٥٢ - ج ٢ ص ٢٢٣ ، الدكتور ابراهيم نجيب سعد - القانون القضائى الخاص - ج ١ بند ١٧٠ ص ٤١٢ ، الاستاذ محمد العشماوى والدكتور عبد الوهاب العشماوى - قواعد المرافعات فى التشريع المصرى والمقارن - سنة ١٩٥٨ - ج ٢ - بند ١٣٢٦ ص ٩٥٥ ، الدكتور عبد المنعم الشرقاوى والدكتور فتحى والى - المرافعات المدنية والتجارية - سنة ١٩٧٦ - ١٩٧٧ - بند ٩٢ ص ١٤٩ وما بعدها ، الدكتور رمزى سيف - الوسيط فى شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية سنة ١٩٦٩ - ١٩٧٠ - ص ٢١٧

(٢١) الدكتور فتحى والى - الوسيط طبعة ١٩٨٠ - بند ٣٦٧

ص ٨١١

(٢٢) الأستاذ حامد فهمى والدكتور محمد حامد فهمى - بند ١ ص ٢

تحقيق مبدأ مساواة المواطنين أمام القانون ، عن طريق تحقيقها لوحدة القضاء ووحدة القانون في الدولة •

ويقتضى هذا الدور الهام والفعال لمحكمة النقض ألا توجد في الدولة إلا محكمة نقض واحدة وإن تعددت دوائرها لضرورات عملية ، لأنه لا يعقل أن تكون السلطة التي تضمن وحدة القضاء ووحدة القانون مزدوجة أو متعددة ، وإذا كانت كذلك في دولة ما فافها سوف تساهم في تشتيت القضاء وبعثرة اتجاهاته ، ولن تحقق لا وحدة القضاء ولا وحدة القانون •

كما يقتضى هذا الدور الهام أيضا أن تكون هذه المحكمة هي أعلى محكمة في البلاد ، فلا تخضع أحكامها لأي رقابة من سلطة أخرى في الدولة ، ولا يباح الطعن في أحكامها بأى طريق أمام أية هيئة قضائية أخرى ، بل تكون لها الكلمة الأخيرة ، فتتقضى ما فسد من الأحكام وتصحح ما يقع فيها من أخطاء قانونية ، وهذا يؤدي حتما إلى الاستقرار القضائي ومن ثم الاستقرار القانوني داخل الدولة ، هذا الاستقرار الذى قد يهزه ويخلل به تضارب أحكام القضاء وأختلافها فى المسألة الواحدة ، ومن الناحية العملية ينتج هذا التضارب والاختلاف فى أحكام القضاء من تعدد المحاكم داخل الدولة

وتفاوت قدرات القضاة وخبراتهم واجتهاداتهم ومن غموض نصوص القانون أحيانا ، ولذلك فإن محكمة النقض باعتبارها أعلى محكمة في الدولة تحسم هذا التضارب والاختلاف حسما نهائيا محققة بذلك الاستقرار القضائي والقانوني ومن ثم استقرار المعاملات داخل المجتمع .

وإذا تأملنا الهدف الأساسي لمحكمة النقض المتمثل في تحقيق وحدة القضاء في الدولة ، نجد أنه ينعكس على عمل هذه المحكمة ، وأساس ذلك أن تحقيق وحدة القضاء وبالتالي وحدة القانون في الدولة يمثل مصلحة عامة للمجتمع ككل ، ومن الواجب أن تتخلص محكمة النقض مما قد يعوق عملها نحو تحقيق هذه المصلحة العامة ، ولذلك يفصل الشق الواقعي للحكم المطعون فيه أمام محكمة النقض عن شقه القانوني وهي تغض البصر عن الشق الواقعي لأنه لا أهمية له في تحقيق هدفها بل قد يعوقها عن تحقيقه ، وتفصل فقط في الشق القانوني من الحكم المطعون فيه ، إذ أن مسائل الواقع تلتحم بطبيعتها بالحالة الخاصة على نحو لا يقبل التكرار على عكس مسائل القانون وإخطائه فهي القابلة لأن تتكرر وتلعب بالتالي دورها في وحدة القضاء فوحدة القانون^(٢٣) ، وتتولى محكمة

(٢٣) انظر ذات المعنى :

Peter Neu : Thèse précitée p. p. 43. et 44.

والدكتور محمد زكي أبو عامر - رسالته - طبعة سنة ١٩٨٥ -

ص ٢١٢ ، ص ٢١٣

النقض مهمة محاكمة الحكم المطعون فيه في شقه القانوني حتى تحقق المصلحة العامة المتمثلة في وحدة القانون الذي يصدر دائما واحدا عاما مجردا لكافة الأفراد ، ولكن قد تشتت المحاكم باختلافها في تطبيقه أو في تأويله ، ولا تحاكم محكمة النقض الحكم المطعون فيه في شقه الواقعي ، لأنه لا جدوى من وراء هذه المحاكمة في تحقيق وحدة القضاء والقانون ، ولا يتعلق هذا الشق بالمصلحة العامة وإنما يتعلق بالمصلحة الخاصة للأفراد بصفة أساسية •

صحيح أن محكمة النقض اذا ما حاكت الحكم المطعون فيه في شقه القانوني ، وأبطلت هذا الحكم لمخالفته للقانون ، فإنها تحقق بذلك مصلحة خاصة للمتقاضين أيضا ، إلا أن هذه المصلحة الخاصة ليست مقصودة لذاتها ، وإنما تأتي كنتيجة لتحقيق المصلحة العامة المتمثلة في وحدة القضاء والقانون داخل الدولة ، وبعبارة أخرى يمكن القول أن الهدف المباشر لمحكمة النقض هو تحقيق المصلحة العامة المتمثلة في وحدة القضاء والقانون ، أما المصلحة الخاصة للأفراد فهي تمثل هدفا غير مباشر لهذه المحكمة ، وهي تعتبر هدفا غير مباشر لأن الشارع منح الأفراد درجتين للتقاضى ورأى أن في ذلك ما يكفي لصيانة حقوقهم وتحقيق مصالحهم الخاصة بصورة مباشرة ، ولم يجعل من محكمة النقض

درجة ثلاثة للتقاضى (٢٤) ، واكتفى بالأخذ بمبدأ التقاضى على درجتين

(٢٤) لا تعتبر محكمة النقض درجة ثلاثة من درجات التقاضى سواء في مصر أو في فرنسا - انظر في ذلك :

Jacquas Boré : La cassation en matière civile, Op. Cit. paris 1980, No. 1037.

Morel (René) : Traité élémentaire de procédure civile, Paris, Sirey, 1949 3^{ed}. No . 100 p. 104.

Garsonnet: (E.) Cezar - Bru (Ch.) : Traité théorique et pratique de procédure civile et commerciale, 3^{ed}, 1912 — 1925, Supplément 1931 — 1933 — 1938 Paris, Sirey, T. I No 92 p. 158 - 159.

Sohus (Henry) et Perrot (Roger) : Droit Judiciaire privé, Paris Sirey 1961, TL No. 678 p. 601.

ب- الأستاذ حامد فهمي والدكتور محمد حامد فهمي - بند ٧ ص ١٠٠ ،
الدكتور عبد المنعم الشرقاوى - الوجيز في المرافعات المدنية والتجارية -
سنة ١٩٥١ - بند ٧٤ ص ١٠٢ ، الدكتور فتحي والي - الوسيط -
سنة ١٩٨٠ - بند ١٣٣ ص ٢٤٦ ، وقارن الدكتور أحمد مسلم - أصول
المرافعات - بند ١١٢ ص ١٠٠ وهامش رقم ٣ بها ويتحفظ على ذلك
بالقول بأن محكمة النقض : « وان كان لم يقصد بها أصلاً أن تكون درجة
ثلاثة للتقاضى ، الا أنها - في نظر المتقاضين على الأقل - درجة فعلية من
درجات التقاضى ، واذا قيل انها لا تتعرض للوقائع ، فلا يقدح ذلك في

صفحتها القضائية ، ولا في أنه ليس حتما أن تكون درجة التقاضي مطلقة عن كل قيد أو شرط .

وقد وصفت محكمة النقض المزية نفسها بأنها درجة استثنائية محضة وليست درجة استثنائية ، فقد قالت في حكمها الصادر في ١٩٣٩/١/١٧ - نقض جنائي - المنشور في مجموعة القواعد القانونية - ج ١ رقم ١١٥ ص ١٤١ - وهي بصدد بيان اختصاصها - أنها : « لا تختص الا بتقويم المعوج من جهة القانون ليس الا ، فهي مكلفة بأن تأخذ ما أثبتته قاضي الموضوع قضية مسلمة وأن تبحث فيه ، فان وجدت ما أثبتته قاضي الموضوع لا عقاب عليه أو أن هذا القاضي أخطأ في وصف ما أثبتته فطبق مادة ليست هي المنطبقة أو أنه أهمل اجراء من الاجراءات القانونية الاساسية التي بدونها تفسد المحاكمة أو أنه أخل بضمانة قانونية من ضمانات الاتهام أو الدفاع أو أنه أهمل بيان ركن من اركان الجريمة أو ظرف مشدد مثلا مع أنه عاقب على اعتبار ثبوت هذا الذي أهمله أو غير ذلك مما يخالف نصا صريحا في القانون أو مبدا قانونيا متفقاً عليه ، ان وجدت محكمة النقض شيئا من تلك الامور واشباهها التي تأتي مخالفة للقانون فهنا فقط يكون لها حق التدخل فيما أثبتته قاضي الموضوع ، أما أن يتظلم المتهم لديها من ضعف ادلة الثبوت أو من عدم احسان القاضي تقديرها أو من عدم الدوران مع الدفاع في كل منحى ومسلك من مناحي اقواله

ومسالكها ، والاجابة في حكمه عن كل صغيرة وكبيرة من بيانات واستنتاجاته
الا ما كان طلبا معيناً صريحا مأمورا قانونا باجابته او رفضه رفضا مسبيا ،
فهذا المتظلم لا يحيل لمحكمة النقض الى النظر فيه مهما يكن في ذاته مؤيدا
بامتن الأدلة ، ذلك بان محكمة النقض ليست درجة استثنائية تعيد عمل
قاضي الموضوع ، فتنظر في الأدلة وتقومها بما تستأهل وترى ان كانت منتجة
للأدانة او غير منتجة ، وانما هي درجة استثنائية مخضعة ، ميدان عملها
مقصور على ما سلف من الرقابة على عدم مخالفة القانون .

ولكن مما هو جدير بالملاحظة انه في الدول التي يسود فيها النظام
القانوني الانجلو أمريكي ، كإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها ،
تعتبر المحكمة العليا هناك درجة أخيرة من درجات التقاضي تفصل في
خصومة الطعن من حيث الواقع والقانون مثلها في ذلك مثل محكمة الموضوع ،
اذ تحقق وحدة القضاء في هذه البلاد عن طريق نظام السابقة القضائية
ولا تعتمد هذه البلاد في تنظيمها القانوني على التشريع بالمعنى الواسع ،
ووفقا لنظام السابقة القضائية يتحدد القانون في حالة محددة
فيلتزم بمضمونه القضاء في أحكامهم اللاحقة في الحالات المشابهة بحيث
يصعد القاضي بالواقعة لا الى نص في القانون وانما الى سابقة من السوابق
اذا ما توافرت شروط معينة ، ومن ثم تتحقق وحدة القضاء وفقا لهذا

النظام بطريق تلقائية - انظر في اعتبار المحكمة العليا في هذه البلاد
درجة أخيرة من درجات التقاضى :

Hans Winkel : Thèse précitée - P. 130.

Raoul De La Grasserie : De la fonction et des juridictions de
cassation en législation comparée - Paris - 1911 P. 14.

Lord Wilberforce : La chambre des Lords - Rev. Int . de. dr.
comp. No. I. Paris 1978 p 85 et S

Erwin N. Griswold : La cour suprême des ETATS-UNIS
Rev. int de dr. comp. No I. Paris 1978 p. 97 et S.

الدكتور أحمد فتحى سرور - الوسيط - ج ٣ - ص ١٣ وما بعدها،
الدكتور أحمد السيد صاوى - نطاق رقابة محكمة النقض - ص ٦ ،
الدكتور محمد زكى أبو عامر - الرسالة - ص ٢١٤ ، ٢١٥

ومما هو جدير بالتنويه اليه أيضا ، ان بعض التشريعات العربية
توجب على محكمة النقض القضاء في الموضوع اذا ما حكمت بقبول الطعن ،
وكانها درجة ثالثة من درجات التقاضى ، ومثال ذلك التشريع الكويتى ،
اذ تنص المادة ١٥٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الكويتى الجديد
رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٠ على أن : « تفصل المحكمة فى الطعن ولو فى غيبة
الخصوم . واذا قضت بتميز الحكم المطعون فيه كان عليها أن تفصل فى

=

الموضوع ، الا اذا كانت قد ميزت الحكم بسبب مخالفته لقواعد الاختصاص فانها تقتصر على الفصل في مسألة الاختصاص مع تعيين المحكمة المختصة عند الاقتضاء . ولا يجوز الطعن بأى طريق من طرق الطعن فيما تصدره المحكمة من الأحكام » ، وايضا التشريع اللبناني اذ تنص المادة ٧٣٤ من قانون أصول المحاكمات المدنية اللبناني الجديد - مرسوم اشتراعى رقم ٩٠ - الصادر في ١٦ ايلول سنة ١٩٨٣ على أنه « في حالة نقض القرار المطعون فيه ، لمحكمة النقض أن تفصل مباشرة في موضوع القضية اذا كانت جاهزة للحكم ، والا فانها تعين موعدا لسماع المرافعات او لاجراء ما تراه ضروريا من تحقيق . وتطبق في هذه الحالة الاصول المتبعة لدى محكمة الاستئناف ، وللخضوم أن يقدموا الطلبات والدفع والوسائل الجديدة بقدر ما يجوز قبولها استئنافا . وتحكم محكمة النقض في القضية من جديد في الواقع والقانون باستثناء الجهات التي لم يتناولها النقض » .

(٢٥) وتاكيدا لهذا المبدأ قضت محكمة النقض بأن « مبدأ التقاضى على درجتين - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من المبادئ الأساسية للنظام القضائى ، فيكون حكم محكمة الاستئناف باطلا ان هي تصدت للموضوع وترتب على تصديها الاخلال بهذا المبدأ ، ولا يزيل هذا البطلان عدم تمسك الطاعن امامها بطلب اعادة القضية الى محكمة اول درجة » - نقض ١٩٨٤/٥/٢٢ - في الطعن رقم ١٠٧٨ لسنة ٥٠ قضائية .

النقض الأساسية في العمل على تحقيق مصلحة عامة هي وحدة القضاء والقانون في الدولة ، ولكنه مع ذلك جعل ثمة رابطة بين المصلحتين العامة والخاصة ، بأن جعل محكمة النقض هيئة قضائية بمعنى الكلمة فلا تعمل بدون طلب من خصم ، ولم يجعلها دارا للافتاء يقتصر عملها على الافتاء في المسائل القانونية المتنازع عليها ، بل جعل لرأيها أثرا إيجابيا في مركز المتقاضين وحقوقهم ومصالحهم الخاصة .

٤ - ارتباط أوجه الطعن بهدف محكمة النقض ودورها :

قلنا أن هدف محكمة النقض الأساسي يتمثل في تحقيق مصلحة عامة هي وحدة القضاء ومن ثم وحدة القانون في البلاد ، وقلنا أيضا أن هذا الهدف ينعكس على عمل هذه المحكمة ، الذي يقتصر على محاكمة الشق القانوني للحكم للتأكد من صحته ومطابقته للقانون ، وأمام هذه المحكمة ينفصل الشق القانوني للحكم عن شقه الواقعي ، لأن الأول هو وسيلتها لتحقيق هدفها في توحيد القضاء ومن ثم توحيد القانون ، أما الثاني فيرتبط بالمصلحة الخاصة للخصوم ولا أهمية له في تحقيق هدف هذه المحكمة التي هي محكمة قانون لا واقع مهمتها حراسة القانون بضمان تطبيقه تطبيقا سليما ، والتي توصف بأنها قاضي قانوني لا قاضي وقائع^(٢٦) ، أي أن قضاتها

(٢٦) أنظر نفس المعنى : Peter Neu : Thèse précitée, p. 34.

Francois Rigaux : Thèse précitée p. 361.

قضاة قانون لا قضاة وقائع ، ويوصف المتقاضون أمامها بأنهم ليسوا هم الخصوم أمام محاكم الموضوع وإنما هي الأحكام الصادرة من هذه المحاكم (٢٧) .

ونظرا لكون محكمة النقض محكمة قانون وليست درجة ثالثة للتقاضي ، فإنها تأخذ الجانب الواقعي من الحكم كما هو ثابت أمام محكمة الموضوع ، ولا تقحم نفسها في فحص هذا الشق المتعلق بالموضوع ، وهي لا تحل نفسها محل محكمة الموضوع لترى ما إذا كان الحكم صحيحا من الناحية الموضوعية ومطابقا لما كانت تقضى فيه هي نفسها لو كانت محكمة موضوع (٢٨) .

أما الشق القانوني من الحكم فإنها تتولى فحصه لتتأكد من مطابقته لصحيح القانون ، ولذلك فإن الطعن بالنقض أمامها يشمل مخاصمة للحكم المطعون فيه (٢٩) في شقه القانوني ، وهو ينصب على

(٢٧) انظر في هذا الوصف :

Ernest Faye : La cour de cassation - p. 12 et S.

(٢٨) أنظر ذات المعنى : الدكتور محمد زكي أبو عامر - الرسالة سالفة

الذكر - ص ٢١٧

(٢٩) وقد عبرت محكمة النقض عن ذلك بقولها : « ان الطعن بالنقض

لا تنتقل به الدعوى برمتها الى محكمة النقض ، بل هو طعن لم يجزه القانون في الأحكام الانتهائية الا في احوال بينها بيان حصر . ولا تنظر محكمة النقض الا في الأسباب التي ذكرها الطاعن في تقرير الطعن مما يتعلق بهذه الوجوه من المسائل القانونية البحتة ، ومن ثم فالأمر الذي يعرض على محكمة النقض ليس هو الخصومة التي كانت مرددة بين الطرفين أمام محكمة الموضوع ، وإنما هو في الواقع مخاصمة الحكم النهائي الذي صدر فيها ، ولذلك فان النقض لا يتناول من الحكم المطعون فيه الا ما تناولته منه أسباب الطعن التي حكم بقبولها وبني النقض على أساسها وليست المحكمة ملزمة ببحث جميع أسباب الطعن اذا ما رأت في أحد الأسباب ما يكفي لنقض الحكم » - نقض ١٩٧٢/٤/١٩ - طعن ١٤ لسنة ٤٠ ق - مجموعة الكتب الفنى - السنة ٢٣ ع ٢ ص ٧٣٩

كما قالت ايضا أن : « الطعن بالنقض لا يمكن اعتباره امتدادا للخصومة ، بل هو خصومة خاصة مهمة المحكمة فيها مقصورة على القضاء فى صحة الأحكام من قبيل أخذها أو عدم أخذها بحكم القانون فيما يكون قد عرض عليها من طلبات وأوجه دفاع » - نقض ١٩٦٥/٦/٢٧ - مجموعة الكتب الفنى - السنة ١٦ - رقم ١٢٠ ص ٦١١ ، وايضا نقض ١٩٧٢/٢/١٤ مجموعة الكتب الفنى - السنة ٢٣ رقم ٤١ ص ١٦٨

عيب يتعلق بهذا الشق ، وكل أوجه هذا الطعن تدور حول تخطئة الحكم فى هذا الشق القانونى ، الذى تفحصه محكمة النقض لتحقيق هدفها فى توحيد القضاء ومن ثم القانون فى الدولة ، اذ الرابطة وثيقة بين أوجه الطعن وهذا الهدف ، فهذه الأوجه تشمل الميدان الذى تعمل فيه محكمة النقض لتحقيق هدفها ، ومن ثم لا ينبغى أن تتعلق هذه الأوجه بالجانب الموضوعى من الحكم لأنه لا أهمية لهذا الجانب فى تحقيق هدف محكمة النقض بل أن فحصها لهذا الجانب يعوقها عن تحقيق هدفها كما أسلفنا ، وإذا لم تكن هناك أخطاء قانونية فى الحكم أى أخطاء تتعلق بالشق القانونى منه ، فلا مجال للطعن عليه بالنقض .

وقد حصر الشارع بالفعل أوجه الطعن أمام محكمة النقض فى هذا الإطار المتعلق بالشق القانونى ، وجعلها أوجه قانونية محضه تغيب الحكم فى جانبه القانونى ، حتى يسهل على محكمة النقض تحقيق غايتها المنشودة .

وأنظر أيضا فى أن الطعن بالنقض يقصد به مخاصمة الحكم النهائى
- نقض ١٩٧٧/١/١٩ فى الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٤٣ ق - مجموعة المكتب
الفنى - السنة ٢٨ ص ٢٦٩ ، ونقض ١٩٧٧/٢/٢ - مجموعة المكتب الفنى
- السنة ٢٨ ص ٣٥٩

هـ - تحديد أوجه الطعن بالنقض :

فصل المشرع الفرنسي^(٣٠) في المادة ٦٠٤ من قانون المرافعات

(٣٠) انظر في ذلك :

Jacques Boré : La cassation en matière civile, op. cit., préface
de Pierre Raynaud, Sirey, Paris 1980, No. 1054, No 1853 et No.

2041.

Joële Fosserau : Cas d'ouverture à cassation, Juris classer,
Proc . civ. T. 5, 1981, Fasc. 769 . No . 1

ومما هو جدير بالذكر أن مشروع قانون المرافعات الفرنسي الجديد
كان يعدد أوجه الطعن بالنقض ، إذ كانت المادة ٦١٢ منه تنص على أنه
لا يجوز الطعن بالنقض الا في الحالات الآتية :

- ١ - مخالفة احدى قواعد القانون ،
- ٢ - التناقض سواء كان في الأسباب أو في المنطوق أو بين الأسباب
والمنطوق ،
- ٣ - انعدام الأساس القانوني للحكم ،
- ٤ - زوال الأساس القانوني للحكم ،
- هـ - التناقض بين الأحكام الصادرة بين نفس الخصوم .

انظر في ذلك :

François Kernaléguen : L, extension du rale des juges de cass-
ation, Thèse, Rennes 1979, No 149, P.P. 353 et 354.

الفرنسي الجديد بعد تعديله في السابع من نوفمبر سنة ١٩٧٩ ، عدم
تعداد أوجه الطعن بالنقض ، وجمعها في وجه واحد فقط هو
مخالفة الحكم المطعون فيه لقواعد القانون ، على أساس أن هذا
الوجه يتسع لجميع حالات مخالفة القانون دون حاجة لتعدادها .

أما المشرع المصري فقد عدد أوجه الطعن بالنقض (٣١) في المادتين

ولكن استحسن المشرع الفرنسي عند إصدار القانون إلغاء هذا
النص وعدم تعداد هذه الأوجه ، وقصر الطعن بالنقض على وجه واحد جامع
شامل هو مخالفة الحكم لقواعد القانون ، فنص في المادة ٦٠٤ من قانون
المرافعات الجديد على أن :

« Le Pourvoi en cassation tend à faire censurer par la cour de
cassation la nonconformité du jugement qu'il attaque aux règles
de droit » .

(٣١) وقد سلكت كثير من التشريعات في المنطقة العربية نفس المسلك
الذي سلكه المشرع المصري في تعداد أوجه الطعن بالنقض ، فمثلا في المغرب
نص المشرع المغربي في المادة ٣٥٩ من قانون المرافعات الجديد رقم
١٩٧٤/١٠/١ الصادر في ١٩٧٤/٩/٢٨ والمعمول به اعتبارا من ١٩٧٤/١٠/١
والمسمى هناك بقانون المسطرة المدنية ، على أوجه الطعن أمام محكمة النقض

— المسماة هناك بالمجلس الأعلى — بقوله : « يجب أن تكون طلبات نقض الأحكام المعروضة على المجلس الأعلى مبنية على أحد الأسباب الآتية :

١ — خرق القانون الداخلي ،

٢ — خرق قاعدة مسطرية أضر بأحد الأطراف ،

٣ — عدم الاختصاص ،

٤ — الشطط في استعمال السلطة ،

٥ — عدم ارتكاز الحكم على أساس قانوني أو انعدام التعليل » .

« Les pourvois soumis à la cour Suprême doivent être fondés

sur l'une des causes ci - après :

1 — Violation de la loi interne ;

2 — Violation d'une règle de procédure ayant causé préjudice à une partie ;

3 — Incompétence ;

4 — Excès de pouvoirs ;

5 — Défaut de base légale ou défaut de motifs » .

انظر هذا القانون المنشور في :

Bulletin Officiel, Royaume de Maroc, 30—9—1974 . p. 1306

et S.

٢٤٨ و ٢٤٩ من قانون المرافعات الحالي رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ، ونص

وفي الجزائر : تنص المادة ٢٣٣ من قانون الاجراءات المدنية
الجزائري الصادر بالأمر رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالأمري رقم ٧٧
لسنة ١٩٦٩ ورقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ على أن « الطعن بالنقض لا يبنى الا على
أحد الأوجه الآتية :

- ١ - عدم الاختصاص أو تجاوز السلطة ،
- ٢ - مخالفة أو اغفال قاعدة جوهرية في الاجراءات ،
- ٣ - انعدام الأساس القانوني للحكم ،
- ٤ - انعدام أو قصور أو تناقض الأسباب ،
- ٥ - مخالفة أو خطأ في تطبيق القانون الداخلي أو قانون أجنبي متعلق

بالأحوال الشخصية .

- ٦ - تناقض الأحكام النهائية الصادرة من محاكم مختلفة » .

انظر : الأستاذ حسن علام - قانون الاجراءات المدنية - نشر الشركة

الوطنية للنشر والتوزيع - بالجزائر - سنة ١٩٧٢ - ص ٧٢

وفي موريتانيا ، يسمى المشرع الموريتاني أوجه الطعن بالنقض بإمكانيات

النقض ، وقد نظمها في المواد من ٢٤٦ الى ٢٤٩ من قانون المرافعات المدنية

والتجارية رقم ٦٢.٥٢ الصادر في الثاني من فبراير سنة ١٩٦٢ ، فنص

في المادة ٢٤٦ المعدلة بقانون ١٩ يوليو سنة ١٩٦٨ على أنه : « لا يمكن

نقض الأحكام الصادرة نهائيا والتي تكتسب الأشكال المقررة قانونا الا في حالة

خرقها للقانون » .

فى المادة ٢٤٨ على أن « للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض فى الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف فى الأحوال الآتية :

ونص فى المادة ٢٤٧ على أنه : « لا يمكن ابطال الأحكام القضائية وكذا اجراءات المرافعات الا فى حالة ما لم يراع فيها القيام باجراء جوهري، فيما اذا ثبت أن عدم هذه المراجعة يخل بحقوق الخصم الذى يثيرها » .
ونص المادة ٢٤٨ المعدلة بقانون ١٩ يوليو سنة ١٩٦٨ على أنه :
« يقع التصريح بابطال الأحكام الصادرة نهائيا اذا لم تصدر عن العدد المقرر من القضاة أو صدرت عن قضاة لم يشاركوا فى المناقشات والمداولات المتعلقة بالقضية ، كما يصرح بابطال هذه الأحكام اذا صدرت بدون أن يقع الاستماع الى النيابة العامة فى عرض طلباتها فى حالة ما اذا كان هذا الاجراء مفروض قانونا » .

ونص فى المادة ٢٤٩ على أنه : « يصرح كذلك بابطال هذه الأحكام اذا لم تكن معلة أو كان تعليلها غير كاف بحيث لم تتمكن المحكمة العليا من فرض رقابتها ، ومعرفة ما اذا وقع احترام القانون بمنطوق الحكم ، وكذلك الشأن اذا وقع التفاؤل أو الامتناع فى احدى أو عدة طلبات عرضت من طرف الخصوم » .

وقد عنون المشرع الموريتانى هذه المواد السالفة الذكر بعنوان « امكانيات النقض » - انظر : مجلة المرافعات المدنية والتجارية والادارية - صادرة عن مصلحة الشرع بوزارة العدل والتوجيه الاسلامى - نشر

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه مبنياً على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله .

مركز التوثيق والبحوث بالمدرسة الوطنية للإدارة - بموريتانيا سنة ١٩٨٣ ص ٦٠، ٦١

وفي السودان ، نص المشرع السوداني في المادة ٢٠٧ / ١ من قانون الاجراءات المدنية رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٣ على أن : « للأطراف أن يطعنوا بالنقض أمام المحكمة العليا في الأحكام الصادرة بصفة ابتدائية من محكمة الاستئناف في الأحوال الآتية :

(١) إذا كان الحكم المطعون فيه مبنياً على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله ،

(ب) إذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات اثر في الحكم » .

كما نص المشرع السوداني في المادة ١٥ من الجدول الثاني الملحق بقانون الاجراءات المدنية على أن : « تختص المحكمة العليا - دائرة الأحوال الشخصية - الى جانب اختصاصها المبين في القانون بأن تطلب من تلقاء نفسها وبغير طلب من الخصوم وفي أى وقت من الاوقات أوراق أية قضية أو مادة وأن تصدر قرارها بالغاء الحكم أو القرار الصادر فيها اذا كان مخالفاً للأصول الشرعية » - انظر هذا القانون منشور في : الجريدة الرسمية لجمهورية السودان الديمقراطية - عدد رقم ١٣٢٠ بتاريخ ١٨ أغسطس

٢٠ - إذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم » ، ونص في المادة ٢٤٩ على أن « للخصوم أن يطعنوا أمام

١٩٨٣ - ص ١ وما بعدها ، وانظر بصفة خاصة ص ٧١ وص ١٥٦ من هذا العدد .

وفي العراق ، تخلى المشرع العراقي في قانون المرافعات المدنية الصادر في شهر آب من عام ١٩٦٩ عن تسمية وجه الطعن بأسباب الطعن وسماها أحوال الطعن ، وحصرها في حالة ما إذا كان الحكم قد بنى على مخالفة للقانون أو خطأ في تطبيقه أو عيب في تأويله ، أو إذا كان الحكم قد صدر على خلاف قواعد الاختصاص ، أو إذا وقع في الإجراءات الأصولية التي اتبعت عند رؤية الدعوى خطأ مؤثر في صحة الحكم ، أو إذا كان الحكم يناقض حكما سابقا صدر في الدعوى نفسها بين الخصوم أنفسهم أو من قام مقامهم وحاز درجة البتات ، أو حالة حدوث خطأ جوهري في الحكم . ويعتبر الخطأ جوهريا إذا أخطأ الحكم في فهم الوقائع أو أغفل الفصل في جهة من جهات الدعوى أو فصل في شيء لم يدع به الخصوم أو قضى بأكثر مما طلبوه أو قضى على خلاف ما هو ثابت في محضر الدعوى أو قضى على خلاف دلالة الأوراق والسندات المقدمة من الخصوم أو كان منطوق الحكم مناقضا بعضه بعضا أو كان الحكم غير جامع لشروطه القانونية - (مادة ٢٠٣ مرافعات عراقى) - انظر : الدكتور سعدون ناجي القشطيني

محكمة النقض في أي حكم انتهائي - أيًا كانت المحكمة التي أصدرته -

بموجب المادة ٢٢٢ من قانون المرافعات العراقي المفعي تنص على
- شرح احكام المرافعات - الطبعة الثالثة - بغداد - سنة ١٩٧٩ - الجزء
الأول ص ٣٩٦ وما بعدها .

وقد كانت المادة ٢٢٢ من قانون المرافعات العراقي المفعي تنص على
نفس اوجه الطعن بالنقض الساقفة الذكر - انظر فيما يتعلق بالقانون
المفعي في الاستاذ ضياء شيتك خطاب في شرح قانون المرافعات المدنية
والتجارية العراقي - بغداد - الطبعة ١٩٦٧ - جلد ٤٣ وما بعده - حيث في
تساوي سوريل ، عدت المادة ٢٥٠ من قانون اصول المحاكمات السوري
حالات الطعن بالنقض ، وهذه الحالات هي :
١ - اذا صدر حكم عن محكمة غير ذات اختصاص مع مراعاة احكام
المادتين ١٤٥ و ١٤٦ من قانون اصول المحاكمات ،
٢ - اذا كان الحكم مبنيًا على مخالفة القانون أو خطأ في تفسيره ،
٣ - اذا صدر الحكم نهائيا خلافاً للحكم آخر لنيق ان بضالدرين
الخصوم انفسهم دون ان تتغير صفتهم وتعلق النزاع بذات الحق محل
ونسبها وحاز قوة القضية المقضية سواء دفع بهذا الام لم يدفع ، بل لم
- اذا لم يبين الحكم على اساس قانوني بحيث لا تسمح استنباط
لمحكمة النقض ان تمارض رقابتها ، ولا في نفس الصغير لثقله
٥ - اذا اغفل الحكم الفصل في أحد المطالب أو حكم بشيء لم يطلبه

فُصل في نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى » •

الخصوم أو بأكثر مما طلبوه - أنظر : الأستاذ رزق الله انطاكي - أصول المحاكمات في المواد المدنية والتجارية - الطبعة السادسة - سنة ١٩٦٤ - ١٩٦٥ بند ٥٣٣ وما بعده ص ٧٦٨ وما بعدها .
وفي دولة الإمارات العربية المتحدة ، تنص المادة الرابعة من القانون الاتحادي رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨ ، بتنظيم حالات وإجراءات الطعن بالنقض أمام المحكمة الاتحادية العليا على أن : « للخصوم أن يطعنوا بالنقض أمام المحكمة الاتحادية العليا في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف الاتحادية إذا كانت قيمة الدعوى تجاوز خمسة آلاف درهم أو كانت غير مقدرة القيمة وذلك في الأحوال الآتية :

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه مبنيًا على مخالفة للقانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله ،

٢ - إذا وقع بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر في الحكم ،

٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر على خلاف قواعد الاختصاص ،

٤ - إذا أغفل الحكم المطعون فيه الفصل في أحد الطلبات أو حكم بما لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه ،

ولا ريب في أن جميع أوجه الطعن بالنقض ترجع الى أصل

٥ - اذا فصل في النزاع على خلاف حكم آخر سبق أن صدر في ذات الموضوع بين نفس الخصوم وحاز قوة الشيء المقضي ،

٦ - خلو الحكم من الأسباب أو عدم كفايتها أو غموضها .

- ويلاحظ أن المحكمة الاتحادية في دولة الامارات أنشأت بمقتضى القانونى الاتحادى رقم ١٠ لسنة ١٩٧٣ ، وقد أضيف اختصاصا جديدا الى اختصاصاتها هو نظر الطعن بالنقض فى الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف الاتحادية بمقتضى القانون الاتحادى رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨ - انظر : للمؤلف - مبادئ قانون المرافعات المدنية والتجارية فى دولة الامارات العربية المتحدة - الجزء الاول - نشر دار القلم بدبى - سنة ١٩٨٦ - ص ١٩٥ ، ١٩٦ ، ص ٢٥٦ ، ٢٥٧

وفى الكويت ، تنص المادة ١٥٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الكويت الجديد ، مرسوم بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٠ على أنه : « للخصوم أن يطعنوا بالتمييز فى الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف العليا فى الأحوال الآتية :

(١) اذا كان الحكم المطعون فيه مبنيا على مخالفة للقانون أو خطأ فى تطبيقه أو تأويله ،

(ب) اذا وقع بطلان فى الحكم أو بطلان فى الاجراءات اثر فى الحكم .

وللخصوم أن يطعنوا بالتمييز أيضا في أى حكم انتهائى - أيا كانت المحكمة التى أصدرته - فصل فى نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى .

وفى لبنان ، تنص المادة ٧٠٨ من قانون أصول المحاكمات المدنية اللبنانية الجديد ، مرسوم اشتراعى رقم ٩٠ الصادر فى ١٦ أيلول سنة ١٩٨٣ على أنه : « يجوز الطعن بطريق النقض للأسباب التالية :

١ - مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو تفسيره ، ويجب على الطاعن أن يبين النص أو المبدأ القانونى أو القاعدة القانونية الواقعة عليها المخالفة أو الواقع الخطأ فى تطبيقها أو تفسيرها وأوجه المخالفة أو الخطأ .

٢ - التناقض فى الفقرة الحكمية للقرار الواحد بحيث يستحيل تنفيذه .

٣ - اعفال الفصل فى أحد المطالب .

٤ - الحكم بما لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه .

٥ - فقدان الأساس القانونى للقرار المطعون فيه بحيث جاءت أسبابه الواقعية غير مبررة بوضوح وكفاية الحل القانونى المقرر فيه .

٦ - تشويه مضمون المستندات بذكر وقائع خلافا لما وردت عليه فيها أو بتفسير المستندات بصورة مخالفة لنصها الواضح والصريح » .

عام واحد هو مخالفة القانون La violation de la loi (٣٢) ،

بمعناه العام ، وقد تتمثل مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون ، فى مخالفته لقواعد القانون الموضوعى ، أو فى مخالفته لقواعد القانون الإجرائى (٣٣) ، ولا تعدو أوجه الطعن بالنقض الأخرى التى نص عليها المشرع المصرى فى المادة ٢/٢٤٨ مرافعات والمادة ٢٤٩ مرافعات الا أن تكون صورا لمخالفة القانون ، فوقع بطلان فى الحكم أو بطلان فى الاجراءات أثر فى الحكم يمثل مخالفة للقواعد القانونية المتعلقة باجراءات التقاضى وأوضاعه ، كذلك فإن صدور حكم على

(٣٢) انظر فى ذلك :

R. Martin : Le fait et le droit, J. C. P. 1974 - I - No . 2625.

Morel : Op. cit . No. 659.

Jean Vincent : Procédure civile éd. 19. Paris 1978. No. 663.

الاستاذ الدكتور عبد المنعم الشرقاوى - شرح المرافعات المدنية والتجارية - سنة ١٩٥٦ بند ٤٢٣ وايضا الوجيز - المصدر السابق - بند ٤٢٠ ص ٤٩٢ ، الاستاذ محمد العشماوى والدكتور عبد الوهاب العشماوى - بند ١٣٦٣ ص ٩٨٧ ، الاستاذ حامد فهمى والدكتور محمد حامد فهمى - بند ٤ ص ٧٢ ، الاستاذ الدكتور أحمد أبو الوفا - المرافعات - الطبعة الثانية عشرة - بند ٦٤٠ ص ٨١٦ ، الدكتور عبد العزيز بديوى - الرسالة - ص ٣٥

(٣٣) الدكتور فتحى والى - الوسيط - بند ٣٧١ ص ٨٢٣

خلاف حكم سابق يتضمن مخالفة لمبدأ حجية الشيء المحكوم به
المتعلق بالنظام العام عملاً بالمادة ١١٦ من قانون المرافعات والمادة ١٠١
من قانون الإثبات^(٣٤) .

يبد أنى المشرع المصرى استهدف من تعداد أوجه الطعن بالنقض
وذكر كل وجه على حده باسمه ، تمييز الأحكام والقواعد الخاصة
بكل وجه ، عن أحكام وقواعد غيره من الأوجه^(٣٥) .

(٣٤) الأستاذ الدكتور أحمد أبو الوفا - المرافعات - بند ٦٤٠ ص ٨١٦

(٣٥) انظر فى نفس المعنى : الأستاذ حامد فهمى والدكتور محمد حامد

فهمى - بند ٤ ص ٧٢

الباب الثاني

مدى اتصال أوجه الطعن
بالنقض بواقع الدعوى

الباب الثاني

مدى اتصال أوجه الطعن

بالنقض بواقع الدعوى

٦ - سوف نوضح فى هذا الباب المقصود بواقع الدعوى وأهمية التمييز بين مسائل الواقع ومسائل القانون أمام محكمة النقض وصعوبة ذلك ، كما نبرهن مدى امتداد رقابة محكمة النقض لواقع الدعوى واتصال بعض الأوجه به ، وذلك فى فصلين على التوالى •

1. The first part of the paper

is devoted to the

study of the properties of the

operator T defined by

$Tf(x) = \int_0^x f(t) dt$ for $f \in L^p(\mathbb{R})$.

It is shown that T is bounded

الفصل الأول

المقصود بواقع الدعوى

وأهمية التمييز بين مسائل الواقع ومسائل القانون

أمام محكمة النقض وصعوبة ذلك

٧ - تتكون كل دعوى من جميع ما يثيره الخصوم من نزاع فى مسائلها الواقعية والقانونية ، ومهمة القاضى لكى يفصل فيها تتمثل فى أن يتأكد من صدق وقائعهما ، ثم يطبق على ما ثبت صدقه منها لديه القاعدة القانونية المناسبة ، ثم ينطق بالنتيجة القانونية التى تنشأ عن تطبيق القاعدة القانونية على الواقعة الثابتة محل النزاع بين الخصوم .

والوقائع تعنى الأحداث أى ما حصل وكان له كيان ذاتى وصار بذلك منتبها الى الماضى^(٣٦) ، ويسمى الفقه^(٣٧) المسائل الواقعية

(٣٦) الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسنى - شرح قانون الاجراءات

الجنائية - الطبعة الثانية - سنة ١٩٨٨ - بند ١٤٣٣ ص ١١٨٠

(٣٧) انظر : الأستاذ حامد فهمى والدكتور محمد فهمى - النقض فى

التي لا معقب على رأى قاضى الدعوى فيها « بواقع الدعوى »
و « بموضوع الدعوى » ، كما ينعت وجه الطعن المتعلق به أنه
« واقعى » أو « موضوعى » ، وقد جرت محكمة النقض على هذه
التسمية فى أحكامها^(٢٨) ، ويعتبر مثل هذه الوجهة - كقاعدة -
خارجا عن رقابة محكمة النقض ومن اطلاقات محكمة الموضوع .

(٢٨) كرومى ، مرجع سابق ، ص ١٠١ .

٨ - وثمة أهمية كبرى للتمييز بين مسائل الواقع ومسائل
الواقع ، حيث إن مسائل الواقع تتعلق بالوقوع ، بينما مسائل
الواقع تتعلق بالوقوع ، كما أن مسائل الواقع تتعلق بالوقوع ،
المواد المدنية والتجارية - المصدر السابق - بند ٣٢ ص ١٢٧ ، الأستاذ
أحمد جلال الدين هلال - قضاء النقض فى المواد المدنية والتجارية -
المرجع السابق - بند ١٦٨ ص ٥٣ ، كذا فى المادة ١٢٧ من قانون

(٣٨) انظر على سبيل المثال لا الحصر : نقض مدنى ١٩٦٧/٢/٢٣ -

مجموعة الكتب الفنى - السنة ١٨ ص ٤٨٥ ، ونقض مدنى ١٩٦٦/١١/١٥ -

مجموعة الكتب الفنى - السنة ١٧ ص ١٦٨٠ ، ونقض مدنى ١٩٦٥/١٢/٣٠ -

مجموعة الكتب الفنى - السنة ١٦ ص ١٣٩٣ ، ونقض مدنى ١٩٣٨/١١/١٠ -

مجموعة ٢٥ سنة ١١٤٤ ، ونقض مدنى ١٩٤٥/١١/٢٥ - مجموعة

٢٥ سنة ١١٤٤ ، ونقض مدنى ١٩٧١/٢/٢٤ - مجموعة الكتب الفنى

- السنة ٢٢ ص ١٧٢ ، ونقض ١٩٧٦/٦/٢٨ - مجموعة الكتب الفنى .

السنة ٢٧ ص ١٤٣٥

القانون أمام محكمة النقض^(٣٩) ، إذ أن وظيفتها تقويم ما يقع فى الأحكام من أخطاء فى تطبيق القانون وتطبيق القواعد القانونية الصحيحة ، فالتمييز بين الواقع LE FAIT والقانون LE DROIT هو الذى يرسم حدود اختصاص محكمة النقض ، ويميز بينه وبين اختصاص محاكم الموضوع^(٤٠) ، فمحكمة النقض تفصل فى مدى مطابقة الحكم المطعون فيه للقانون وينحصر اختصاصها فى مسائل القانون دون

^(٣٩) أما أمام محكمة الاستئناف فليس للتمييز بين مسائل الواقع ومسائل القانون أى أهمية تذكر ، إذ ينقل الاستئناف لهذه المحكمة الدعوى فى حدود ما تم الطعن فيه ، ويكون لهذه المحكمة نفس سلطة المحكمة الابتدائية فى تحرى صدق الوقائع المدعاة وإزالة حكم القانون عليها دون حاجة للفرقة بين ما هو قانون وما هو واقع على نحو ما هو متبع أمام محكمة النقض .

(٤٠) انظر فى ذلك : الأستاذ : حامد فهمى والدكتور محمد حامد فهمى - المصدر السابق - بند ٣١ ص ١٢٦ ، الدكتور محمود نجيب حسنى - المرجع السابق - بند ١٣٣ ص ١١٨ ، الدكتور أحمد فتحى سرور - الوسيط - ج ٣ بند ١٥٠ وما بعده - ص ٧٢٦ وما بعدها ، الدكتور أحمد السيد صاوى - نطاق رقابة محكمة النقض - المصدر السابق - بند ٦٠ ص ١٠٧ ، الأستاذ أحمد جلال الدين هلالى - المرجع السابق -

بند ١٦٧ ص ١٥١

مسائل الواقع التي يتعين عليها أن تسلم بها كما أثبتتها قاضي الموضوع ،
فهي تسلم بالوقائع التي أثبتتها الحكيم المطعون فيه وتقتصر صحتها ،
وتقتصر وظيفتها على مجرد النظر في مدى صواب تطبيق القانون على
هذه الوقائع أي أنها تنظر في العلاقة المنطقية القانونية بين هذه
الوقائع وقواعد القانون ، دون أن تناقش قضاء محكمة الموضوع
فيما يتعلق بالوقائع ولا تجرى في هذا القضاء تعديلا ولا تنسب إليه
خطأ إذ أن ذلك يخرج عن اختصاص محكمة النقض باعتبارها محكمة
قانون لا واقع .

ولذلك ينبغي تحديد ما يعتبر من مسائل القانون الخاضعة لرقابة
محكمة النقض ، وما يعتبر من مسائل الواقع التي تخرج عن هذه
الرقابة وتختص بها محكمة الموضوع .

٩ - بيد أن التمييز بين مسائل الواقع ومسائل القانون ليس
بالأمر اليسير ، فالتفرقة بين الواقع والقانون من أكثر المسائل غموضا
وصعوبة (٤١) ، ولا توجد قاعدة عامة أو معيار عام يمكن بواسطته

(٤١) انظر :

PETER NEW : Thèse Précitée, No, 83 p. 266.

تحديد ما يعتبر واقعاً وما يعتبر قانوناً في نزاع معين^(٤٢) ، وللفقه
مذاهب شتى يصدد التمييز بين الواقع والقانون^(٤٣) ، لا يتسع المقام

(٤٢) انظر : الأستاذ حامد فهمي والدكتور محمد حامد فهمي -
بند ٣٣ ص ١٢٨ ، الدكتور نبيل عمر - النظرية العامة للطعن بالنقض -
مصدر سابق بند ٦٦ ص ١٣٩ ، الأستاذ أحمد جلال الدين هلالى -
بند ١٦٨ ص ١٥٢

(٤٣) راجع في ذلك :

Gabriel Marty : La distinction du fait et du droit, thèse Tou-
— Louse, 1929 No, 106 ets. p. 177 ets .
Raymond Martin : Le fait et le droit ou les parties et le Juge,
La semaine juridique, 1974 . Doctrine I. No . 2625.

Francois Rigaux : Thèse précitée , No . 50 et S.

Ernest Fay : Op . Cit. No . 152 et S.

Jacques Boré : Op. Cit. No . 1048 et S.

الأستاذ حامد فهمي والدكتور محمد حامد فهمي - المصدر السابق
- بند ٣٤ وما بعده ص ١٢٨ وما بعدها ، الدكتور أحمد فتحى سرور -
النقض فى المواد الجنائية - مصدر سابق - بند ١٥٥ وما بعده ص ٢٣٣
وما بعدها ، الدكتور أحمد السيد صاوى - نطاق رقابة محكمة النقض -
مصدر سابق - بند ٦١ وما بعده ص ١٠٩ وما بعدها ، الدكتور نبيل

للتعرض لها ، كما أن قضاء محكمة النقض الفرنسية والمصرية لا يقدم معيارا لهذا التمييز ، وإنما يفهم من هذا القضاء أنه يعد مسألة قانون ما أخضعتة محكمة النقض لرقابتها ، وأنه يعد مسألة واقع ما أخرجته من نطاق رقابتها^(٤٤) ، ويتعذر تصور خط فاصل دقيق بين مسائل القانون ومسائل الواقع .

اسماعيل عمر - النظرية العامة للطعن بالنقض - بند ٦٦ وما بعده ص ١٣٨ وما بعدها ، الأستاذ أحمد جلال الدين هلالى - المرجع السابق - بند ١٦٨ وما بعده ص ١٥٢ وما بعدها ، الدكتور محمد زكى أبو عامر - الرسالة سالفة الذكر بند ٦٠ وما بعده ص ٢٢٦ وما بعدها .

(٤٤) الدكتور أحمد السيد ضاوى - نطاق رقابة محكمة النقض -

بند ٦٠ ص ١٠٨

الفصل الثانى

مدى امتداد رقابة محكمة النقض على واقع الدعوى

واتصال بعض الأوجه به

١٠ - لا جدال فى أن صعوبة التمييز بين الواقع والقانون أمام محكمة النقض لا تؤدى الى بسط رقابة محكمة النقض على كل ما يتصل بالواقع ، والا لتحولت هذه المحكمة الى درجة ثالثة للتقاضى ، وهذا ما لا يعترف به التنظيم التشريعى لها سواء فى القانون المصرى أو الفرنسى ، فالتقاضى على درجتين فقط ومحكمة النقض فى الدولتين محكمة قانون لا واقع^(٤٥) ، وانما تعنى صعوبة التمييز بين الواقع والقانون أمامها أن الفصل بينهما ليس بالأمر اليسير ، كما أنه ليس صارما بمعنى أنه يصعب رسم خط فاصل واضح دقيق بينهما •

(٤٥) والحكمة من قصر سلطة محكمة النقض على القانون دون الواقع تتمثل فى خطورة الخطأ فى القانون اذ بسبب ما للأحكام القضائية من قوة يمكن لهذا الخطأ أن ينتقل من حكم الى آخر ، وهو احتمال لا يقوم بالنسبة للخطأ فى الواقع الذى يقتصر ضرره على القضية التى صدر فيها الحكم - انظر : الدكتور فتحى والى - الوسيط - طبعة ١٩٨٦ بند ٣٨٤ ص ٧٧٨ ، وانظر ما سة بند ٣ من هذا المؤلف .

١١ - والقول بأن محكمة النقض محكمة قانون لا واقع ، لا يعنى أن واقع الدعوى ككل يبنى عن رقابتها ، فرغم أنها محكمة قانون الا أن رقابتها لا تقتصر على كل مسائل القانون وانما تمتد أيضا لتشمل بعض مسائل الواقع ، اذ يسلم الفقه بأن مسائل الواقع ليست يبنى عن رقابة محكمة النقض (٤٦) .

(٤٦) انظر :

Ernest Faye : La cour de Cassation Op. Cit. No 174 — 186.

Jean Jonquères : Le Contrôle des constatations de fait par le juge de cassation, Journées juridiques, Franco - Allemand , Paris oct, 1980. p. 117 ets.

Françis Kernaiéguen : L'extension du role des juges de cassation , thèse Rennes, 1979 No. 124 et s. p. 283 et S.

الدكتور أحمد أبو الوفا - نظرية الأحكام في قانون المرافعات - طبعة ١٩٨٠ - بند ١٢٧ ص ٢٩١ - ٢٩٣ ، الدكتور فتحى والى - الوسيط - طبعة ١٩٨٦ - بند ٣٨٤ ص ٧٧٨ - ٧٧٩ ، الدكتور أحمد صاوى - نطاق رقابة النقض - بند ٧٠ وما بعده ص ١٢١ وما بعدها - والمضار المشار إليها فيه ، الدكتور محمود نجيب حسنى - شرح قانون الاجراءات الجنائية - المصدر السابق - بند ١٣٣٦ ص ١١٨٣ ، الدكتور أحمد فتحى سرور - النقض في المواد الجنائية - بند ١٥٥ وما بعده ص ٢٣٣ وما بعدها ، الأستاذ

١٢ - نعم أن الأصل العام هو ألا تتعرض محكمة النقض لما
تعلق بواقع الدعوى ، ولا يخضع لرقابتها فهم القاضى لواقع
الدعوى^(٤٧) ، أى التحقق من الوجود المادى لوقائع الدعوى المدعاة .

مرقس فهمى - المقال سالف الذكر - ص ٢٢٧ وما بعدها ، الدكتور
عزى عبد الفتاح - أساس الادعاء أما القضاء المدنى - سنة ١٩٨٦
ص ٣٩٦ - ٣٩٧ ، الدكتور نبيل عمر - النظرية العامة للطعن بالنقض -
بند ٧٢ ص ١٥٨ - ١٦٦ ، الأستاذ حامد فهمى والدكتور محمد حامد فهمى
- بند ٤٦ ص ١٥٥

(٤٧) وثمة فارق بين فهم الواقع فى الدعوى وفهم حكم القانون
وانزاله على مفهوم الواقع فى الدعوى ، فالأصل أن لا يخضع الاول لرقابة
النقض بينما يخضع الثانى لهذه الرقابة - راجع : الأستاذ حامد فهمى
والدكتور محمد حامد فهمى - النقض فى المواد المدنية - بند ٣٢ وما بعده
ص ١٢٧ وما بعدها ، ويلاحظ أن الفقه الاسلامى لم يفته التفريق بين اجتهاد
القاضى فى فهم وقائع الدعوى واجتهاده فى معرفة حكم القانون الواجب
تطبيقه ، فقد قال الامام ابن القيم الجوزية فى كتابه اعلام الموقعين ج ١
ص ٧٣ : « ولا يتمكن المفتى ولا الحاكم من الفتوى والحكم بالحق الا بنوعين
من الفهم : أحدهما فهم الواقع واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن

فلا يعتبر سبباً للنقض ما يشوب الحكم من عيوب تتعلق بتقرير الواقع أى التقرير الذى به يرى قاضى الموضوع أن واقعة ما حدثت أو لم تحدث^(٤٩) ، فسلطة قاضى الموضوع فى تحصيل فهم الواقع تامة ورأيه فيه قطعى لا يحتل الطعن عليه بالخطأ أمام محكمة النقض^(٥٠) ،

والامارات والعلامات حتى يحيط به علما ، والنوع الثانى فهم الواجب فى الواقع وهو فهم حكم الله فى كتابه أو على لسان رسوله فى هذا الواقع ، ثم يطبق أحدهما على الآخر » ، كما قال فى ص ٨٩ من نفس الكتاب : « ان المطلوب من كل من يحكم بين اثنين أن يعلم ما يقع ثم يحكم فيه بما يجب ، فالاول مداره على الصدق والثانى مداره على العدل » وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا لا مبدل لكلماته وهو السميع العليم » .

(٤٨) انظر : مارتى - الرسالة سألقة الذكر - بند ١٠٤ ص ١٧٨

(٤٩) راجع : الدكتور فتحي والى - الوسيط - طبعة ١٩٨٦ - بند

٣٨٤ - ص ٧٧٦ - ٧٧٨

(٥٠) الاستاذ حامد فهمى والدكتور محمد حامد فهمى - النقض

فى المواد المدنية - بند ٣٦ ص ١٣١ - ١٣٢ ويند ٢٧ ص ١٣٢ ، ١٣٣ ،

فالأصل أن يستقل قاضى الموضوع بهذا الفهم دون معقب ، وثمة تطبيقات عديدة لمحكمة النقض المصرية ومحكمة النقض الفرنسية فى هذا الصدد (٥١) .

ونظرا لاستقلال سلطة قاضى الموضوع فى تحصيل فهم الواقع اى التحقق من الوجود المادى لوقائع الدعوى المدعاة ، فان محكمة النقض لا تستطيع القيام بالبحث عن أدلة جديدة قد تكون الدعوى فى حاجة اليها - راجع مارتى - الرسالة السابقة - ص ١٧٩ ، كما انها لا تستجيب الى اى طلب يطلب به مباشرة اى اجراء من اجراءات التحقيق كسماع بينة او معاينة او انتقال او ضم اوراق .

انظر : الأستاذ حامد فهمى والدكتور محمد حامد فهمى - الاشارة السابقة .

(٥١) ومن أمثلة ما اعتبره قضاء النقض من مسائل الواقع التى يستقل قاضى الموضوع بتقديرها دون معقب : تقدير المستندات والأدلة المقدمة من الخصوم والترجيح بينها واستخلاص ثبوت الواقعة منها ومدى كفايتها لثبوت هذه الواقعة - نقض مدنى ١٩٧٤/١/٢٢ - مجموعة النقض السنة ٢٥ - ص ٢١٦ ونقض مدنى ١٩٧٣/٣/٢٢ - مجموعة النقض - السنة ٢٤ - ص ٤٦٣ ، ونقض مدنى ١٩٧٤/١/٣١ - مجموعة النقض ٢٥ - ص ٢٥٩ ، وتقدير حالة الاستعجال التى تبرر اختصاص القضاء

١٣ - ولكن اذا كان الأصل أن محكمة النقض لا تتعرض لها

المستعجل
Cass. Civ . 22—2—1972 . Bull. Civ . III No . 121,

وحصول اعلان الخصم - نقض مدني ١٩٧٦/٤/٦ - مجموعة النقض --
السنة ٢٧ ص ٨٧١ وتقدير التعويض المستحق - نقض مدني ١٩٧٥/٥/٢٦
- مجموعة النقض - السنة ٢٦ ص ١٠٧٨ ، ونقض مدني ١٩٦٣/٤/٢٤
- مجموعة النقض - السنة ١٤ ص ٥٦٥ ، وتقدير الاساءة البالغة التي تبرز
الحكم بالطلاق في القانون الفرنسي .

Cass . Civ . 7—3—1951. D. 51 . 331., Cass Civ 19—6—1975.

Gaz . Pal , 1975 . 2. panorama. 220.

وتقرير علم الضرور بالشخص المسئول عنه في تاريخ معين - نقض
مدني ١٩٦٤/١١/٥ - مجموعة النقض - السنة ١٥ ص ١٠٧٧ ، وتقدير
حسن النية في تنفيذ الالتزام - نقض مدني ١٩٧٧/٥/١٦ - مجموعة النقض
السنة ٢٨ ص ١٢١٤ ، واستخلاص قصد الأطراف ابرام اتفاق ضروري

Cass. Civ. 14—11—1972. Bull. Civ. III. No 605.

وتقدير ما اذا كان عيب الشيء المبيع عيبا ظاهرا أم عيبا خفيا .

Cass . Civ. 14 — 11 — 1972. Bull. Civ III . No 605.

Com. 20—4—1970 Bull. Civ. IV. No 125.

تعلق بواقع الدعوى إلا أن لها أن تراقب فهم قاضى الدعوى للواقع
من نواح متعددة^(٥٢) ، فلا يخرج من رقابة محكمة النقض كل ما يتصل

و ثبوت واقعة الغلط أو استخلاص عناصر التدليس و ثبوته أو عدم

ثبوته - نقض مدنى ١٣/٣/١٩٧٣ - مجموعة النقض - السنة ٢٤ ص ٣٩٦
وتقدير قيمة المبيع وقت الاستحقاق - نقض مدنى ٢٧/٤/١٩٧٨ - مجموعة
النقض - السنة ٢٩ ص ١١٤٥ ، وغير ذلك من الأمثلة التى لا تحصى .

(٥٢) انظر : الأستاذ الدكتور أحمد أبو الوفا - نظرية الاحكام -
طبعة ١٩٨٠ - بند ١٢٧ ص ٢٩١ - ٢٩٣ - حيث أوضح أن الأصل أن
محكمة النقض تشرف على صحة تطبيق القانون دون أن تتعرض لما تعلق
بواقع الدعوى ، إذ لا دخل للقانون فى تحصيل فهم الواقع فى ذاته ، ومن
ثم لا تملك القيام بالبحث عن أدلة جديدة ، أو تجرى تحقيقا ، أو تنتقل
للمعينة ، أو تطلع على أوراق لم تقدم الى قاضى الدعوى ، كما لا تملك
الترجيح والموازنة بين الدلائل والقرائن التى قدمت الى قاضى الموضوع ،
لأن القانون قد خول له سلطة مطلقة فى هذا الصدد دون رقابة أو اشراف
من جانب محكمة النقض .

وإذا كان هذا هو الأصل العام ، إلا أن لمحكمة النقض أن تراقب فهم
الواقع من نواح أربعة رئيسية :

١ - التحقق من أن قاضى الدعوى قد احترام القواعد الموضوعية فى
الاثبات ... ،

بالوقائع بل أنه من المقرر أن يخضع للنقض التكييف القانوني للواقعة
أى تحديد وصف الواقعة لبيان ما اذا كانت تخضع لقاعدة قانونية

٢ - التحقق من ان قاضى الدعوى قد احترم القواعد الاجرائية فى
الاثبات ... ،

٣ - تتبع سير اجراءات الخصومة ومراقبته من واقع الاوراق الثابت
فيها تلك الاجراءات ، بان تطلع محكمة النقض عليها للتحقق بنفسها من
حقيقة الواقع فى الدعوى ، وما اذا كان يتمشى مع ما قدرته المحكمة ... ،
٤ - التحقق من ان قاضى الدعوى قد قدر ادلتها تقديرا يتمشى مع
المنطق السليم ...

وراجع : الأستاذ حامد فهمى والدكتور محمد حامد فهمى - النقض فى
المواد المدنية - المصدر السابق - بند ٣٨ ص ١٣٤ ، حيث ذكرنا انه اذا كان
قاضى الدعوى حرا فى تقدير الادلة المقدمة وفى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى
منها ، فانه ليس حرا فى عدم اتباع القانون فيما جاء به من قواعد الاثبات
وطرق التحقيق المبينة فى القانون المدنى وقانون المرافعات ، بل ينبغى له
ان يتقيد بها وأن يأخذها عن القانون اخذا صحيحا ، فان خالفها أو أخطأ
فى تطبيقها أو فى تأويلها فسد رأيه فى فهم الواقع فى الدعوى ، ومتى فسد
رأيه فى هذا الفهم فسد رأيه فى تكييفه وسرى الفساد الى حكمه فى الدعوى
بالضرورة .

معينة أم لا^(٥٣) ، ويخضع للنقض أيضا كل تقدير للواقعة من قاضي الموضوع يستند الى قواعد الخبرة العامة^(٥٤) .

(٥٣) الأستاذ الدكتور فتحي والي - الوسيط - طبعة ١٩٨٦ -
بند ٣٨٤ ص ٧٧٨ و ص ٧٧٩

(٥٤) والمقصود بذلك كل تقدير للواقعة يستند الى ملاحظة ما يحدث عادة ويمكن أن يتم من أي شخص عاقل ذي ثقافة متوسطة، فتطبيق القاعدة القانونية يفترض مجموعة من هذه التقديرات العامة ، فإذا جاء التقدير مخالفا للمنطق العادي للشخص العادي ، فإنه يخضع لرقابة النقض . ونتيجة لهذا يخضع للنقض : تقدير القاضي بأن واقعة مخالفة للنظام العام أو الآداب أو غير مخالفة لها ، تقديره بأن واقعة معينة تعتبر مستحيلة أم غير مستحيلة كل استخلاص من الواقعة لنتائج لا تتفق مع قواعد الخبرة العادية ، كل تقدير لواقعة يعتبر في ذاته ، بصرف النظر عن ظروف القضية ، غير منطقي أو متناقض أو غير كامل .

وفي هذه الحالات الذي يقبل النقض ليس تأكيد الواقعة ، وليست مخالفة قاعدة الخبرة العامة ، ولكن استخدام هذه القاعدة على نحو خاطيء في تفسير القاعدة القانونية ، فالامر يتعلق بكيفية تطبيق القانون أو تأويله وليس - كما قد يظن - بتسبيب الحكم - الدكتور فتحي والي -
الإشارة السابقة .

١٤ - فمحكمة النقض لها دور فى مراقبة واقع الدعوى ، ذلك أن فصل قاضى الدعوى فى الواقع أى تحققه من الوجود المادى للوقائع واحاطته بها على ضوء قواعد القانون فى الاثبات (٥٥) ، وان كان لا يخضع لرقابة النقض من حيث التحقق من الوجود المادى للوقائع الا أنه يخضع لرقابتها من حيث ضرورة أن يتم ذلك وفقا لقواعد الاثبات القانونية ، اذ لمحكمة النقض دور فى رقابة التزام قاضى الموضوع سلطاته فى شأن الوقائع ، فهذه السلطات لها حدودها ، ولهذه الحدود طابع قانونى باعتبار أن القانون هو الذى وضعها ومن ثم تكون رقابة محكمة النقض من هذه الوجهة هى رقابة قانونية وأن اتصلت بالوقائع (٥٦) .

١٥ - ويرز دور محكمة النقض فى رقابة واقع الدعوى فى مجالين هامين : المجال الأول الاثبات ، والمجال الثانى : تسبيب الحكم .

(٥٥) راجع : فرانسوا ريجو - طبيعة رقابة محكمة النقض - الرسالة سالفة الذكر - بند ٥٥ وما بعده ، الأستاذ الدكتور احمد السيد صاوى - نطاق رقابة محكمة النقض - المصدر السابق - بند ٧٣ وما بعده ص ١٢٣ وما بعدها .

(٥٦) انظر : الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسنى - شرح قانون الاجراءات الجنائية - المصدر السابق - بند ١٣٣٦ ص ١١٨٣

١٦ - ففي مجال الاثبات : رغم أن لقاضى الموضوع سلطته فى اثبات الواقع ، الا أن هذه السلطة معلقة على شرط احترامه لقواعد الاثبات وطرق التحقيق المبينة فى القانون (٥٧) .

فينبغي عدم الخلط بين سلطة قاضى الدعوى فى فهم الواقع أى فى التحقق من الوجود المادى للواقع وبين ضرورة أن يتم ذلك على ضوء القواعد القانونية ، فإذا كان قاضى الدعوى حرا فى تقدير الأدلة المقدمة وفى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى منها ، فانه ليس حرا فى عدم اتباع القانون فيما جاء به من قواعد الاثبات وطرق التحقيق (٥٨) ،

(٥٧) راجع : الأستاذ الدكتور احمد فتحى سرور - الوسيط - ج ٣ بند ١١٢ ، الأستاذ حامد فهمى والأستاذ الدكتور محمد حامد فهمى - النقض فى المواد المدنية والتجارية - بند ٣٨ وبند ٣٩ وما بعدهما ص ١٣٤ وما بعدها ، الأستاذ الدكتور أحمد السيد صاوى - نطاق رقابة محكمة النقض بند ٧٢ ص ١٢٣ و ص ٢١٤ وبند ٨٠ وما بعده ص ١٢٥ وما بعدها ، الأستاذ الدكتور محمود نجيب حسنى - شرح قانون الاجراءات الجنائية - المصدر السابق - طبعة ١٩٨٨ - بند ١٣٣٥ وما بعده ص ١١٨٢ وما بعدها ، الأستاذ الدكتور أحمد أبو الوفا - نظرية الاحكام - المرجع السابق - بند ١٢٧ ص ٢٩٢ و ص ٢٩٣

(٥٨) الأستاذ حامد فهمى والدكتور محمد حامد فهمى - المصدر

السابق - بند ٣٨ ص ١٣٤

فإن هو خالف هذه القواعد أو أخطأ في تطبيقها أو في تأويلها فسد رأيه في فهم الواقع في الدعوى ومن ثم يسرى الفساد الى حكمه في الدعوى وكان لمحكمة النقض أن تردده الى الصواب .

ولذلك فإن محكمة النقض تراقب فهم قاضي الدعوى للواقع للتحقق من احترامه للقواعد الموضوعية والقواعد الاجرائية في الاثبات ، فاذا لم يخترم قاعدة من هذه القواعد ينقض حكمه ، وهناك تطبيقات عديدة لقضاء محكمة النقض في هذا المجال (٥٩) .

(٥٩) ومن أمثلة ذلك : أنه ليس لقاضي الدعوى اثبات الواقعة بغير الأدلة التي حددها القانون - انظر :

Cass . Civ. 24—2—1947 . D. 47. 271.

Cass. Civ. 12—2—1950. D. 50. 615.

ونقض مدنى ١٩/٥/١٩٥٥ - الطعن رقم ١٤١ السنة ٢٢ ق ، فليس له أن يستمد اقتناعه من دليل غير مشروع - نقض ١٩/٢/١٩٣٤ - مجموعة القواعد القانونية ج ٣ رقم ٢٠٤ ص ٢٦٩ ، ويجب ان يبنى حكمه على أساس ما قدم في الدعوى من أدلة فلا يقضى بعلمه الشخصى عن وقائع الدعوى انظر : نقض مدنى ٢٦/٣/١٩٦٤ - مجموعة النقض ١٥ للسنة ٦٦ ق ص ٣٩٥ ، ولا يجوز له قلب عبء الاثبات وانما هو مقيد بحكم القانون في تعيين من يكون عليه عبء الاثبات من الخصوم - انظر :

١٧ - وفى مجال التسبب : فإن محكمة النقض تراقب واقع الدعوى من حيث مدى كفاية الأسباب الواقعية ، اذ تمتد رقابتها على الوقائع لتشمل ما اذا كانت الأسباب الواقعية كافية أم لا ، وهى تنقض الحكم لعدم كفاية أسبابه الواقعية^(٦٠) ، وتنتج عدم كفاية

Cass . Civ. 26—11—1907. D . P. 1908. I. 421 , Cass Civ

5 — 4 — 1927 . 5. 27. I. 222, Cas Civ.

12—11—1947 . D. 48. 43 .

ونقض أحوال شخصية مصرى ١٩٧٧/١/١٢ - مجموعة النقض -
٢٨ ص ٢٣٢ ، ونقض مدنى مصرى ١٩٧٧/٣/٣٠ - مجموعة النقض ٢٨
ص ٨٥٩ ، ولا يجوز للقاضى أن يأخذ بدليل دون أن يطرحه للمناقشة
والمواجهة بين الخصوم تحقيقا لمبدأ المواجهة وصونا لحقوق الدفاع - انظر:
Cass. Civ. 10—7—1968. Bull . Civ. II. No. 206

ونقض ١٩٤٩/١١/٨ - مجموعة النقض - س ١ رقم ٢١ ص ٥٩ ،
ونقض ١٩٥٢/١/٧ - مجموعة النقض - س ٣ رقم ١٤٢ ص ٣٧٦ ،
ونقض ١٩٥٤/٧/١ - مجموعة النقض س ٥ رقم ٢٧٥ ص ٨٥٩ ،
وغير ذلك من التطبيقات العديدة التى لا يتسع المقام لحصرها .

(٦٠) راجع :

Ernest Faye : La cour de cassation - Op. Cit. No. 119 et S.

الأسباب الواقعية للحكم من العرض غير الكامل لوقائع الدعوى (٦١) .
ففى سبيل التحقق من تطبيق القاضى للقانون تطبيقاً صحيحاً فإن
محكمة النقض تقيس ما أثبتته الحكم المطعون فيه من وقائع الدعوى
بما يكون قد أخذ به فيها من القواعد القانونية ، فإذا اتضح لها أن
أسباب الحكم لا تسمح لها بإجراء هذا القياس لتصورها عن إيراد
العناصر الواقعية اللازمة لتبرير ما طبقه الحكم من القواعد القانونية ،
فإنها تنقضه لعدم ظهور ما قام عليه الحكم من أساس قانونى يجب
أن يقام عليه إقامة صحيحة (٦٢) .

فبيان الوقائع شرط لأداء محكمة النقض وظيفتها (٦٣) إذ أن التزام

— الأستاذ حامد فهمى الدكتور محمد حامد فهمى — بند ١٩٦ ما بعده
ص ٤٥٢ وما بعدها ، الدكتور أحمد السيد صاوى — نطاق رقابة محكمة
النقض — بند ٩٥ وما بعده ص ١٥٧ وما بعدها .

(٦١) انظر : فأى — الإشارة السابقة ، الدكتور أحمد السيد صاوى
— الإشارة السابقة وبصفة خاصة بند ٩٦ ص ١٦٠ وبند ١٠٤ ص ١٦٩

(٦٢) فأى — المصدر السابق — بند ١١٩

(٦٣) راجع :

Garraud : Traité théorique et pratique d'instruction Criminelle
et de procédure pénale, 1907, V. No. 1795, p. 321.

— الدكتور محمود نجيب حسنى — المصدر السابق — بند ١٣٣٦ ص ١١٨٤

القاضي بأن تكون أسباب حكمه كافية يفرض عليه أن يضمنها بياناً كافياً ومفصلاً ومتسقاً لوقائع الدعوى ، وهذا البيان ضروري لتستطيع محكمة النقض رقابة صحة تطبيق القانون ، اذ هي تراقب ذلك في خصوص وقائع معينة ولذلك كان بيان هذه الوقائع شرطاً لأداء محكمة النقض وظيفتها ، ومن ثم فهي تنقض الحكم الذي لا يتضمن تسيباً كافياً من حيث الوقائع^(٦٤) ، وهكذا تنبسط رقابة محكمة النقض على واقع الدعوى لتحقيق من كفاية أسباب الحكم الواقعية ولتتمكن من أداء وظيفتها .

١٨ - وما هو جدير بالذكر أن لمحكمة النقض أن تثبت بنفسها

من الوقائع الاجرائية Les faits proceduraux (٦٥) ، بالاطلاع

(٦٤) الدكتور محمود نجيب حسنى - الاشارة السابقة ، وانظر

على سبيل المثال : نقض ١٩٧٣/١/٢٩ مجموعة أحكام النقض س ٢٤

رقم ٢٧ ص ١١٤ ، نقض ١٩٣٨/٣/٢٨ - مجموعة القواعد القانونية

ج ٤ رقم ١٨٧ ص ١٨٣ ، نقض ١٩٣١/١/١٨ - مجموعة القواعد

القانونية - ج ٢ رقم ١٥٣ ص ٢١٤ نقض ١٩٥٦/٤/١٧ - مجموعة

أحكام النقض س ٧ رقم ١٦٨ ص ٥٨٥

(٦٥) راجع في ذلك : مارتى - الرسالة السالفة الذكر - ص ٣٢٨

وما بعدها ، فأى - المصدر السابق - بند ١٧٤ وما بعده ، الدكتور

=

على أوراق الإجراءات وذلك عند الادعاء بأن ما جاء به الحكم المطعون فيه يخالف ما احتوته تلك الأوراق ، فلها أن تراجع أوراق الإجراءات

أحمد أبو الوفا - نظرية الأحكام - المرجع السابق - بند ١٢٧ ص ٢٩٢
وص ٢٩٣ ، الأستاذ حامد فهمي والدكتور محمد حامد فهمي - النقض
في المواد المدنية والتجارية - بند ٤٦ ص ١٥٧ وبند ٤٧ ص ١٥٩
وما بعدها ، الدكتور أحمد فتحي سرور - النقض في المواد الجنائية -
المصدر السابق بند ١٧٠ ص ٢٥٦ وص ٢٥٧ ، وانظر في أن لمحكمة
النقض ان تبحث الوقائع في حالة حدوث خطأ في الاجراء ، فمثلا
إذا حكم بعدم قبول الاستئناف على أساس ان الطامن قد قبل
الحكم الذي يطعن فيه وطعن في هذا الحكم بالنقض فان لمحكمة النقض
أن تبحث فيما اذا كانت الواقعة التي تعتبر قبولا هي كذلك أم لا ،
فالخطأ في الاجراء هو خطأ في نشاط القاضي الذي يلزمه به القانون
لكي يصدر حكما عادلا في القضية وهذا الخطأ يوجد اذا وقع عيب
في الحكم كعمل قانوني سواء كان عيبا ذاتيا فيه او في عمل سابق
عليه ترتب عليه بطلان اثر في الحكم ، وهو يوجد ولو لم ينسب أي
خطأ للقاضي فقد يكون راجعا الى عدم قيام أحد الخصوم بعمل
اجرائي يلزم القيام به قبل الحكم .

ويختلف الخطأ في الاجراء عن الخطأ في التقدير حيث تقتصر سلطة

والمذكرات ومحاضر الجلسات وجميع المستندات التي تقدم اليها -
متى لم تكن جديدة - لتقف منها على صحة ما اشتملت عليه من

محكمة النقض بالنسبة لهذا الأخير على القانون دون الواقع والأخطاء في
التقدير هي أخطاء في اعلان القانون في الحالة المعينة أى في تطبيق
ارادة القانون في القضية المعينة ، وهو يوجد الخطأ في التقدير في
جميع الحالات التي يخطئ فيها القاضي في تطبيق القانون سواء تعلق
الأمر بخطأ في الواقع أم بخطأ في القانون ، خطأ في الواقع بأن كانت
الواقعة لم تثبت على نحو كاف أو كان تقديره للواقعة الثابتة غير سليم
أو تضمن الحكم عناصر واقعية غير سليمة ، أما الخطأ في القانون
فيوجد اذا اعتبر القاضي قاعدة قانونية معينة موجودة وهي لا وجود
لها أو بالعكس اعتبر قاعدة غير موجودة وهي موجودة ، أو اذا اعتبر
القاعدة المجردة منطبقة على رابطة معينة أو مركز معين لا يخضع لها ،
ويتوافر الخطأ في التقدير حتى ولو لم ينسب أى خطأ شخصي الى
القاضي كما لو رجع خطأ التقدير الى اخفاء مستندات مهمة في
القضية - الدكتور فتحى والى - الوسيط - المصدر السابق -
بند ٣٤٦ ص ٦٥٨ وض ٦٥٩ وبند ٣٨٢ ص ٧٧٣ والمصادر المشار
اليها فيه .

الوقائع الاجرائية تمكينها من الرقابة على تطبيق القانون وتأويله^(٦٦).

والوقائع الاجرائية هي تلك التي تتعلق بالقانون الاجرائي ولمحكمة
النقض التحقق من مدى توافرها ، ومثالها تقديم الطلب ومدى سبق

(٦٦) انظر : الأستاذ حامد فهمي والدكتور محمد حامد فهمي -
المصدر السابق - بند ٤٧ ص ١٦٣ ، وانظر تطبيقا لذلك - على
سبيل المثال - : نقض ١٩٣٢/٦/١٩ منشور في مجلة القانون
والاقتصاد السنة ٣ رقم ٥٦ وفي مجلة المحاماة السنة ١٣ رقم ١٢٢
ص ٢٧٤ وقد رجعت فيه محكمة النقض الى محضر جلسة المرافعة
لمعرفة ما اذا كان سبب الطعن جديدا أو سبق عرضه على محكمة
الموضوع وان لم يثر حكمها اليه .

ونقض ١٩٣٥/٣/٢١ - القانون والاقتصاد س ٥ رقم ٣٦ والمحاماة
س ١٥ ق ١ ص ٣٣١ وقد راجعت فيه محكمة النقض محضر أعمال
الخبير وتبينت منه انه لم يعاين الأرض التي ندب لمعاينتها وتقدير
أجرتها .

ونقض ١٩٣٢/٦/٣٠ - القانون والاقتصاد س ٣ رقم ٥٩ والمحاماة
س ١٣ رقم ٢٧٨ ص ٢٧٥ - الذي رجعت فيه محكمة النقض الى محاضر
الجلسات وبعض أوراق الاجراءات للتحقق مما اذا كانت وفاة أحد
الخصمين قد وقعت بعد تقديم الطلبات الختامية أو لا .

صدور حكم بات فى ذات الدعوى ، وهى تفترق عن الوقائع الموضوعية التى يترتب عليها تحديد موضوع الدعوى^(٦٧) .

كما أن لمحكمة النقض أن تتبع سير اجراءات الخصومة ومراقبته من واقع الأوراق الثابت فيها تلك الاجراءات ، بأن تطلع محكمة النقض عليها لتتحقق بنفسها من حقيقة الواقع فى الدعوى وما اذا كان يتمشى مع ما قرره المحكمة^(٦٨) ، فقد يتبين لمحكمة النقض أن قاضى الموضوع بنى حكمه على واقعة وهمية لا أصل لها فى الأوراق أو تخالف الثابت منها ، ولا ينبغى الاحتجاج على ذلك بمقولة أن قاضى الدعوى قد ثبت من وقائعها بما ذكره فى حكمه ، وذلك لأن النزاع يتعلق فى واقع الأمر بمسألة قانونية هى مدى أخذه بوقائع الدعوى الثابتة وما اشتملت عليه من حجج وبيانات وما اذا كان قد مسخها وجردها من طبيعتها وجوهرها^(٦٩) .

(٦٧) الدكتور أحمد فتحى سرور - النقض فى المواد الجنائية -

بند ١٧٠ ص ٢٥٦

(٦٨،٦٩) انظر : الدكتور أحمد أبو الوفا - نظرية الأحكام -

بند ١٢٧ ص ٢٩٢ ، الأستاذ حامد فهمى والدكتور محمد فهمى -

النقض فى المواد المدنية والتجارية - بند ٤٦ وما بعده ص ١٥٧ وما بعدها.

١٩ - وينبغي ملاحظة أنه حتى على فرض أن قاضى الدعوى لم يخطئ فى قواعد الاثبات عند فصله فى واقع الدعوى ، فإن هذا لا يعنى أن الوقائع تكون بمنأى من رقابة محكمة النقض^(٧٠) ، وإنما تخضع الوقائع لهذه الرقابة من زاوية مدى كفايتها ومدى تحريفها ، ومن حيث ضرورة أن يقيم القاضى استخلاصه الواقعى على أسباب واقعية سائغة تنتج عقلا مما يدل على أن محكمة النقض بقدر حرصها على قانونية الحكم فإنها تحرص أيضا على منطقيتها من حيث الواقع ، فمحكمة النقض تبسط رقابتها على الوقائع ، فهى تراقب ما اذا كانت الأسباب الواقعية كافية أم لا وما اذا كان قاضى الموضوع قد حرف أو مسخ الوقائع والمستندات وما اذا كان قد استخلص منها ما تؤدي اليه عقلا^(٧١) .

(٧٠) انظر : الدكتور أحمد السيد صاوى - نطاق رقابة محكمة

النقض - المصدر السابق - بند ٧٣ ص ١٢٤ - ص ١٢٥

(٧١) راجع : الدكتور أحمد السيد صاوى ، نطاق رقابة محكمة

النقض - بند ٩٤ وما بعده ص ١٥٧ وما بعدها ، وأيضا الأستاذ حامد

فهيمى والدكتور محمد حامد فهيمى - النقض فى المواد المدنية والتجارية -

بند ٣٠ وما بعده ص ١٢٥ وما بعدها حيث أشارا الى ذلك فى مواضع

متفرقة من مؤلفهما .

٢٠ - يتضح لنا مما تقدم أن رقابة محكمة النقض تمتد الى ميدان الواقع ، ولذلك لا غرو أن ثمة أوجه للطعن بالنقض وثيقة الصلة بواقع الدعوى ومع ذلك تقبلها محكمة النقض طالما أنها تبسط رقابتها على الوقائع ، فاتصال وجه الطعن بواقع الدعوى لا يؤدي حتما الى استبعاده بحجة أنه وجه واقعى أو موضوعى لا ينبغى لمحكمة النقض الخوض فيه باعتبار أنها محكمة قانون ، فمن الأوجه ما هو على اتصال وثيق بواقع الدعوى ومع ذلك تقبله محكمة النقض وهى محكمة قانون حتى تتمكن من تحقيق رقابتها القانونية على الحكم ، فقد استقر قضاء النقض على قبول أوجه ثلاثة وثيقة الصلة بواقع الدعوى ، وهذه الأوجه هى : عدم منطقية تقارير القاضى الواقعية أى الفساد فى الاستدلال ، ومسوخ أو تحريف المحررات ، وعدم كفاية أسباب الحكم الواقعية أى انعدام الأساس القانونى له ، وسوف ندرس هذه الأوجه الثلاثة بشئ من التفصيل فى الباب التالى •

الباب الثالث

الأوجه المتصلة بواقع الدعوى

الباب الثالث

الأوجه المتصلة بواقع الدعوى

٢١ - تقسيم : سوف نوضح الآن الأوجه الثلاثة للطعن بالنقض الوثيقة الصلة بواقع الدعوى ، والتي استقر قضاء النقض على قبولها ، وذلك فى ثلاثة فصول ، نخصص الفصل الأول لدراسة عدم منطقية تقارير القاضى الواقعية وهو ما يمثل صورة من صور الفساد فى الاستدلال ، وندرس فى الفصل الثانى مسخ أو تحريف المحررات كوجه للطعن بالنقض ، وتتناول فى الفصل الثالث معالجة الوجه الثالث من أوجه الطعن بالنقض المتصلة بواقع الدعوى وهو عدم كفاية أسباب الحكم الواقعية أى انعدام الأساس القانونى له .

the first of these is the fact that the
the second is the fact that the
the third is the fact that the
the fourth is the fact that the
the fifth is the fact that the
the sixth is the fact that the
the seventh is the fact that the
the eighth is the fact that the
the ninth is the fact that the
the tenth is the fact that the
the eleventh is the fact that the
the twelfth is the fact that the
the thirteenth is the fact that the
the fourteenth is the fact that the
the fifteenth is the fact that the
the sixteenth is the fact that the
the seventeenth is the fact that the
the eighteenth is the fact that the
the nineteenth is the fact that the
the twentieth is the fact that the
the twenty-first is the fact that the
the twenty-second is the fact that the
the twenty-third is the fact that the
the twenty-fourth is the fact that the
the twenty-fifth is the fact that the
the twenty-sixth is the fact that the
the twenty-seventh is the fact that the
the twenty-eighth is the fact that the
the twenty-ninth is the fact that the
the thirtieth is the fact that the
the thirty-first is the fact that the
the thirty-second is the fact that the
the thirty-third is the fact that the
the thirty-fourth is the fact that the
the thirty-fifth is the fact that the
the thirty-sixth is the fact that the
the thirty-seventh is the fact that the
the thirty-eighth is the fact that the
the thirty-ninth is the fact that the
the fortieth is the fact that the
the forty-first is the fact that the
the forty-second is the fact that the
the forty-third is the fact that the
the forty-fourth is the fact that the
the forty-fifth is the fact that the
the forty-sixth is the fact that the
the forty-seventh is the fact that the
the forty-eighth is the fact that the
the forty-ninth is the fact that the
the fiftieth is the fact that the
the fifty-first is the fact that the
the fifty-second is the fact that the
the fifty-third is the fact that the
the fifty-fourth is the fact that the
the fifty-fifth is the fact that the
the fifty-sixth is the fact that the
the fifty-seventh is the fact that the
the fifty-eighth is the fact that the
the fifty-ninth is the fact that the
the sixtieth is the fact that the
the sixty-first is the fact that the
the sixty-second is the fact that the
the sixty-third is the fact that the
the sixty-fourth is the fact that the
the sixty-fifth is the fact that the
the sixty-sixth is the fact that the
the sixty-seventh is the fact that the
the sixty-eighth is the fact that the
the sixty-ninth is the fact that the
the seventieth is the fact that the
the seventy-first is the fact that the
the seventy-second is the fact that the
the seventy-third is the fact that the
the seventy-fourth is the fact that the
the seventy-fifth is the fact that the
the seventy-sixth is the fact that the
the seventy-seventh is the fact that the
the seventy-eighth is the fact that the
the seventy-ninth is the fact that the
the eightieth is the fact that the
the eighty-first is the fact that the
the eighty-second is the fact that the
the eighty-third is the fact that the
the eighty-fourth is the fact that the
the eighty-fifth is the fact that the
the eighty-sixth is the fact that the
the eighty-seventh is the fact that the
the eighty-eighth is the fact that the
the eighty-ninth is the fact that the
the ninetieth is the fact that the
the ninety-first is the fact that the
the ninety-second is the fact that the
the ninety-third is the fact that the
the ninety-fourth is the fact that the
the ninety-fifth is the fact that the
the ninety-sixth is the fact that the
the ninety-seventh is the fact that the
the ninety-eighth is the fact that the
the ninety-ninth is the fact that the
the hundredth is the fact that the

الفصل الأول

الوجه الأول : عدم منطقية تقارير القاضي الواقعية

٢٢ - استقر قضاء النقض على اعتبار عدم منطقية تقارير القاضي الواقعية وجها لنقض الحكم^(٧٢) ، وهو ما يمثل توسعا في

(٧٢) انظر تطبيقا لذلك - على سبيل المثال - : نقض مدني ١٩٦٤/١١/٥ - مجموعة النقض السنة ١٥ ص ١٠٠٧ وقد قضت فيه بأنه وان كان استخلاص علم المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه هو من المسائل المتعلقة بالواقع والتي يستقل بها قاضي الموضوع ، الا أن لمحكمة النقض أن تبسط رقابتها متى كانت الأسباب التي بنى عليها الحكم استخلاصه ليس من شأنها أن تؤدي عقلا الى النتيجة التي انتهى اليها الحكم .

ونقض مدني ١٩٥٨/٦/١٩ - مجموعة النقض السنة ٩ ص ٥٩١ ، وقد قضت فيه بأنه وان كان لمحكمة الموضوع أن تستخلص نية رب العمل في إنهاء عقد العمل بسبب مرض العامل من الأدلة التي تقدم اليها الا أنه يشترط أن يكون هذا الاستخلاص سائفا ، فاذا كانت المحكمة قد اعتبرت قيام رب العمل بأداء الأجر كاملا للعامل طيلة

مرضه الذي امتد سنوات دليلا على رغبته في فسخ العقد
بينما هو صريح الدلالة على العكس ، فان هذا الاستخلاص يكون غير
مستشاع .

ونقض جنائي ١٩٧٩/١١/٢٦ - مجموعة النقض السنة ٣٠ ص ٨٣٩
وقد قضت فيه بأنه اذا كان الحكم فيما عول عليه في اثبات نية
القتل لا يؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها فانه يكون مشوبا بالفساد
في الاستدلال .

ونقض جنائي ١٩٣٠/١/٩ - مجموعة القواعد ج ١ رقم ٣٦٨ ص ٤١٦
وقضت فيه بأنه لمحكمة الموضوع أن تكون الوقائع التي استخلصتها
المحكمة متمشية مع التحقيقات وشهادة الشهود كلها أو بعضها ، بحيث
اذا كان لا أثر لها في شيء منها فان عمل القاضي في هذه الصورة
يعتبر ابتداعا للوقائع وانتزاعا من الخيال .

ونقض جنائي ١٩٧٨/١/١٥ - مجموعة النقض السنة ٢٩ ص ٤ ،
وقضت فيه بأنه وان كان من سلطة محكمة الموضوع أن تقضي بالبراءة
للشك في صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية الأدلة
ولها في سبيل ذلك أن تزن أقوال شهود الاثبات وتقديرها التقديرو
الذي تطمئن اليه ، الا أن ذلك كله مشروط بأن تكون المقدمات التي

بسط رقابتها على الواقع (٧٣) ♦

استندت إليها من شأنها أن تؤدي حسب اللزوم المنطقي الى البراءة التي رتبها عليها .

وانظر أيضا : نقض جنائي ١٩٧٢/٢/٢٦ - مجموعة أحكام النقض السنة ٢٣ ص ١١٦ ، ونقض جنائي ١٩٧٤/٢/١٨ - مجموعة أحكام النقض - السنة ٢٥ ص ١٦٤ ، ونقض مدني ١٩٧٥/١١/١٩ - مجموعة أحكام النقض - السنة ١٦ ص ٩٢٥ ، ونقض مدني ١٩٧٦/١/٥ - مجموعة أحكام النقض - السنة ٢٧ ص ١٣٢ ، ونقض مدني ١٩٧٩/١٢/٢٠ - مجموعة أحكام النقض السنة ٣٠ ص ٣٣٧

(٧٣) انظر : الدكتور أحمد السيد صاوي - نطاق رقابة محكمة النقض بند ١٢٥ ص ٢٠٦ - ص ٢٠٨ ، وقارن : الدكتور أحمد فتحي سرور - النقض في المواد الجنائية - سنة ١٩٨٨ مصدر سابق بند ١٣٣ ص ٢٠٥ والوسيط في قانون الاجراءات مصدر سابق - ج ٣ بند ١٢٩ ص ٢٤١ ، ويؤيده الدكتور عزمي عبد الفتاح - تسبيب الأحكام وأعمال القضاة في المواد المدنية والتجارية - سنة ١٩٨٣ - ص ٤٩٠ ، وهما يريان أن رقابة محكمة النقض لاستدلال محكمة الموضوع وسلامة استنباطها للنتيجة ليس تدخلا في الموضوع ولا ينطوي على أى توسع في سلطة محكمة النقض ذلك أن القواعد المعيارية التي يتحقق بها

المنطق القضائي تكون مع قواعد القانون فى مرحلة التطبيق القضائي
كلا لا يتجزأ ولا ينقسم ، ولا يمكن تحقيق الهدف من القانون إذا لم
يجر تطبيقه فى منطق سليم من حيث الواقع والقانون . ولكن الراجح -
فى نظرنا - هو ما ذهب اليه الدكتور أحمد صاوى بأن الرقابة على
منطقية الاستخلاص الواقعى تعتبر توسعا فى الرقابة من جانب محكمة
النقض وهى رقابة على مسائل الواقع ، كما أن قاضى الموضوع ليس
مطلق السلطة فى تقدير الواقع وفهمه وإنما يتعين أن يكون تقديره
سائفا عقلا كما أكدت محكمة النقض المصرية ذلك فيما لا يحصى من
أحكامها .

والرأى سالف الذكر والقائل بأن رقابة محكمة النقض على منطقية
التقريرات الواقعية لا تنطوى على توسع فى سلطتها ، هو رأى محل
نظر ، لأنه إذا كان من المسلم به أن الهدف من القانون لا يتحقق ما لم
يجر تطبيقه فى منطق سليم من حيث الواقع والقانون ، فانه يتعين
فى مجال تحديد طبيعة رقابة محكمة النقض على قاضى الموضوع التفرقة
من ناحية بين رقابتها على الاستخلاص الواقعى ، أى استخلاص القاضى
واقعة مادية من واقعة مادية أخرى كاستخلاص الخطأ من وقائع
تؤدى اليه وهو استخلاص يتم بناء على أقيسة منطقية محضة ليس

فى بناء مقدماتها قاعدة قانونية يتصور وقوع الخطأ فيها ، وبين رقابتها على تكييف واقعة الدعوى أو توصيفها قانونا وهى فى المثال سالف الذكر تكييف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أو نفى هذا الوصف عنه .

ومن ناحية أخرى يتعين التفرقة بين رقابة محكمة النقض على الاستخلاص الواقعى وبين رقابتها على الاستخلاص القانونى ، أى على النتائج القانونية التى رتبها القاضى على التكييف الذى أضفاه على ما ثبت لديه من وقائع ، فالرقابة على الاستخلاص الواقعى تعتبر رقابة على الواقع ، بينما تعتبر الرقابة على التكييف القانونى للواقع واستخلاص ما يترتب على هذا التكييف من نتائج رقابة على القانون - الدكتور أحمد السيد صاوى - الإشارة السابقة ، وقد قضت محكمة النقض المصرية - تطبيقا لذلك - بأنه من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تكييف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أو نفى هذا الوصف عنه ، هو من المسائل التى يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض ، إلا أن استخلاص الخطأ الموجب للمسئولية وعلاقة السببية بينه وبين الضرر هو ما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة

٢٣ - ويتحقق هذا العيب فى الحكم اذا كانت المقدمات التى انتهت اليها المحكمة لا تؤدى من الناحية المنطقية الى النتيجة التى خلصت اليها^(٧٤) ، اذ تتطلب محكمة النقض أن تكون تقارير القاضى الواقعية وتقارير منطقية بحيث تكون كل واقعة مقدمة منطقية لما بعدها ونتيجة منطقية لما قبلها ، فبغير هذا الترابط المنطقى بين التقارير الواقعية لا تستطيع محكمة النقض مباشرة رقابتها على تطبيق القانون^(٧٥) ، واذا ما كانت تقارير القاضى الواقعية غير منطقية كان

الموضوع ما دام هذا الاستخلاص سائفا ومستمدا من عناصر تؤدى اليه من وقائع الدعوى - نقض مدنى ١٩٧٩/١٢/٢٠ - منشور فى مجموعة أحكام النقض السنة ٣٠ ص ٣٣٧ ، ونقض مدنى ١٩٧٦/٦/٢٩ - منشور فى مجموعة أحكام النقض السنة ٢٧ ص ١٤٥٤ ومشار اليهما أيضا فى مؤلف الدكتور أحمد صاوى - نطاق رقابة محكمة النقض ص ٢٠٧

(٧٤) الدكتور أحمد فتحى سرور - النقض فى المواد الجنائية -

المصدر السابق - بند ١٣٣ ص ٢٠٣

(٧٥) الدكتور أحمد السيد صاوى - نطاق رقابة محكمة النقض -

مصدر سابق - بند ١٢٥ ص ٢٠٦

حكمه مشوباً بغيب الفساد فى الاستدلال^(٧٦) ، مما يستوجب نقضه .

٢٤ - فينبغى أن يكون رأى القاضى نتيجة منطقية لمقدمات صحيحة

(٧٦) يعتبر عدم اللزوم المنطقى للنتيجة التى انتهت إليها المحكمة بناء على العناصر الواقعية التى ثبتت لديها ، حالة من الحالات التى يتوافر فيها عيب الفساد فى الاستدلال ، اذ تعتبر أسباب الحكم مشوبة بالفساد فى الاستدلال اذا انطوت على عيب يمس سلامة الاستنباط ، فهذا العيب يكشف عن عدم سلامة المنطق القضائى بسبب ما يعثور الاستنباط من عيوب ، والدليل الوحيد على سلامة المنطق القضائى هو التسبب الصحيح ، ويتوافر هذا العيب - فضلاً عن الحالة سالفه الذكر - أيضاً فى حالة استناد المحكمة فى اقتناعها الى أدلة غير مقبولة قانوناً أو غير صالحة بذاتها من الناحية الموضوعية للاقتناع بها وحالة عدم فهم المحكمة للعناصر الواقعية التى ثبتت لديها ، وحالة التناقض بين الأسباب المتعلقة بالوقائع ، وحالة الاستدلال غير اليقينى حيث يؤسس الحكم على الظن والاحتمال من القروض والاعتبارات المجردة ولا يبنى على الجزم واليقين - راجع : الدكتور أحمد فتحى سرور - النقض فى المواد الجنائية - مصدر سابق - بند ١٢٩ وما بعده ، ص ١٩٥ وما بعدها .

يؤدي اليه وفقا للمنطق العادي المقبول^(٧٧) ، بحيث تدل أسباب حكمه على ذلك ، فاستخلاصه لنتيجة معينة من دليل ما يخضع لعملية منطقية يقوم بها مستعملا ذكائه^(٧٨) ، فاذا لم يتم القاضى بهذه العملية

(٧٧) راجع : الدكتور وجدى راغب فهمى - النظرية العامة للعمل القضائى فى قانون المرافعات - رسالة للدكتوراه - طبعة سنة ١٩٧٤ - ص ٥٣٧ - ص ٥٤٠ وبصفة خاصة ص ٥٣٨

(٧٨) انظر : الدكتور فتحى والى - الوسيط - مصدر سابق - طبعة ١٩٨٦ - بند ٣٣٩ ص ٦٣٧ ، وانظر أيضا نقض مدنى ١٤/٥/١٩٧٤ منشور فى مجموعة النقض ٢٥ - ٨٧٨ - ١٤٢ ومشار اليه أيضا فى الوسيط للدكتور فتحى والى - هامش رقم (١) ص ٦٣٧ وقضت فيه بأنه يوجد فساد فى الاستدلال اذا كان الحكم لم يجب الخصم الى طلب تحقيق بصمة الأصبع المنسوب الى البائعة التوقيع بها على عقد البيع استنادا الى مجرد القول بأن تلك البصمة قد تعذر تحقيق صحتها بالمضاهاة لأن البصمتين اللتين أخذتا لهذا الغرض وجدتا مطموستين ، فان هذا ليس من شأنه أن يؤدي الى النتيجة التى انتهى اليها فى هذا الخصوص اذ لم يثبت استحالة الحصول على بصمات اخرى للبائعة تصلح للمضاهاة .

ونقض مدنى ١٨/١١/١٩٧٦ - منشور فى مجلة ادارة قضائيا الحكومة سنة ١٩٧٧ - العدد الرابع - ص ١٧٢ رقم ١٠ ومشار اليه

المنطقية كما هو شأن « القاضى المعتاد » فخالف تقديره المنطق العادى
فان تقديره يعتبر غير سائغ (٧٩) •

ولذلك تراقب محكمة النقض سلامة استنتاج محكمة الموضوع ،
فتقتضى فى الأدلة التى يعتمد عليها الحكم أن تودى الى النتيجة التى
ينتهى اليها ، فاذا كان يستحيل عقلا استخلاص النتيجة التى اعتمدها
من الدليل المقدم لقاضى الموضوع ، فانها تنقض الحكم لكونه مشوباً
بفساد فى الاستدلال •

٢٥ - فانتفاء التلازم المنطقى بين النتيجة التى اتت بها محكمة
الموضوع وبين عناصر الاستدلال الواقعية التى ثبتت لديها يمثل صورة

ايضا فى الوسيط للدكتور فتحى والى - هامش رقم (١) ص ٦٣٧ -
وقد قضت فيه بأنه اذا ذكر المطعون عليهم فى صحيفة افتتاح الدعوى
لبيان موطنهم الاصلى أنهم « من يندر منفلوط » واستدل الحكم على
كفاية هذا البيان بسبق تسليم الخطابات المرسله من مكتب الخبراء
الى المطعون عليهم والى لم يوضح على مظاريفها عنوان تفصيلى ،
وكان تسليم هذه الخطابات لهم لا يفيد بطريق اللزوم انها سلمت اليهم
فى موطنهم ولا أن تلك البيانات كافية للتعرف على هذا الوطن ،
فان الحكم يكون مشوباً بالفساد فى الاستدلال .

(٧٩) الدكتور فتحى والى - الاشارة السابقة .

من صور الفساد فى الاستدلال^(٨٠) ، التى تشوب الحكم والتى تقتضى نقضه^(٨١) .

(٨٠) انظر : الدكتور أحمد فتحى سرور - النقض فى المواد الجنائية - مصدر سابق - بند ١٣٣ ص ٢٠٣٠ وما بعدها ، وانظر حالات الفساد فى الاستدلال الأخرى المشار إليها فيما سبق بهامش رقم ٧٦ من هذا المؤلف .

(٨١) ومن أمثلة أحكام النقض فى ذلك - فضلا عن الأحكام التى مضت الإشارة إليها آنفا - : نقض ١٩٥٦/٢/٢٣ - مجموعة أحكام النقض - السنة ٧ ص ٢٥١ وقضت فيه بأن تأسيس قول المحكمه أن عقد البيع موضوع الدعوى هو عقد غير جدى وأن المشتري قد تواطأ مع البائع فى تحرير هذا العقد ، على أن أوراق الدعوى يوجد بها اقرار غير مسجل صدر من البائع فى تاريخ سابق على البيع ، ولكن هذا الاقرار السابق لا يتضمن أية إشارة لعقد البيع اللاحق ، فان ذلك يكون استدلالا غير سائغ لا يؤدي الى النتيجة التى انتهى اليها الحكم .

ونقض ١٩٦٤/٥/١٤ - مجموعة أحكام النقض السنة ١٥ ص ٦٧٣ وقضت فيه بأن عدم قدرة المشتري على دفع الثمن ليس أساسا صالحا للاستدلال على أن العقد المطعون فيه يستر وصية .

ونقض ١٩٦٤/١/٣٠ - مجموعة أحكام النقض - السنة ١٥ ص ١٥٤

الفصل الثاني

الوجه الثاني : مسخ أو تحريف المحررات

٢٦ - واستقر قضاء محكمة النقض أيضا على أنه يعد وجها للطعن بالنقض مسخ أو تحريف المحرر (٨٢) ، باهتار القاضي لمداوله واستنتاج

وقضت فيه بأن ثبوت أن المطعون عليها قد بذلت الهمة الكافية لسلامة الشحنة لا يدل بحال على أنها بذلت الهمة لجعل السفينة صالحة للسفر ، لاختلاف الأمرين وعدم ترتب أحدهما على الآخر ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه مضييا بفساد الاستدلال . وانظر أيضا : نقض ١٩٧١/٤/٢٧ - مجموعة أحكام النقض - السنة ٢٢ ص ٥٦٥ ، ونقض ١٩٧١/١/٥ - مجموعة أحكام النقض السنة ٢٢ ص ٣ ، ونقض ١٩٦٣/١١/٢٨ - مجموعة أحكام النقض - السنة ١٤ ص ١١٢٤ ، ونقض ١٩٧٠/٢/٢٤ - مجموعة أحكام النقض - السنة ٢١ ص ٣٠٦

(٨٢) راجع في ذلك :

Fran is kernaléguen : ThlSe Précitée No . 174 et S.

معنى منه لا تتضمنه عباراته الواضحة المحددة ، وثمة تطبيقات عديدة

Jacques Voulet : Le grief de dénaturation devant La cour de cassation, la semaine juridique, 1971, Doctrine I. 1971 . No. 2410.

Peter Neu : Thèse précitée, no. 150 et S.

مارتى - الرسالة السالفة الذكر - بند ١٤٣ وما بعده ، أرست فای -
المرجع السابق - بند ١٦٧ وما بعده ، جاك بوريه - المرجع السابق -
بند ٢٣٠٦ وما بعده ، فرانسوا ريجو - الرسالة المشار إليها -
بند ١٧٦ وما بعده .

الدكتور عبد الفتاح السيد - محكمة النقض وتفسير المشارطات -
مقال منشور بمجلة القانون والاقتصاد - السنة الرابعة سنة ١٩٣٤ -
العدد الاول - ص ٤٥٧ وما بعدها ، الأستاذ حامد فهمي والدكتور
محمد حامد فهمي - النقض في المواد المدنية والتجارية - المرجع
السابق - بند ٩٨ وما بعده ص ٢٧٥ وما بعدها ، الدكتور أحمد السيد
صاوى - نطاق رقابة محكمة النقض - المصدر السابق - بند ١١٨
وما بعده ص ١٨٩ وما بعدها ، الدكتور عبد العزيز بديوى - الرسالة
المشار إليها - ص ٢٥ وما بعدها ، الأستاذ أحمد جلال الدين
هلالى - قضاء النقض في المواد المدنية والتجارية - المصدر السابق -
بند ٢٣٠ وما بعده ص ٢٢٥ وما بعدها .

لمحكمة النقض المصرية (٨٣) .

(٨٣) ومن أمثلة أحكام محكمة النقض المصرية فى ذلك :

نقض مدنى ١٩٦١/٥/٤ - مجموعة أحكام النقض المكتب الفنى -
السنة ١٢ ص ٤٤٤ وقد قضت فيه بأن الانحراف عن المعنى الظاهر
 لعبارة العقد مسخ له . ونقض مدنى ١٩٧٧/١١/٣٠ - مجموعة أحكام
النقض - المكتب الفنى - السنة ٢٨ - ص ١٧٢٤ وقضت فيه بأن القاضى
 ملزم بأن يأخذ عبارة المتعاقدين الواضحة كما هى ، فلا يجوز له تحت
 ستار التفسير الانحراف عن مؤداها الواضح الى معنى آخر .

ونقض مدنى ١٩٧٥/٣/١٨ - مجموعة أحكام النقض - السنة ٢٦ -
ص ٦٢١ وقد قضت فيه بأنه من المقرر فى قضاء النقض أنه اذا
 كانت عبارات العقد واضحة فلا يجوز الانحراف عنها عن طريق تفسيرها
 للتعرف على ارادة المتعاقدين .

ونقض ١٩٦٢/٢/١٥ - مجموعة أحكام النقض السنة ١٣ ص ٢٤٦
وقد قضت فيه بأنه اذا كانت المخالصة قد تضمنت عبارات صريحة
 قاطعة فى التزام المطعون عليه بعدم مطالبة الطاعنة بأى حق مترتب
 على فصله من الخدمة مهما كان السبب ، فان الحكم المطعون فيه اذ
 قرر ان المخالصة لا يستدل منها على التنازل عن التعويض يكون قد
 انحرف عن المعنى الظاهر لعبارات تلك المخالصة ويتعين نقضه .

=

• • • • •
=

ونقض مدنى ١٩٦٤/٣/٢٩ - مجموعة أحكام النقض - السنة ١٥ -
ص ٣٩٧ وقد قضت فيه بأنه لا يجوز للقاضى تحريف أقوال الشهود
والخروج بها عما يؤدى اليه مدلولها .

ونقض ١٩٦١/٥/١٨ - مجموعة أحكام النقض - السنة ١٢ ص ٤٨
حيث نقضت حكم لمسح القاضى تقرير سنيك واستخلاصه منه عكس
ما يؤدى اليه .

ونقض ١٩٤٠/١٠/٢٤ - منشور فى مجموعة القواعد القانونية
للأستاذ محمود عمر - ج ٣ ق ١٦ ، ١٧ وقد قالت محكمة النقض فى
هذا الحكم « ان تفسير الاتفاقات والمحركات لتعرف حقيقة القصد
منها ، من سلطة قاضى محكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليها
فيه ما لم يكن فى التفسير خروج عما تحتمله عبارات الاتفاق أو تشويه
لحقيقة معناها ، ولئن كان للمحكمة بهذه السلطة المخولة لها أن تعدل
عن المعنى الظاهر لصيغ المحركات ، الا أنه يتعين عليها فى هذه الحالة
أن تبين فى حكمها الأسباب التى اقنعتها ، بأن المعنى الذى أخذت به
هو المقصود ، فإذا اتضح من هذه الأسباب أنها قد اعتمدت على
اعتبارات مقبولة مؤدية عقلا الى ما أرتأته فلا شأن لمحكمة النقض معها » .

وانظر أيضا : نقض ١٩٣٢/٣/١٠ - منشور فى مجلة المحاماة -
=

ومحكمة النقض الفرنسية^(٨٤) في ذلك .

٢٧ - ويعنى التحريف عدول القاضى وميله عن المعنى الواضح والمحدد للمحرر الى معنى لا يفيدته ينتج آثارا قانونية مختلفة ، وذلك

=

السنة ١٢ - رقم ٤٨١ ص ٩٦٤ ومنشور أيضا فى ملحق مجلة القانون والاقتصاد - السنة ٣ - رقم ٤٠ ص ٢٧ ، ونقض ١٩٣٣/١/٥ - منشور فى المحاماة السنة ١٣ - رقم ٤١٥ ص ٨٣٩ ، ونقض ١٩٣٣/٥/١٣ - منشور فى مجلة القانون والاقتصاد - السنة ٣ - رقم ١١٥ ، ونقض ١٩٣٤/١٢/٢٧ - منشور فى مجلة القانون والاقتصاد - السنة ٥ - رقم ١٥ وفى مجلة المحاماة - السنة ١٥ ق ٦ - رقم ٨٨ ص ١٨٤ ، ونقض ١٩٦١/٥/٤ - مجموعة أحكام النقض - السنة ١٢ ص ٤٤٤ ، ونقض ١٩٦١/١/٢٦ - مجموعة أحكام النقض - السنة ١٢ ص ٦٠ ، ونقض ١٩٦٠/٤/٢٨ - مجموعة أحكام النقض - السنة ١١ ص ٣٤٦ ، ونقض ١٩٥٧/١/٢٤ - مجموعة أحكام النقض - السنة ٨ ص ٩٨ ، ونقض ١٩٦٦/٢/٢٤ - مجموعة أحكام النقض - السنة ١٧ ص ٤٤٣ ، ونقض ١٩٦٧/٥/٢٥ - مجموعة أحكام النقض - السنة ١٨ ص ١٢٩ ، ونقض ١٩٦٧/٦/٢٢ - مجموعة أحكام النقض السنة ١٨ ص ١٣٣١

(٨٤) ومن أمثلة أحكام النقض الفرنسية فى ذلك :

Cass. Civ. 24 - 12 - 1888. S. 1889. I. 119.,

Cass. Civ. 29 - 11 - 1892 . S. 1893. I 70, Cass.

Civ. 8-3-1921 . S. 1922 , I, 79, Cass. Civ. 12 - 11 - 1965,

=

نتيجة تفسيره له رغم أن عباراته واضحة ومحددة المعنى لا تحتاج
إلى تفسير (٨٥) .

٢٨ - وقد يلحق التحريف بالعقد أو بأي محرر من المحررات ، فلا

Bull. civ. II. P. 621, Cass Civ . 19 - 12 - 1893.

D. P. 1894. I. 274, Cass. Civ. 19 - 10 - 1967.

Bull. Civ. II. P. 206.,

Cass. Com. 29 - 5 - 1979. Gaz. Pal . 1979. 2.

Panorama 396, Cass. Civ. 4 - 12 - 1968.

Bull. Civ. I. P. 201., Cass. Civ. 13—2—1970

Bull. Civ. III. P. 82.

(٨٥) انظر :

Jacques Voulet : Op. cit. no 2.

وجاك بوريه - المصدر السابق - بند ٢٣٠٧ ، والدكتور أحمد
السيد صاوي - نطاق رقابة محكمة النقض - المرجع السابق -
بند ١١٨ ص ١٩١ ، وانظر في تعريف التحريف أيضا : مارتى «Marty»
- الرسالة سألقة الذكر - ص ٢٩٣ حيث يعرفه بأنه تغير لطبيعة
الشيء أو مسخ تصرف من التصرفات أو مستند من المستندات بما يصرفه
عن معناه الحقيقي .

وراجع أيضا : الأستاذ حامد فهمي والدكتور محمد حامد فهمي -

المصدر السابق بند ٩٩ ص ٢٧٧ وما بعدهما .

تقتصر رقابة محكمة النقض على تحريف العقود وانما تمتد هذه الرقابة الى كافة المحررات^(٨٦) ، فرغم أن رقابة محكمة النقض الفرنسية للتحريف بدأت في مجال تفسير العقود^(٨٧) ، الا أنها امتدت الى غيرها من المحررات

(٨٦) راجع :

Françis Kernaléguen : La nature du contrôle de la cour de cassation, thèse précitée, no . 177 p. 418.

Jacques voulet : op. cit. no . 7 et S.

الدكتور أحمد السيد صاوي - نطاق رقابة محكمة النقض -
بند ١١٩ ص ١٩٢ - ١٩٤

(٨٧) فمئذ فجر القرن التاسع عشر اهتدت محكمة النقض الفرنسية الى اعتبار مسخ العقود وتحريفها عن مواضعها مخالفة لقانون العقد وامتناعا عن تطبيقه تستوجب نقض الحكم ، ومن ثم ظهر الطعن في الأحكام بمسخ العقود وتحريفها ، وقد أسست محكمة النقض نقضا لهذه الأحكام على أساس مخالفتها لنص المادة ١١٣٤ من القانون المدني والتي تنص على أن العقود المبرمة ابراما صحيحا تعتبر بالنسبة لأطرافها بمثابة القانون

« Les conventions légalement formées téinnent lien de loi à ceux, qui les ont faits »

اذ رات محكمة النقض في هذا النص الذي يصف المشاركة بأنها قانون العاقلين دعامة قوية للاشراف على تفسير العقود ، اذ شبهت

العقد بالقانون وأعطت لنفسها الحق فى مراقبة تفسير قضاة الموضوع له ، واعتبرت الخطأ فى تفسيره يمثل مخالفة لقانون العقد « Loi du contrat » ومنذ سنة ١٨٧٠ كثر بناء الطعون بالنقض على المسخ والتحريف نظرا لانتشار عقود الاذعان Contrats d'adhésion وحدثت ازمات أدت الى العجز عن الوفاء بالالتزامات ، وتأويل المحاكم فى احكامها للعقود تأويلا راعت فيه روح العدل والانصاف وأخل بقانون العاقدين ، فنقضت محكمة النقض هذه الأحكام لمخالفتها لنص المادة ١١٣٤ من القانون المدنى ، وأوضحت ان سلطة قاضى الموضوع فى التفسير والتأويل هى سلطة تامة ما لم يتجاوز حدها الى المسخ والتحريف ، وأنه اذا كان من خصائص قاضى الموضوع تفسير العقود والاتفاقات ، فليس له ان يحرفها عن معناها ويغير وجهتها بحجة تفسيرها متى كانت شروطها ظاهرة المعنى محدودة المبنى

Ils , ne peuvent en dénaturer le sens et la Portée quand les clauses sont claires et precises

انظر : Cass. Civ. 23 - 2 - 1892 - D. 1892 I. 150.

Cass. Civ . 21—12—1891—D. 1891, I. 104.

وأیضا نقض مدنى فرنسى ١٩٠٠/١٢/٤ منشور فى مجلة دالوز الدورية - سنة ١٩٠١ - القسم الأول - ص ٢٥١ ، ونقض مدنى

فرنسى ١٨٩٢/١١/٣٠ - منشور فى دالوز - ١٨٩٣ - ١ - ٨٥ ، وتقض
عرائض فرنسى فى ١٨٧٦/٧/١١ - دالوز ١٨٧٧ - ١ - ١٧٦ ، وتقض
مدنى فرنسى ١٨٧٢/١٢/١٨ - سبرى ١٨٧٣ - ١ - ٨٣ ، وتقض مدنى
فرنسى - ١٩٢٤/١/٢٨ - سبرى ١٩٢٤ - ١ - ٣١١ ، وراجع فيما
يتعلق بنشأة المسخ والتحرير كوجه للطعن بالنقض : فائ - المصدر
السابق - بند ١٦٩ مكرر وما بعده ، مارتى - ص ٣١٣ وما بعدها ،
الأستاذ حامد فهمى والدكتور محمد حامد فهمى بند ٩٨ ص ٢٧٥
وما بعدها ، الدكتور احمد السيد صاوى - نطاق رقابة محكمة
النقض - بند ١١٨ ص ١٨٩ وما بعدها ، الدكتور عبد الفتاح السيد -
محكمة النقض وتفسير المشارطات - المقال سالف الذكر - ص ٤٥٩
وما بعدها ، هذا وقد انتقلت رقابة المسخ والتحرير الى قضاء
النقض المصرى سواء فى مجال العقود أو غيرها من المحررات - انظر :
ما سلف من أحكام محكمة النقض المصرية المشار اليها بهامش رقم ٨٣
من هذا المؤلف .

Cass. Civ. 13—2—1970. Bull. Civ.III p. 82, cass com (٨٨)

8—7—1968 Bull civ. IV. p. 203

Attestations de temoins (٨٩) ، وأوراق المرافعات (٩٠) ، وغير ذلك من المحررات • وأساس امتداد رقابة محكمة النقض الفرنسية الى غير العقود من المحررات (٩١) ، ليس هو نص المادة ١١٣٤ من القانون المدني الفرنسى والتي تنص على أن العقد شريعة المتعاقدين والتي على أساسها بسطت رقابتها على تحريف العقود ، وانما يركز هذا الامتداد لرقابة النقض على أساس أن قاضى الموضوع حينما يفسر محررا لا تحتاج عباراته الى تفسير لكونها واضحة المعنى محددة الدلالة فانه ينتحل لنفسه سلطة تفسير لا يخولها له القانون ، فكما أنه لا يملك تحريف العقد فانه لا يملك أيضا تحريف تقرير خبير أو شهادة الشهود ، ولكنه يلتزم بتطبيق العقد باعتباره شريعة المتعاقدين بينما يستطيع استبعاد تقرير الخبير أو شهادة الشهود والأخذ بدليل آخر يبنى عليه حكمه ، اذ ينبغى التفرقة

Cass. Civ. 6—1—1969 Bull. Civ. I. No. 2., Cass. civ. (٨٩)

2—3—1949. Bull. Civ. I. No. 79.

Cass. Civ. 8—1—1970. Bull. Civ. II. p. 6. (٩٠)

(٩١) انظر :

Francis Kernaleguen : Thèse précitée - No. 177 . p. 418

جاء بوريه - النقض فى المواد المدنية - المصدر السابق - بند ٢٣٦٤ ،

الدكتور أحمد السيد صاوى - نطاق رقابة محكمة النقض - مرجع

سابق - بند ١١٩ ص ١٩٤

بين سلطة القاضي في تفسير المحرر وبين سلطته في تقدير قوته الشبوتية ،
فمثلا تقرير الخبير رغم وضوح عبارته يملك القاضي طرحه كعنصر من عناصر
الاثبات وتفضيل دليل آخر عليه ، ولكنه لا يملك إذا يقول عليه أن يستنتج
منه معنى يخالف عباراته الواضحة والمحددة (٩٢) .

٢٩ - وتجدر الإشارة الى أن ثمة شروط معينة لقبول الطعن بالنقض
للتحريف (٩٦) ، استخلصها الفقه من تتبع واستقراء قضاء النقض ، وتشمل
هذه الشروط - فضلا عن الشروط العامة لقبول الطعن بالنقض - في
ضرورة أن يتعلق التحريف بمحرر ، اذ لا ينبغي أن ينصب الطعن بالتحريف

(٩٢) انظر : الدكتور احمد السيد صاوى - الاشارة السابقة .
(٩٣) انظر فيما يتعلق بهذه الشروط :

Jacques Voulet : Le grief de dénaturation devant la cour de
cassation , la semaine juridique, 1971 Doctrine, No. 2410.

Francis kernaléguen : Thèse précitée, No. 179 et S. P. 421 et S.

جاء بوريه - النقض في المواد المدنية - المصدر السابق - بند ٢٣٦٩
وما بعده ، الدكتور احمد السيد صاوى - نطاق رقابة محكمة النقض -
بند ١٢٤ ص ٢٠٤ - ص ٢٠٦ ، وأحكام النقض العديدة المشار اليها
في متن وهامش هذه المصادر .

مباشرة على واقعة من الوقائع بل ينصب على واقع مترجم الى محرر^(٩٤)، لأن محكمة النقض لا تتعرض لمباشرة الوقائع، ويجب أن يكون المحرر صحيحاً^(٩٥) غير باطل أو صنوري استبعدته محكمة الموضوع، وأن يكون للمحرر انعكاس على ما انتهى اليه الحكم^(٩٦)، كما يجب أن يكون المحرر واضحاً^(٩٧) لأن محكمة النقض تنقض حكم قاضي الموضوع اذا ما عدل ومال عن المعنى الواضح والمحدد للمحرر الى معنى لا يفيد نتيجة لتفسيره له وهو لا يحتاج الى تفسير نظراً لوضوحه، فهي تفرق بين العبارات والشروط الواضحة والمحددة فتحظر على قاضي الموضوع اهدار مدلولها بحجة تفسيرها والا نقضت حكمه لكونه مشوباً بعيب التحريف، وبين العبارات والشروط الغامضة أو غير المحددة وهي لا تعقب على قاضي الموضوع بالنسبة لها لأنه ملزم باجلاء غموض هذه العبارات عن طريق تفسيرها وضرورة التفسير تحول دون الادعاء بالتحريف.

المحرر هو الذي يترجم الواقعة الى واقع مترجم الى محرر

Francis kernaléguen Thèse - No : 179 p. 421. (٩٤)

الدكتور أحمد صاوي - بند ٤٤٤ ص ٢٠٤ من ٢٠٤ إلى ٢٠٤

(٩٥) جاك بوريه - النقض في المواد المدنية - بند ٢٣٨٠

(٩٦) جاك بوريه - المظنون السابق - بند ٢٤٣٥

(٩٧) راجع ما سبق بند ٢٧ من هذا المؤلف والمصادر المشار

اليها بهامش رقم ٨٥

كذلك ينبغي أن يكون المحرر قد سبق طرحه على قاضي الموضوع (٩٨) لأنه لا يصح أن يتسب له تحريف مستند لم يطرح عليه ولم يخضع لتقديره، كما يجب ألا يكون الطاعن قد أجاز في الاستئناف التفسير محل الطعن (٩٩)، وأن يتمسك في طعنه صراحة بالتحريف وأن يبين المستند المغيب بالتحريف ويوضح التحريف فيه والا لن يقبل طعنه شكلا لعدم تحديد وجه الطعن، ويجب على الطاعن أن يقدم لمحكمة النقض المحرر المدعى بتحريفه (١٠٠) ، ولكن لا يشترط ذلك إذا ما تضمن الحكم المطعون فيه النص الحرفي والكامل للمحرر المطعون فيه (١٠١) ، وعلى الطاعن أن يقدم أصل المحرر المدعى بتحريفه لا صورة منه ، اللهم الا اذا كان المحرر من المحررات الموثقة التي يمكن استخراج أكثر من صورة منه (١٠٢) ، ففي هذه الحالة يكفي تقديم صورة من المحرر المدعى بتحريفه .

(٩٩، ٩٨) جاك بوريه - المرجع السابق - بند ٢٣٧٦

(١٠٠) Cass. com . 26-3-1968 - Bull. Civ. IV. p. 104

Cass. Civ . 8-4-1970 - Bull. Civ. III p. 117.

(١٠١) - الدكتور أحمد السيد صاوي - نطاق رقابة محكمة النقض

بند ١٢٤ ص ٢٠٥

(١٠٢) جاك بوريه - التقض في المواد المدنية - بند ٢٣٧٤

٣٠ - ورغم أن رقابة المسخ والتخريف أثارت نائزة البعض في
الفقه وصوبوا إليها سهام النقد^(١٠٣) ، إلا أن هذه الرقابة أصبحت

(١٠٣) - انظر في هذا النقد : *Le Clec , H. : De l'insuffisance de motifs manque de base légale*

des decisions judiciaires, la semaine juridique 1948 Doctrine I.
no . 690.

مارتي - الرسالة سالفة الذكر - بند ١٤٣ وما بعده ص ٢٩٣ وما
بعدها .

وراجع عرضا وتحليلا لانتقادات وآراء الفقه : جاك بوريه - النقض
في المواد المدنية - المصدر السابق - بند ٢٣٤٧ وما بعده ، الدكتور أحمد
النسيدي صاوي - نطاق رقابة محكمة النقض - بند ١٢١ ص ١٩٧ وبند
١٢٢ ص ٢٠٠ ، الأستاذ حامد فهمي والدكتور محمد حامد فهمي - النقض

في المواد المدنية والتجارية بند ١٠٣ ص ٢٨٥ - ص ٢٩١ وبند ١٠٤ ص ٢٩١ .
وما بعدها ، الدكتور عبد الفتاح السيد - محكمة النقض وتفسير
المشارطات - المقال المشار إليه - ص ٤٦٠ وما بعدها . فقد قيل أنه ليس
لمحكمة النقض أن تراقب تفسير قاضي الموضوع للعقود ، لأن كل عقد
لا يهتم بمعناه إلا عاقداه ، ولا مناص للقاضي عند تفسيره للعقد من
الرجوع إلى ظروفه وملابساته الواقعية ، ولذا لا يمثل اجتهاده في التفسير
اجتهادا في القانون بل هو نشاط يتعلق بالواقع ولا يكون لمحكمة النقض وهي محكمة
قانون أن تراقبه بل له سلطة تامة في ذلك - انظر هذا النقد لفقه المرافعات

وطيدة راسخة واستقر عليها قضاء النقض منذ عهد بعيد ، وهي تمثل الآن قضاء مستقرا لمحكمة النقض الفرنسية والمصرية .

الفرنسي القديم في :

Boncenne : Théorie de la procédure civil - p. 497.

Poncet : Traite des Jugements T. II. p. 297.

ورغم أن هذا النقد كان له أثره في زعزعة قضاء محكمة النقض الفرنسية في بداية القرن التاسع عشر ، اذ تقلب هذا القضاء بين قبول ورفض الرقابة على تفسير قاضي الموضوع للعقد ، إلا أن هذا القضاء ما لبث أن ثبت وأكدت محكمة النقض الفرنسية بسط رقابتها على تفسير قاض الموضوع للعقد ، فنقضت الأحكام المخالفتها قانون العقد ونص المادة ١١٣٤ مدني فرنسي في الأحوال التي يفلو فيها قاضي الموضوع في تفسير العقد فيخرج به عن طبيعته وجوهره - راجع فيما يتعلق بتطور رقابة محكمة النقض الفرنسية على تفسير العقود :

Talamond : Le pouvoir de contrôle de la cour de cassation sur l'interpretation et l'application des contrats — Thèse — Paris, 1926.

ومارتي في الرسالة سالفه الذكر - ص ٢٩٨ وما بعدها ، والأستاذ حامد فهمي والدكتور محمد حامد فهمي المصدر السابق - بند ٩٠ وما بعده ص ٢٥٥ وما بعدها ، الدكتور عبد الفتاح السيد - المقال سالفذ

المراد من الرقابة التحريضية، أي التي تهدف إلى إكراه المدين بالتصرف بطريقة معينة، أو إكراهه بالتصرف بطريقة معينة، أو إكراهه بالتصرف بطريقة معينة.

الذكر - ص ٤٦٠ وما بعدها .

كما قيل أن رقابة التحريف تركز على تفرقة تحكيمة بين العبارات الواضحة بالمحرر والعبارات الغامضة ، فهناك صعوبة في التفرقة بين حالة كون عبارات المحرر واضحة ومحددة بحيث يخضع القاضي فيما يستنتجه منها لرقابة محكمة النقض ، وبين حالة كون هذه العبارات غامضة غير محددة بحيث يكون تفسيرها من سلطة القاضي التامة ، فهذه التفرقة نسبية ويصعب ردها لمعيار محدد ، فعموم معنى المحرر وظهوره هما أمران نسبيان ، فقد يكون المحرر واضح المعنى عند قاضي وخافيه عند آخر ، فإذا استباح محكمة النقض رقابة المسخ في تفسير المحررات الظاهرة المعنى فإنها بذلك تكون من ناحية قد فتحت لنفسها باباً من التحكم المكروه يجب أن تتنزه عن ولوجه ، ومن ناحية أخرى تكون قد قيدت سلطة قاضي الموضوع بقيد لا أساس لتقييده به - انظر هذا النقد في :

Gauguier : De L'interprétation des actes juridiques, thèse Paris 1898, P: 259 — 263.

Gounot : Le principe de l'autonomie de la volonté, thèse Dijon 1912, p. 171.

مارتى - الرسالة سالفة الذكر - بند ١٥٧ ، بونسسن - نظرية
المرافعات المدنية - المصدر السابق - الجزء الأول ص ٥٠٣ ، أرست
فاى - المرجع السابق بند ١٧٣

واقرا عرضا لهذا النقد لدى : الاستاذ حامد فهمى - المصدر السابق
بند ١٠٣ ص ٢٨٥ - ٢٨٧ ، والدكتور أحمد السيد صاوى - نطاق رقابة
محكمة النقض - بند ١٢١ ص ١٩٨ - ١٩٩

ولكن ردا على هذا النقد قيل أن تحديد وضوح عبارات المحرر
أو عدم وضوحها غير متروك للتحكم ، وإنما يتم هذا التحديد وفقا
لضوابط معينة يجب على القاضى اتباعها ، فمن ناحية لا يشترط أن يكون
الشرط واضحا وضوحا مطلقا بالنسبة لكل ما يمكن أن يدل عليه وإنما
يكفى أن يكون واضحا بالنسبة للمسألة محل النزاع ، ومن ناحية أخرى
فإن تقدير وضوح الشرط أو عدم وضوحه ينبغي أن يتم على ضوء تقريره
ومقارنته بباقي الشروط والعبارات الواردة بالمحرر ، فإذا كانت نتيجة
التقريب والمقارنة أن الشرط يصطدم بغيره من الشروط الواردة بالمحرر ،
فإن هذا التناقض يعنى غموضه وغموض المحرر فى جملة وحاجته للتفسير
ومن ثم عدم خضوع القاضى لرقابة محكمة النقض إذ التفسير من سلطة
قاضى الموضوع التامة ، بينما إذا كان الشرط يتطابق وينسجم فى معناه

مع باقى الشروط فان هذا يدل على وضوح الشرط ووضوح المحرر كله وهو وضوح لا يحتاج معه المحرر الى تفسير والا لكان تحريفا لعناه مما يندرج فى رقابة محكمة النقض - راجع :

Francis Kernaléguen : Thèse précitée . p.p. 427 — 428.

حاك بوريه بند ٣٣٨٤ وما بعده ، الدكتور احمد صاوى - بند ١٢٢ ص ٢٠١ . كما قيل ايضا أن رقابة النقض على التحريف تتسم بالقصور -

انظر مارتى - بند ١٦٠ ص ٣٤٢ ، على أساس أنها تقتصر على الشروط والعبارات الواضحة دون الشروط والعبارات الغامضة ولكن هذا النقد

مردود ايضا - انظر : Jaeques voulet : No . 14

والدكتور احمد صاوى ص ٢٠٣ - لأنه من المنطقى عدم خضوع القاضى

لرقابة التحريف عند تفسير الشروط والعبارات الغامضة فمن غير المتصور

ان ينسب للقاضى تحريفا بشأن شرط غامض يجب عليه تفسيره ، ولكنه

يخضع فى هذه الحالة لصورة اخرى من صور رقابة محكمة النقض وهى

الرقابة على منطقية الاسباب او صحة الاستدلال ، ولمحكمة النقض أن

تنقض حكمه اذا شباه فساد فى الاستدلال .

واخيرا وجه الفقه نقدا لرقابة المسخ والتحريف مفاده أنها تركز على

التفرقة بين الشروط والعبارات الواضحة والغامضة وهى تقتصر على الاولى

الفصل الثالث

الوجه الثالث : عدم كفاية الأسباب الواقعية

٣١ - كما استقر قضاء محكمة النقض الفرنسية^(١٠٤)

دون الثانية وهذه التفرقة تخالف قاعدة عدم التقيد بالمعنى الحرفي للعبارة الواردة بالمادة ١١٥٦ مدني فرنسي ، فوفقا لهذه القاعدة لا يتقيد القاضي بالمعنى الحرفي للعبارة مما يقطع بأنه لا توجد عبارة أو شرط في المحرر واضحا وضوحا مطلقا بحيث يمتنع على القاضي تفسيره - انظر : جوجيه - الرسالة سالفة الذكر - ص ٢٥٩ - ص ٢٦٣

بيد أن هذا النقد مردود أيضا لأن الرقابة على التحريف تفترض وضوح العبارات والشروط الواردة بالمحرر بينما تفترض قاعدة عدم تقيد القاضي بالمعنى الحرفي للشرط عدم وضوح العبارات والشروط الواردة بالمحرر ، فالقاضي لا يتقيد بحرفية العبارات عندما لا يكفى ظاهرها لتحديد معناها - راجع - ماري - الرسالة السابقة - ص ٣١٩ ، الدكتور أحمد صاوي - ص ٢٠٢ و ص ٢٠٣ ، الأستاذ حنا محمد فهمي والدكتور محمد حامد فهمي - ص ٢٨٧ وما بعدها .

(١٠٤) - أنظر على سبيل المثال :

Cass. Civ. 19-11-1975 - Gaz. Pal , 1976. 2. Panorana II,

motifs de fait أى انعدام الأساس القانونى للحكم

لذلك كان واجبا على القاضى أن يبين فى حكمه موضوع الدعوى وطلبات الخصوم وسند كل منهم وأن يذكر ما استخلص ثبوته من الوقائع وطريق هذا الثبوت وما الذى طبقه من القواعد القانونية فإذا هو قصر فى ذلك كان حكمه باطلا وتعين نقضه .

ونقض ١٩٣٣/٣/٢٣ - منشور فى ملحق مجلة القانون والاقتصاد السنة ٣ - رقم ١١٢ - ومشار إليه أيضا فى مقال بعنوان « تسبب الأحكام فى المواد المدنية » للاستاذ حامد فهمى والدكتور محمد حامد فهمى - منشور بمجلة القانون والاقتصاد السنة الخامسة - العدد الخامس - يوتية سنة ١٩٣٥ - ص ٥٩٦ وص ٥٩٧ وقد قالت فيه « اذا كان لقاضى الموضوع السلطة التامة فى تحصيل فهم الواقع فى الدعوى من الادلة المقدمة ، وفى وزن هذه الأدلة وتقديرها وترجيح بعضها على البعض الآخر ، فان خضوعه لرقابة محكمة النقض فى تكييف هذا الفهم بحكم القانون وفى تطبيق ما ينبغى تطبيقه من احكام القانون يحتم عليه أن يسبب حكمه التسبب الكافى ، لتمكين محكمة النقض من اجراء هذه المراقبة ، فان قصر حكمه عن ذلك فعجزت محكمة النقض عن التقرير بنفى المدعى به من مخالفة القانون أو من الخطأ فى تطبيقه أو فى تأويله ، نقضت الحكم لخلوه من الأسباب الموضوعية أو لعدم قيامه على أساس قانونى » .

وتنقض ١٩٥٧/١٢/١٩ - مجموعة أحكام النقض - السنة ٨ ص ٩٢١
وقضت فيه بأنه في حالة ثبوت تقصير الطرفين في عقد وعدم بيان
الحكم مقدار ما ضاع من خسارة من الربح وما حل من خسارة
للمحكوم له نتيجة تقصير المحكوم عليه وعدم تحميل المحكوم له بما حل
به من خسارة وما ضاع عليه من كسب نتيجة تقصيره هو ، يؤدي إلى
عدم بيان العناصر الواقعية لتحديد التعويض ويؤدي إلى القصور .

وتنقض ١٩٦٩/٦/١٠ - مجموعة النقض السنة ٢٠ - ص ٩٠٣ ،
وقضت فيه بأن وضع اليد هو واقعة مادية يجوز اثباتها بكافة طرق
الاثبات وأن ما تقررته محكمة الموضوع في هذا الشأن لا محل لطرحه
على محكمة النقض ، فإذا لم يبين الحكم الوقائع التي تؤدي إلى توافر
شروط وضع اليد المكسب للملكية بالتقادم كان مشوبا بعيب القصور
في الأسباب . وايضا تنقض ١٩٧٣/٦/١٤ - مجموعة النقض السنة ٢٤
ص ٩١٩ ، وتنقض ١٩٧٧/٢/٨ - مجموعة النقض السنة ٢٨ - ص ٣٩٥ ،
وتنقض ١٩٧٩/٢/٨ - مجموعة النقض السنة ٣٠ ص ٥١١ ، وتنقض
١٩٧٩/٦/٢ في الطعن رقم ١٤٣١ لسنة ٤٨ ق - منشور في مجلة ادارة
قضايا الحكومة - السنة ٢٤ - العدد الأول - يناير ومارس سنة ١٩٨٠ -
ص ٢٢٨ - ص ٢٣٠ .

(١٠٦) وتجدر الإشارة الى أن مشروع قانون المرافعات الفرنسي
الجديد كان ينص في المادة ٦١٢ منه على انعدام الأساس القانوني

٣٢ - والأسباب الواقعية Les motifs de fait هي الأسباب

التي تبرر الواقع الذي استخلصه القاضي ، بينما الأسباب القانونية

Les motifs de droit هي الأسباب التي تبرر ارساء القاعدة

القانونية التي اختارها بضدد هذا الواقع (١٠٧) .

فتمثل الأسباب الواقعية في الوقائع ووسائل الدفاع والأدلة التي

يستند إليها الحكم في تقرير وجود أو عدم وجود الواقعة أو الوقائع

الأساسية التي تعد عنصرا يلزم وجوده ويطبق عليه القانون تطبيقا

سلبيًا .

بالمقابل ، فإن الأسباب القانونية هي تلك التي تستند إليها الحكم

٣٣ - وتكون هذه الأسباب كافية إذا أوضحت أن الوقائع

والمبادئ القانونية التي تستند إليها الحكم هي صحيحة .

للحكم كوجه من أوجه الطعن بالنقض التي أوردها هذه المادة إلا أن

المشرع الفرنسي فضل إلغاء هذا النص وعدم تعداد أوجه الطعن بالنقض ،

وجمعها في وجه واحد عام نص عليه في المادة ٦٠٤ من قانون

المرافعات الجديد هو مخالفة قواعد القانون - انظر : جاك بوريه -

النقض في المواد المدنية - سنة ١٩٨٠ - مصدر سابق - بند ٢٠٤١ .

وانظر بند ٥ وهامش رقم ٣٠ من هذا المؤلف .

(١٠٧) الدكتور أحمد أبو الوفا - نظرية الأحكام - بند ١٢٧

ص ٢٩١

اللازمة لتطبيق القاعدة القانونية قد توافرت في الدعوى (١٠٨) ، وهي تكون غير كافية إذا لم يتضح منها ذلك لقصورها عن إيراد العناصر الواقعية الكافية لتبرير القاعدة القانونية التي طبقها القاضي ، وهذا القصور في الأسباب الواقعية يترتب عليه بطلان الحكم ، وهو ما قرره المشرع المصري في المادة ١٧٨/٣ مرافعات (١٠٩) .

٣٤ - والقصور في أسباب الحكم الواقعية هو الذي يؤدي إلى بطلانه وفقا للمادة ١٧٨/٣ مرافعات ، وهو الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القاضي للقانون على وقائع الدعوى تطبيقا صحيحا ولذا فهي تنقض الحكم لعدم كفاية أسبابه الواقعية ، أما القصور في أسباب الحكم القانونية فإنه لا يعجز محكمة النقض عن ممارسة دورها في رقابة قاضي الموضوع (١١٠) ، ولا يؤدي إلى بطلان الحكم إذا

(١٠٨) - مازتي - الرسالة سالفة الذكر - بند ١٣٩ ص ٢٨٢ .
(١٠٩) - نفس الفقرة الثالثة من المادة ١٧٨ - مرافعات على أن « القصور في أسباب الحكم الواقعية والنقض أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم وكذا عدم بيان أسماء القضاة الذين أصدروا الحكم يترتب عليه بطلان الحكم » .
(١١٠) انظر : فرانسو ريجو - طبيعة رقابة محكمة النقض - بند ٩٩ - ١٠٠ ص ١٦٠ - ص ١٦٣ ، مازتي - التمييز بين الواقع

كان وافى الأسباب الواقعية صحيح النتيجة قانوناً ، ولمحكمة النقض
أن تستكمل أسباب الحكم القانونية (١١١) ، بل أن لها أن تصحح

والقانون بند ١٣٩ ض ٢٨٢ ، فإى محكمة النقض - بند ١١٩ ص ١٣٤ ،
الأستاذ حامد فهمى والدكتور محمد حامد فهمى - بند ١٩٩ ص ٤٥٨ ،
الدكتور أحمد أبو الوفا - نظرية الأحكام - بند ١٢٩ ص ٢٩٤ وما بعدها .

(١١١) انظر: نقض ١٩٧٣/٦/١٢ - مجموعة أحكام النقض -
السنة ٢٤ ص ٨٨٠ وقد قضت فيه بأن الحكم لا يبطل لجرد القصور
فى أسبابه القانونية ما دام أنه لم يؤثر فى النتيجة الصحيحة التى
انتهى إليها .

ونقض ١٩٧٧/٤/١٨ - مجموعة أحكام النقض السنة ٢٨ ص ٩٧٤
وقضت فيه بأن انتهاء الحكم فى قضائه الى النتيجة الصحيحة دون
الرد على دفاع قانونى للخصم لا يبطل الحكم ولمحكمة النقض أن تستكمل
أسبابه القانونية .

ونقض ١٩٧٥/١٢/٢٧ - مجموعة أحكام النقض السنة ٢٦
ص ١٧٠٤ ، ونقض ١٩٧٩/٤/٤ - مجموعة أحكام النقض - السنة ٣٠ -
ص ١٦ ، ونقض ١٩٧٥/٤/٧ - مجموعة أحكام النقض السنة ٢٦
ص ٧٥٥ ، ونقض ١٩٧٧/٣/١٣ - مجموعة أحكام النقض - السنة ٢٨
ص ٦٣٢

الأسباب القانونية الخاطئة ولا تنقض الحكم اذا ما كان سليما في
نتيجته (١١٢) ١٠/١٠/١٠ ١٠/١٠/١٠ ١٠/١٠/١٠ ١٠/١٠/١٠

فقصور الأسباب الواقعية للحكم عن إيراد وقائع الدعوى وظروفها
وملابساتها ووجوه نزاع الأخصام وطلباتهم ، الإيراد الوافي يعنق
محكمة النقض عن أداء مهنتها في رقابة صحة تطبيق القانون ، فهذا
القصور يعجزها عن معرفة ما اذا كانت القاعدة القانونية التي طبقت
في الدعوى هي التي تنطبق عليها أو لا، بينما قصور الحكم عن إيراد الأسباب
القانونية اللازمة الكافية ، أو الخطأ في بعض هذه الأسباب ، ليس
بمعجزها عن أداء دورها ، ومتى رأت أن الحكم صحيح النتيجة قانونا
وأن القاعدة التي أخذ بها هي التي تنطبق على الوقائع الثابتة ،

١١٢) انظر : نقض ١٩٦٩/٣/٢٧ - مجموعة أحكام النقض -
السنة ٢٠ ص ٤٨٦ وقد قضت فيه بأنه متى كان الحكم سليما في
نتيجته التي انتهى إليها فلا يبطله ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه
من إخطاء قانونية. فلمحكمة النقض أن تصححه بغير أن تنقضه .

ونقض ١٩٧٦/١٢/٣٠ - مجموعة أحكام النقض السنة ٢٧
ص ١٨٥٧ ، ونقض ١٩٧٧/١/١ - مجموعة أحكام النقض السنة ٢٨
ص ١٤٣ ، ونقض ١٩٧٩/١/٢٢ - مجموعة أحكام النقض - السنة ٣٠
ص ٣٢٣

فإنها تستكمل الأسباب القانونية اللازمة وتستدرك ما وجدته في بعض
الأسباب من الأخطاء القانونية (١١٣) .

والقصور في الأسباب القانونية الذي لا يبطل الحكم له عدة
صور (١١٤) ، فقد يرجع الى تطبيق نص قانوني غير النص واجب
التطبيق (١١٥) ، أو عدم ذكر النص القانوني الذي طبقه الحكم ، أو

(١١٣) انظر : الأستاذ حامد فهمي والدكتور محمد حامد فهمي -

النقض في المواد المدنية - بند ١٩٩ ص ٤٥٨

(١١٤) انظر : الدكتور عزمى عبد الفتاح - تسبيب الأحكام -

ص ٣٩٢ وما بعدها .

(١١٥) انظر : نقض ١٩٧٤/١٢/٢٨ - مجموعة الأحكام - السنة ٢٥

ص ٥٠٢ وقد قضت فيه بأن الحكم لا يبطل متى كان سليماً في نتيجته
التي انتهى إليها بتقادم الدعوى العمالية مما يكون قد ورد في أسبابه
من خطأ في الاستناد الى المادة ١/٣٨٧ من القانون المدني والصحيح
أنها المادة ١/٦٩٨ من ذات القانون إذ لحكمة النقض أن تصحح هذا
الخطأ .

ونقض ١٩٧٧/٣/٢٧ - مجموعة أحكام النقض - السنة ٢٨ ص ٧٨٦

وقضت فيه بأنه إذا كانت أسباب الحكم المطعون فيه الواقعية والنتيجة
التي انتهى إليها سليمة فلا يفنده مجرد تطبيقه للمادة ٨٥ من

عدم تكييف الواقعة ، قبل تطبيق النص عليها أو إعطائها وضفا قانونيا غير صحيح ، ففي هذه الصور لا يؤدي قصور الأسباب القانونية الى بطلان الحكم ما دامت نتيجته صحيحة .

٣٥ - وينتج عيب عدم كفاية الأسباب الواقعية للحكم من العرض

غير الكامل للوقائع L'exposition (١١٦) incomplète des faits

بحيث لا تستطيع محكمة النقض أداء دورها في مراقبة صحة تطبيق القانون على وقائع الدعوى (١١٧) .

القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بدلا من أعمال احكام المواد ٧٧ ، ٧٨ ، ٨١ ،
وانما يكون لمحكمة النقض تصحيح هذا الخطأ ورده الى الأساس السديد
دون نقض الحكم .

وانظر ايضا نقض ١٨/١/١٩٧٨ - مجموعة احكام النقض - السنة ٢٩

ص ٢٤٠

(١١٦) ارنست فاي - محكمة النقض - المصدر السابق - بند ١١٩

ص ١٣٣ ، ١٣٤

(١١٧) وهكذا اضطرر قضاء محكمة النقض على أن عيب القصور

في أسباب الحكم الواقعية أو انعدام الأساس القانوني يتوافر كلما

كانت الاسباب لا تسمح لمحكمة النقض بممارسة رقابتها على الحكم

المطعون فيه من حيث صحة تطبيق القانون علي وقائع الدعوى - انظر على سبيل المثال : نقض ١٩٤٩/١١/٢٤ - في الطعن رقم ٦١ - منشور في مجموعة عمر - ٣٧ وقد قضت فيه بأنه اذا اقام الحكم قضاءه على اقرار من الطاعن دون أن يبين كيف حصل هذا الاقرار ودليل حصوله حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون على الوقائع فهذا قصور يطل الحكم .

ونقض ١٩٣٤/١١/٢٩ - منشور في ملحق مجلة القانون والاقتصاد - السنة ٥ - بند ٩ وقد قضت فيه بأنه اذا كان الحكمان الابتدائي والاستئنافي اعتبارا ان الدعوى مبنية على مخالفة الاتفاق المبرم بين الطرفين ، وذكرت أيضا ان سببها هو تعسف رجئال الادارة ، فان ما اعتبره الحكمان قد يكون له سند وقد لا يكون له سند ، ومتى جاز هذا وذاك فقد انكشف ان الاسباب التي بنت عليها محكمة الاستئناف حكمها اما انها غير منتجة أو ناقصة ، وهذا الابهام يعجز محكمة النقض عن مراقبة الخطأ المدعى به في تطبيق القانون لانها أصبحت لا تدري معه اكان هناك تعسف فقط من الادارة أم مخالفة للاتفاق ، ولما كان لكل من هاتين الصورتين حكما قانونيا يخالف حكم الصورة الأخرى وان محكمة الاستئناف لم تشبب حكمها الا بتلك الاسباب الناقصة فيتعين نقض الحكم .

٣٩ - وقد درج الفقه والقضاء الفرنسيان على استعمال اصطلاح
انعدام الأساس القانوني للحكم كمرادف لاصطلاح عدم كفاية الأسباب
الواقعية ، ويرجع ذلك (١١٨) الى أن أساس الحكم يجب أن يدل عليه

وانظر أيضا : تقض ١٩٦٥/٣/٤ - مجموعة أحكام النقض -
السنة ١٦ ص ٢٨٥ ، وتقض ١٩٦٣/١٢/١٢ - مجموعة أحكام النقض -
السنة ١٤ - ص ١١٥١ ، وتقض ١٩٦٢/٤/٢٦ - مجموعة أحكام النقض
السنة ١٣ ص ٥٤٣ ، وتقض ١٩٦١/١/٣٠ - مجموعة أحكام النقض -
السنة ١٢ ص ٢٦٩ ، وتقض ١٩٥٨/١٢/٢٥ - مجموعة أحكام النقض -
السنة ٩ ص ٨٣٩ ، وتقض ١٩٦٣/٥/٢ - مجموعة أحكام النقض -
السنة ١٤ - ص ٦٣٨

(١١٨) انظر : أرنت فاي - محكمة النقض - بند ١١٩ ص ١٣٣
وص ١٣٤ ، وقد كانت محكمة النقض الفرنسية تستعمل تعبيرات
أخرى للدلالة على هذا الوجه من أوجه تقض الحكم ، مثل قولها أن
عبارات الحكم المطعون فيه لا تسمح لها باجراء رقابتها ، أو لا تستطيع
هي معها معرفة ما اذا كان الحكم قد قضى بحاصل فهم الواقع في
الدعوى أو على مقتضى تطبيق القانون على حاصل هذا الفهم ، أو أن
الحكم ليس فيه ما يبرر تطبيق القانون على الوجه الذي طبقه

تقريب أو مقارنة الوقائع التي أثبتتها بالنص القانوني الذي طبقه ، فإذا لم تسمح أسباب الحكم بإجراء هذه المقارنة لقصورها عن بيان العناصر الواقعية الضرورية لتبرير النص الذي طبقه فإن الحكم ينعدم أساسه القانوني ، إذ لا ينتج هذا العيب إلا من العرض غير الكامل لوقائع الدعوى كما أسلفنا •

فمحكمة النقض وهي في سبيل التحقق من تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً ، تقيس ما أثبتته الحكم المطعون فيه من وقائع الدعوى بما يكون قد أخذ به فيها من القواعد القانونية ، فإن اتضح لها من هذا القياس أن بالحكم مخالفة ظاهرة للقانون أو خطأ في تطبيقه نقضت الحكم على أساس ظهور هذه المخالفة ، بينما إذا ظهر أن أسباب الحكم لا تسمح لها بإجراء هذا القياس لقصورها عن إيراد العناصر الواقعية اللازمة لتبرير ما طبقه الحكم من القواعد القانونية ، فإنها

الحكم في الدعوى - انظر في ذلك : نقض مدني ١٨١٦/٨/٢١ - منشور في سيري سنة ١٨١٦ - القسم الأول - ص ٤٤٩ ، ونقض ١٨١٢/٥/٢٢ - سيري ١٨١٣ - ١ - ص ٦٨ ، ونقض ١٨٤١/١/٨ - سيري ١٨٤٢ - ١ - ص ١٤٧ ، وراجع : مارتى - الرسالة السابقة - ص ٢٨٣ هامش رقم ٢ و ٣ ، وتيسيه وموريل - المرجع السابق -

ص ٤٧٩

تنقّضه لعدم ظهور ما قام عليه الحكم من أساس قانوني يجب أن
يقام عليه إقامة صحيحة (١١٩) .

٣٧- ويجب على الطاعن بالنقض إذا نعى على الحكم قصوره
في الأسباب الواقعية أن يبين في الطعن المقدم منه مواطن القصور ،
فهذا شرط شكلي لصحة الطعن على الحكم بالقصور (١٢٠) ، وقد
استقر قضاء النقض على ذلك (١٢١) .

(١١٩) أرشفت فاي - الإشارة السابقة .

(١٢٠) انظر : الدكتور عزمي عبد الفتاح - تسبيب الأحكام -
المصدر السابق - ص ٣٩٤

(١٢١) انظر : على سبيل المثال : نقض ١٧/٢/١٩٧٠ - مجموعة
أحكام النقض - السنة ٢١ ص ١٢٦٣ وقد قضت فيه بأن عدم بيان
الطاعن مواطن القصور التي يدعيها في الحكم هو نعي مجهل يؤدي إلى
عدم قبول الطعن .

وتنقض ١٩٧٧/٦/٢٧ - مجموعة أحكام النقض - السنة ٢٨
ص ١٥١٩ ، وتنقض ١٩٧٤/١١/٥ - مجموعة أحكام النقض - السنة ٢٥
ص ١١٩٠ ، وتنقض ١٩٧٧/١/١٦ - مجموعة أحكام النقض - السنة ٢٨
ص ٢٤٤ ، وتنقض ١٩٧٧/٤/٧ - مجموعة أحكام النقض السنة ٢٨ ص ٩٥٥

٣٨ - ولذلك ينبغي على الطاعن بالنقض أن يميز بين عيب عدم كفاية أسباب الحكم الواقعية وبين ما قد يختلط به من عيوب أخرى قد تشوب الحكم ، فيجب عليه التمييز بين عيب عدم كفاية أسباب الحكم الواقعية وبين انعدام الأسباب ، وبين هذا العيب وعيب مخالفة القانون بالمعنى الضيق ، وبينه وبين مسخ أو تحريف الواقع ، وأيضا أن يفرق بينه وبين زوال الأساس القانوني للحكم ، كما يجب على الطاعن أن يعرف أيضا حالات أو صور عدم كفاية الأسباب الواقعية ، وهذا ما سوف نوضحه بشيء من التفصيل فيما يلي :

اولا - تمييز عيب عدم كفاية الأسباب الواقعية عن ما قد يختلط به من عيوب الحكم الأخرى :

٣٩ - فينبغي التمييز بين عيب عدم كفاية الأسباب الواقعية وبين عيب انعدام الأسباب (١٢٢) Le difaut de motifs ، فكل منها

(١٢٢) راجع في ذلك :

Tournon : Le défaut de motifs, Vice de forme des jugements le semaine jurid. 1946. Doctrine. I. no . 553.

Le Clec'H : De l'insuffisance de motifs manque de base Legale des décisions judiciaires, la semaine juridique, 1948. Doctrine I. no. 690.

=

يعتبر وجهها مستقلا متميزا من أوجه الطعن بالنقض ، فعدم كفاية الأسباب الواقعية يعتبر عيبا موضوعيا Un Vice de fond فهو عيب فى صميم موضوع الحكم ومن ثم لا يمكن بحثه الا اذا كان الحكم صحيحا من حيث الشكل ، بينما انعدام الأسباب عيب فى الشكل Un vice de forme ، فاذا ما انعدمت الأسباب فان الحكم يفقد مقوماته ولا مجال لبحثه من الناحية الموضوعية ، ولذا فانه اذا شاب الحكم عيب انعدام الأسباب سواء كان هذا الانعدام كليا أو جزئيا فانه لا يمكن بحث عيب عدم الكفاية (١٢٣) ، لأن الحكم فى هذه الحالة

فرانسوا ريجو - طبيعة رقابة محكمة النقض - الرسالة بسالفة الذكر - بند ١٩٨ ، مارتى - التمييز بين الواقع والقانون - الرسالة السابقة - بند ١٣٩ ص ٢٨٢ ، أرست فاى - محكمة النقض - المصدر السابق - بند ١٢٠ ، الأستاذ حامد فهمى والدكتور محمد حامد فهمى - النقض فى المواد المدنية والتجارية بند ١٩٧ ص ٤٥٣ ، والدكتور أحمد صاوى - نطاق رقابة محكمة النقض - بند ١٠٠ ص ١٦٢ ، الدكتور عزمى عبد الفتاح - تسبيب الأحكام - ص ٣٨١ ، الدكتور نبيل عمر - النظرية العامة للطعن بالنقض - بند ٨٨ ص ٢٠٠

(١٢٣) انظر :

Le Clec'H : Op. Cit. No . 690..

لا يعتبر صحيحا من الناحية الشكلية ولذلك لا مجال لبحثه من الناحية الموضوعية •

وتظهر أهمية التمييز بين عيب عدم كفاية الأسباب الواقعية وعيب انعدام الأسباب بالنسبة لسلطة محكمة النقض عند نظر الطعن (١٢٤) ، فعند الطعن فى الحكم لانعدام الأسباب تنحصر سلطة محكمة النقض فى بيان أن الحكم ليس مسببا كلية أو أنه ليس مسببا فى جزء منه دون أن تبدى رأيها فى قيمته القانونية ، بينما عند الطعن فى الحكم لانعدام الأساس القانونى أى لعدم كفاية أسبابه الواقعية فإن محكمة النقض تبحث القيمة القانونية للحكم مبينة أوجه القصور ، فنشاط محكمة النقض بالنسبة لكل عيب يختلف عن الآخر ، فنظرا لكون

Turnon : Op. cit . No . 553.

أرنست فای - الاشارة السابقة ، الأستاذ حامد فهمى والدكتور محمد حامد فهمى - الاشارة السابقة ، الدكتور عزمى عبد الفتاح - الاشارة السابقة .

(١٢٤) راجع : جاك بوريه - النقض فى المواد المدنية - المصدر السابق - بند ٢٢٤١ ، أرنست فای - بند ١٢٠ ص ١٣٤-١٣٥ ، الدكتور أحمد صاوى - بند ١٠٠ ص ١٦٣ ، الأستاذ حامد فهمى والدكتور محمد حامد فهمى - بند ١٩٧ - ص ٤٥٣-٤٥٤

خلو الحكم من الأسباب هو عيب فى شكل الحكم بينما عدم قيام الحكم على أساس قانونى هو عيب فى صميم موضوع الحكم ، فإن محكمة النقض متى رأت نقض الحكم المطعون فيه لخلوه من الأسباب ينبغى أن تبين فى حكمها ما الذى قصر قاضى الموضوع فى الاجابة عنه بأسباب خاصة من طلبات الخصوم ووجوه دفاعهم ، وأن تقتصر على هذا البيان بغير أن تبدى رأيها القانونى فيما كان ينبغى أن يجاب به على هذا الطلب أو هذا الوجه من الدفاع الذى سكت الحكم عنه ، بينما اذا رأت محكمة النقض نقض الحكم على تقدير أنه لم يقم على أساس قانونى ، فانه ينبغى لها أن تتعرض للمسألة القانونية التى قام عليها الحكم فتذكر ما الذى نقص الحكم من البيانات الضرورية المتعلقة بالشروط والأركان اللازمة قانونا لتبرير وجهة الحكم فى تطبيق القانون ، وأن تعتمد فى حكمها على النص القانونى الذى لم يستطع الحكم تبرير تطبيقه فى الدعوى (١٢٥) .

٤٠ - كما ينبغى التمييز بين عيب عدم كفاية أسباب الحكم الواقعية وبين مخالفته للقانون بالمعنى الضيق (١٢٦) ، فرغم أن عيب

(١٢٥) أرنست فاى - محكمة النقض - المصدر السابق - بند ١٢٠ ص ٣٤ او ص ١٣٥

(١٢٦) راجع : جاك بوريه - المصدر السابق - بند ٢٢٣٥ ،

عدم كفاية أسباب الحكم الواقعية أى انعدام أساسه القانونى يمثل مخالفة للقانون بالمعنى الواسع *Lato sensu* لأن كل أوجه الطعن بالنقض تعتبر صوراً لمخالفة القانون بالمعنى الواسع ، إلا أنه يتعين التمييز بين الطعن فى الحكم بالنقض لانعدام أساسه القانونى وبين الطعن فيه لمخالفته للقانون بمعناه الضيق *Stricto sensu* ، فالطعن فى الحكم بالنقض لانعدام أساسه القانونى يفترض عدم كفاية أسبابه الواقعية بينما يفترض الطعن بالنقض المبني على أساس مخالفة القانون بالمعنى الضيق أن الحكم توافرت أسبابه الواقعية إلا أن القاضى أخطأ فى تطبيق القانون على الواقع أو أخطأ فى تفسيره (١٢٧) .

أرست فاى - المرجع السابق - بند ١٢١ ص ١٣٩ ، الدكتور أحمد صاوى - نطاق رقابة محكمة النقض - بند ١٠٦ ص ١٧٢ - ١٧٣ ، الدكتور عزمى عبد الفتاح - تسبيب الاحكام - ص ٣٨٢ - ٣٨٣

(١٢٧) انظر : أرست فاى - الاشارة السابقة ، جاك بوريه الاشارة السابقة ، الدكتور أحمد صاوى - الاشارة السابقة ، وانظر أيضاً : الأستاذ حامد فهمى والدكتور محمد حامد فهمى - النقض فى المواد المدنية - المصدر السابق - بند ١٩٩ ص ٤٥٩ حيث ذكرا أن الطعن فى الحكم بعدم قيامه على أساس قانونى - أى عدم كفاية أسبابه الواقعية - اذ كان لا يقوم فى الواقع على مخالفة معينة منضبطة يمكن

ورغم أن عيب عدم كفاية الأسباب الواقعية يشبه عيب مخالفة الحكم للقانون بالمعنى الضيق ، في أن كل عيب منهما يعتبر عيباً موضوعياً في الحكم لا شكلياً فيه ، إلا أن عيب مخالفة القانون يتعلق بمنطوق الحكم بينما عيب عدم كفاية الأسباب الواقعية يتعلق بأسباب الحكم الواقعية دون أسبابه القانونية التي يمكن استبدالها بأسباب صحيحة (١٢٨) .

٤١ - كذلك ينبغي التمييز بين عيب عدم كفاية أسباب الحكم الواقعية وبين مسخ أو تحريف القاضى للواقع (١٢٩) ، وقد سبق أن

ادراك وقوعها والعلم بها من الحكم نفسه وبناء النقض على أساسها ، بل يقوم على احتمال وقوعها وعجز محكمة النقض عن ضبطها والقول بوقوعها على جهة اليقين ، فهذا الطعن ، وهذا هو جوهره ، لا يمكن ادراجه تحت حالة الطعن بمخالفة القانون ، بل الأشكل به ادخاله تحت حالة الطعن ببطالان الحكم لعدم اشتماله على الأسباب الكافية التى يكون قد بنى عليها .

(١٢٨) انظر : الدكتور عزمى عبد الفتاح - تسبيب الأحكام

ص ٣٨٢

(١٢٩) راجع : جالك بوريه - النقض فى المواد المدنية - المصدر

السابق - بند ٢٢٧٨ ، الدكتور أحمد صاوى - نطاق رقابة محكمة

النقض - بند ١٠٤ ص ١٦٩

أوضحنا أن المسخ أو التحريف يعنى عدول القاضى وميله عن المعنى الواضح والمحدد لعبارات المحرر الى معنى لا تقيده ينتج آثارا قانونية مختلفة وذلك نتيجة لتفسيره له رغم أن عباراته واضحة ومحددة المعنى لا تحتاج الى تفسير^(١٣٠) ، فالمسخ أو التحريف يفترض وجود تقديرات معينة تتعلق بالوقائع الثابتة بالمحرر^(١٣١) ، بينما عدم كفاية الأسباب الواقعية يفترض عدم وجود اثباتات واقعية كافية أو غير محددة فعيب عدم كفاية الأسباب الواقعية يفترض عرض غير كامل لوقائع الدعوى على نحو ما أوضحنا فيما تقدم ، ولذلك لا يوجد تشابه بين رقابة محكمة النقض على المسخ والتحريف وبين رقابتها لعدم كفاية الأسباب الواقعية^(١٣٢) ، اذ تنصب الرقابة على المسخ والتحريف على نوعيته

التسبيب La qualité de la motivation . بينما تنصب الرقابة

(١٣٠) انظر : ما تقدم بند ٢٧ من هذا المؤلف .

(١٣١) انظر :

Jean Jonquères : Le contrôle des constatation de fait par le juge de cassation, Journées juridiques, Franco - Allemandes, paris. Oct. 1980 p. 122 et S. spécialement p. 130.

(١٣٢) انظر : جاك بوريه - المصدر السابق - بند ٢٢٧٨ ، الدكتور

أحمد صاوى - المرجع السابق - بند ١٠٤ ص ١٦٩

على مدى كفاية الأسباب الواقعية على كمية الأسباب — la quant (١٣٣) ،
ité des motifs ولا يصح الخلط بين الرقابة على الكيف وبين
الرقابة على الكم (١٣٤) ، وهكذا فإن وجه الطعن بالنقض لحدوث منسوخ
أو تحريف له طبيعته الخاصة التي تتميز عن طبيعة وجه الطعن بالنقض
لعدم كفاية الأسباب الواقعية ، ولكل من الوجهين استقلاله عن
الآخر .

٤٢ - كما ينبغي التفرقة بين عيب عدم كفاية الأسباب الواقعية
أى انعدام الأساس القانوني للحكم ، وبين زوال الأساس القانوني للحكم
La perte de fondement juridique ou de base légale (١٣٥)

Jean Jonquéres : Journées juridiques , Op. Cit. p. 130 (١٣٣)

(١٣٤) الدكتور أحمد صاوى - نطاق رقابة محكمة النقض -

بند ١٠٤ ص ١٦٩

(١٣٥) راجع :

Francig Kernaléguen : Thèse précitée, No. 159. p. 374,

جاك بوريه - النقض فى المواد المدنية - المصدر السابق - بند ٢٠٤١

وما بعده ، الدكتور أحمد السيد صاوى - نطاق رقابة محكمة

النقض - بند ١٠٥ ص ١٧١

اذ يفترض زوال الأساس القانوني للحكم أن الحكم لحظة صدوره كان صحيحا من حيث ما تضمنه من اثباتات واقعية أى كان متوافرا الأساس القانوني وكان صحيحا أيضا من حيث ما ارتكز عليه من أسباب قانونية ، ثم زال أساسه القانوني بعد ذلك نتيجة لحدوث واقعة لاحقة لصدوره ، ومثال ذلك اذا ما حكم بتزوير مستند بنى عليه الحكم أو اذا صدر قانون جديد بإلغاء النص الذى بنى عليه الحكم وذلك بأثر رجعى ، كذلك يفقد الحكم أساسه القانوني نتيجة لالغاء الحكم القضائي الذى بنى عليه ، فنقض حكم يستتبع بقوة القانون نقض كافة الأحكام التالية له والمبنية عليه والتي تعتبر بنقض الحكم ملغاة ، كذلك الأحكام التى ترتبط بالحكم الملغى برابطة غير قابلة للانقسام (١٣٦) .

واذا كان زوال الأساس القانوني للحكم يفترض صحة الحكم عند صدوره وكفاية أسبابه الواقعية عندئذ ، فإن انعدام الأساس القانوني يفترض عدم كفاية الأسباب الواقعية عند صدور الحكم ، ولذلك فإن كل منهما يعتبر وجها مستقلا من أوجه الطعن بالنقض (١٣٧) .

(١٣٦) الدكتور أحمد السيد صاوى - الإشارة السابقة .

(١٣٧) وتجدر الإشارة الى أن مشروع قانون المرافعات الفرنسي

ثانيا - حالات عدم كفاية الأسباب الواقعية :

٤٣ - أوضحنا فيما تقدم أن عيب عدم كفاية أسباب الحكم الواقعية ينتج من العرض غير الكامل لوقائع الدعوى (١٣٨) ، بحيث لا تتمكن محكمة النقض من أداء دورها في رقابة صحة تطبيق قاضي الدعوى للقانون على وقائعها نتيجة لهذا العرض غير الكامل للوقائع ، ومضت الإشارة أيضا الى تطبيقات عديدة لمحكمة النقض بشأن هذا العيب الذي قد يشوب الحكم ، وهي تطبيقات متنوعة وقد حاول الفقيه الفرنسي أرنت فاي Ernest Faye اجراء تقسيم منطقي لظهور أو حالات عدم كفاية أسباب الحكم الواقعية (١٣٩) ، وباستقراءه

=
الجديد كان ينص في المادة ٦١٢ منه على انعدام الأساس القانوني للحكم ، وعلى زوال الأساس القانوني للحكم ، كوجهين مستقلين للطعن بالنقض ، الا أن المشرع الفرنسي فضل جمع أوجه الطعن بالنقض في وجه واحد عام وشامل نص عليه في المادة ٦٠٤ من قانون المرافعات الجديد هو مخالفة قواعد القانون - راجع ما سبق بند ٥ وهامش رقم ٣٠ من هذا المؤلف .

(١٣٨) راجع ما سبق بند ٣٥ من هذا المؤلف .

(١٣٩) أرنت فاي : محكمة النقض - المصدر السابق - بند ١٢١

لأحكام النقص رد صور انعدام الأساس القانوني للحكم أى عدم

من ص ١٣٥ الى ص ١٣٩ ، ومما هو جدير بالذكر أن البعض فى الفقه

Jean Jonquères فى مقاله سالف الذكر بند ١ ص ١٢٣

وبند ٢ ص ١٢٥ ، جاك بوريه - النقص فى المواد المدنية - المصدر

السابق - بند ٢٢٧٠ وما بعده ، الدكتور أحمد صاوى - نطاق رقابة

محكمة النقص - المصدر السابق - بند ١٠٩ وما بعده ص ١٧٨

وما بعدها - قد رد صور عدم كفاية أسباب الحكم الواقعية الى

مجموعتين رئيسيتين : المجموعة الأولى : وتضم الاثباتات الواقعية

المنقوصة : ويؤخذ على القاضى فى حالاتها أن بحثه للعناصر الواقعية

للنزاع يكون بحثا منقوصا لا يكفى للتحقق من شرعية الحكم ، ومن

صور ذلك عدم بحث أحد أو بعض العناصر الواقعية الضرورية لتبرير

ما انتهى اليه الحكم ، وعدم بيان مصدر الواقعة والدليل على

ثبوتها ، وحالة ما اذا لم تكن الأسباب منصبة على مقطع النزاع فى

القضية بل كانت دائرة حول نقطة غير جوهرية ، وحالة الاحالة الى حكم

يعترى أسبابه عيب النقص فى الاثباتات الواقعية .

والمجموعة الثانية : تضم الاثباتات الواقعية غير المحددة : وجماع

العيب فى حالاتها أن الأسباب يعترينا عدم التحديد مما يدل على أن

القاضى لم يبحث بحثا جذريا وقائع النزاع ، الأمر الذى يفجر محكمة

النقص عن الوقوف على الراى الذى كونه قاضى الموضوع بشأنها

كفاية أسبابه الواقعية الى خمس مجموعات متجانسة ، وهذه المجموعات الخمس هي :

٤٤ - المجموعة الأولى : وهي تشمل الحالات التي يعرض فيها القاضى الأسباب عرضا معقدا متداخلا بحيث لا تسمح بمعرفة ما اذا

والأساس الذى بنى عليه الحكم ، ومن صور ذلك غموض الأسباب وابهامها ، وورود الأسباب بشكل عام أو مجمل ، والاكتفاء بذكر النص القانونى دون تحديد الوقائع تحديدا كافيا يبرر الإشارة اليه .

كما ذهب البعض - الدكتور عزمى عبد الفتاح - تسبيب الأحكام - المصدر السابق - ص ٤٠٩ وما بعدها - الى تقسيم حالات عدم كفاية الأسباب ، الى سبع حالات وهي : عدم كفاية الأسباب لعدم اقامة الدليل على اقتناع المحكمة أو عدم بيان الدليل الذى استندت اليه فى اقتناعها ، وعدم كفاية الأسباب لذكر أسباب ذات طابع عام ، وعدم كفاية الأسباب لذكر أسباب مجملة ، وعدم كفاية الأسباب لذكر أسباب فامضة أو مبهمه ، وعدم كفاية الأسباب لذكر أسباب ظنية ، وعدم كفاية الأسباب لذكر أسباب افتراضية ، وأخيرا فان الحالة السابعة وفقا لهذا التقسيم هي حالة الانحراف عن المعنى الظاهر لمستند دون تقديم أسباب كافية .

كان القاضى قد فصل فى الواقع أم فى القانون (١٤٠) ، ففي هذه الحالات يدمج قاضى الموضوع حاصل فهم الواقع فى الدعوى بحاصل فهم حكم القانون فى هذا الواقع ، ومن ثم لا تدرى محكمة النقض مع هذا الادماج هل حكم القاضى فى الدعوى على حاصل فهم الواقع فيها أم على أساس تطبيق القانون على هذا الواقع ؟ ، ومثال ذلك أن يلصق القاضى صفة التاجر بشخص معين ويقف عند ذلك دون بيان الأساس الذى تتولد منه هذه الصفة ، فلا يبين القاضى لما كان هذا الشخص تاجرا ومم استخلص كونه تاجرا (١٤١) ، ومثال ذلك أيضا ترتيب المسؤولية على شخص والزامه بالتعويض دون بيان أساس مساءلته ووجه اهماله أو تقصيره (١٤٢) ، ومن أمثلة ذلك أيضا (١٤٣) قول المحكمة

« La complexité du motif déterminant ne permet pas de (١٤٠) distinguer si le juge a entendu se prononcer en fait ou en droit ».
Ernest Faye : La cour de cassation - Op. cit. No. 121 p. 135.

(١٤١) انظر : نقض مدنى فرنسى ١٨٩٩/١٢/١٢ - منشور فى سبرى ١٩٠٠ - قسم أول - ص ١٦ ، ونقض مدنى فرنسى ١٨٩١/٧/٢٧ - منشور فى دالوز - ١٨٩١ - ١ - ١٦٠

(١٤٢) انظر : نقض مدنى فرنسى ١٨٩٠/٢/١٩ - دالوز ١٨٩٠ - ١ - ٢٤١ ، ونقض مدنى فرنسى ١٩٢٥/١١/١٠ - دالوز -

١٩٢٦ - رقم ٤

أن العلاقة بين الخصمين هي بيع لا اجارة دون بيان موجب ذلك ،
أو الحكم بسقوط الدين بالتقادم عن المدين وعدم سقوطه عن الضامن
دون توضيح سبب هذه التفرقة بين المدين وضامنه ومبررات سقوط
الدين بالتقادم أو عدم سقوطه •

٤٥ - المجموعة الثانية : وتشمل الحالات التي ترد فيها الأسباب
بعبارات في ذروة الاتهام والتعميم بحيث لا تسمح لمحكمة النقض
بممارسة مهمتها في الرقابة على الحكم^(١٤٤) ، ومن أمثلة ذلك^(١٤٥) أن

(١٤٣) راجع : فاي - محكمة النقض - المصدر السابق - بند ١٢١

ص ١٣٥ وهامشها •

Les motifs sont conçus en des termes trop generaux (١٤٤)

ou trop vagues, pour permettre à la cour d'exrcer son droit de con-
trôle. » - Ernest Faye : La cour de cassation op. cit. p. 136.

(١٤٥) انظر : أرنت فاي - المصدر السابق - ص ١٣٦ هامش

رقم ٤ ، ومما هو جدير بالاشارة أن هناك تطبيقات عديدة لقضاء
النقض بنقض الأحكام لورود أسبابها بعبارات مبهمه أو غامضة ومن
ذلك نقض ١٩٤٣/١/٢١ - مجموعة عمر - ١٧ - ٣٩ وقضت فيه بأنه
إذا كانت أسباب الحكم لا يستبان معها وجه الرأي الذي أخذت به
المحكمة وجعلته أساس قضاءها فهذا اتهام يعيب الحكم •

يكتفى الحكم الصادر بالزام المستأنف بالتعويض الذي طلب المستأنف

ونقض مدني ١٠/٣/١٩٣٢ - منشور في ملحق مجلة القانون والاقتصاد - السنة ٥ بند ٩ وقد قضت فيه بأنه اذا اختلفت صيغة التنازل الصادر من شخص بشروط معينة عن صيغة القبول الصادر من طرف آخر بلا قيد ولا شرط ، وحكمت المحكمة باعتبار هذا التنازل نهائيا فيجب ان تبين في حكمها كيف تلاقى الايجاب والقبول بين الطرفين تلاقيا محققا لغرض القانون ومؤديا الى انعقاد الالتزام والا كان حكمها مبهما ابهاما يجعله كأنه غير مسبب .

ونقض مدني ١٩/١١/١٩٣١ - منشور في مجلة المحاماة السنة ١٢ - ١١٧ - صفحة ٢١٨ وقد قالت فيه « أن مراقبة محكمة النقض لا تؤثر ثمرها الا اذا كانت الاحكام مشتملة على الأسباب الواضحة الكافية بالمقصود منها والا استطاع قاضي الموضوع أن يجهل طريق هذه الرقابة على محكمة النقض بما يكتفى به من أسباب غامضة » .

ونقض مدني ٢/٥/١٩٦٣ - مجموعة احكام النقض - السنة ١٤ ص ٣٦٨ وقضت فيه بأنه متى كان الحكم المطعون فيه حين قرر استحقاق المستأجر للمصروفات التي أنفقها على الزراعة القائمة في العين المؤجرة حتى تاريخ التسليم وقضى بالزام المؤجر بها لم يبين الأساس القانوني لهذا الالتزام ، بل جاءت أسبابه في هذا الخصوص مبهمة بحيث يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق الحكم لاحكام

عليه الزامه به عن اجراءات الكيدية ، بالقول بأن المستأنف كان متهورا
فى استئنافه أو أن استئنافه كان اجراء كيديا ، دون أن يبين أسس
ذلك .

القانون ، فان الحكم يكون مشوبا بالقصور . وايضا نقض مدنى
١٤/٣/١٩٦٥ - مجموعة احكام النقض - السنة ١٦ ص ٢٨٥ ، ونقض
مدنى ٣٠/٣/١٩٧٥ - مجموعة احكام النقض - السنة ٢٦ ص ٧٠٢ ،
ونقض مدنى ٤/٣/١٩٧٦ - مجموعة احكام النقض - السنة ٢٧ -
ص ٥٧٤

كما أن هناك تطبيقات عديدة لقضاء محكمة النقض الفرنسية والمصرية
بنقض الأحكام لورود أسبابها بعبارات عامة بحيث يقتصر الحكم على
مجرد تأكيد أمر دون أن يفسر من حيث الواقع هذا التأكيد أى أن
عبارات التسيب تكون مجرد تأكيدات وليست تبريرات تسند الحكم ،
ومن ذلك أن يكتفى بالحكم بالقول أن المدعى عليه ارتكب خطأ دون ذكر
سبب آخر يفسر ذلك - Cass. Civ. 23—3—1942, Bull. Civ. 1942

142. ، أو يكتفى بالحكم بالقول أن المدعى عليه لم يقدم
دفوعا جادة Cass. Civ, 13—11—1860. D. P. 1861 I. 488.

وانظر ايضا : نقض مدنى فرنسى ١ / ٣ / ١٩٣٨ - منشور
فى سبرى ١٩٣٨ - ١ - ٢٢٥ ، ونقض مدنى فرنسى ١٩٣٥/٦/٢١ -

٤٦ - المجموعة الثالثة : وهى تشمل الحالات التى لا تفسر فيها الأسباب شرطا أساسيا لتبرير السمة القانونية التى أضفاها القاضى على الوقائع والنتائج التى استخلصها منها ، ففى هذه الحالات يأخذ الحكم فى اعتباره بعض الوقائع دون بيان الشرط الضرورى اللازم الذى يتطلبه القانون عند تكييف الوقائع لتطبيق حكم القانون عليها ، أى أن أسباب الحكم فيها تكون قد عنيت بذكر بعض العناصر الواقعية وسكتت عن إيراد ما نزل منها منزلة الشرط اللازم لتبرير التكييف القانونى الذى أعطى لوقائع النزاع ، ومن أمثلة ذلك أن يصدر الحكم بمسئولية شخص عن حادث وتعويض خصمه نتيجة لثبوت حصول الخطأ وحصول الضرر ولكنه لا يبحث ولا يتحدث عن علاقة السببية بين الخطأ والضرر^(١٤٦) ، ومن أمثلة ذلك أيضا^(١٤٧) أن يقرر الحكم أن

منشور فى سبيري ١٩٣٥ - ١ - ٣٤٥ ، ونقض مدنى فرنسى ١٩٣٨/٦/٣٠ - منشور فى دالوز الأسبوعى ١٩٣٨ - ٤٧٦ ، ونقض مدنى مصرى ١٩٦٢/٢/١٥ - مجموعة أحكام النقض - السنة ١٣ ص ٢٦٨

Cass. civ . 14—3—1892 - D. 1892—1—434. (١٤٦)

(١٤٧) انظر : أرنست فاى - المصدر السابق - بند ١٢١ ص ١٣٦ - وهامش رقم ٥ بها .

أمرا ما ثابت من دفاتر التاجر ويحتج عليه بها دون أن يبين أولا أن الذى يراد مجاجته بهذه الدفاتر مستوف لشروط التاجر ، ومن ذلك أيضا أن يذكر الحكم المطعون فيه أن الثابت من ظروف الدعوى أن هناك بيعا تم الاتفاق فيه على المبيع ، ثم يسكت الحكم عن ذكر تمام الاتفاق على الثمن .

٤٧ - المجموعة الرابعة : وهى تشمل الحالات التى تكون فيها أسباب الحكم قاصرة عن بيان واقعة ما البيان الكافى لتحديدتها وتمكين محكمة النقض من اجراء الرقابة على ما طبقه الحكم عليها من القواعد القانونية ، ومثال ذلك أن يقرر الحكم أن المزارع الذى اشترى بعض المحاصيل من السوق وباعها مع محاصيله لا يمكن اعتباره يبعه لهذه المحصولات جميعها عملا تجاريا ، دون أن يبين هذا الحكم الباعث الذى دفع هذا المزارع على شراء ما اشتراه من السوق ولا أن كمية ما اشتراه كانت لا تذكر بجانب ما نتج له من زراعته (١٤٨) .

كما تشمل هذه المجموعة أيضا الحالات التى تكون فيها أسباب الحكم قد سكتت عن الاجابة على زعم موضوعى هام

(١٤٨) راجع : أرنست فاى - المرجع السابق - بند ١٢١ ص ١٣٧

وهامش رقم ٦ بها .

Une allégation de fait اذا صح تغير له وجه الرأى فى الدعوى ،
ومثال ذلك أن يقرر الحكم نفى الحادث القهرى المدعى به سببا لتبرير
تأخير ارسال البضاعة دون أن يبين الظروف التى استند اليها فى اثبات
عدم قيام الحادث القهرى (١٤٩) .

٤٨ - المجموعة الخامسة : وهى تضم الحالات التى يقوم فيها
الحكم على سبب عقيم غير منتج inopérant ويبقى المسألة الأصلية
التي هى جوهر النزاع فى الدعوى معلقة بغير حل ، ويحدث ذلك
اما نتيجة لأن القاضى أساء فهم هذه المسألة فأجاب عليها بما
لا يناسبها وينصب عليها ، أو نتيجة لأنه قدر خطأ أن حلها أصبح
عديم الفائدة فى الدعوى بعد أن قام بحل نقطة أخرى رأى أنها هى
الأولى بجعلها مناط الحكم ، وبعبارة أخرى فان ذلك يحدث اما نتيجة
لعدم فهم القاضى لجوهر النزاع المطروح عليه واما نتيجة تقديره
الخطأ أن بحث احدى نقاط النزاع ليس بحثا منتجا مكثفيا بالحل
الذى انتهى اليه فى نقطة أخرى ، ومن أمثلة هذه الحالات (١٥٠) أن

(١٤٩) أرنست فاى - الاشارة السابقة .

(١٥٠) انظر : أرنست فاى - المصدر السابق - بند ١٢١ ص ١٣٨
وهامش رقم ٧ بها ، ومن تطبيقات محكمة النقض المصرية لهذه الحالات :
نقض مدنى ١٤/٥/١٩٣٦ فى الطعن رقم ٩٩ السنة ٥ ق وقد قضت فيه

يقرر الحكم الصادر برفض الدعوى التى رفعها الراسى عليه المزاى طالباً بها ابطال عقد اجارة عقده المدين أثناء اجراءات البيع الجبرى ،

=
بأنه اذا كان الوضع الحقيقى للنزاع المطروح ادعاء ودفعاً هو ، أن وزارة الاوقاف بعد أن اربطت مع شخص ما بمقتضى قائمة مزاى على استبدال عقار موقوف ، تصرفت ببيع بعض هذا العقار الى مصلحة التنظيم لتوسيع شارع وقبلت ثمن هذا الجزء مخالفة بذلك تعهدها المندمج فى قائمة المزاى بأن لا تتصرف فى الصفقة كلها أو بعضها للغير ، فطلب ذلك الشخص فسخ التعاقد ، فرفضت المحكمة طلبه اعتماداً على أن حق الارتفاق المترتب على مرسوم تعديل خطوط التنظيم ليس من حقوق الارتفاق التى تستلزم فسخ التعاقد ، ولم تبحث المحكمة فيما اذا كان تصرف الوزارة ببيع الجزء الذى باعتته الى مصلحة التنظيم وأصبح بعده الجزء الباقى من العقار على حال تبرر طلب فسخ التعاقد أولاً تبرره هو تصرف يفسخ عقد الاستبدال أو لا يفسخه واذا كان يفسخه فهل هو يفسخه فسخاً كاملاً أم جزئياً ، فان اغفال بحث هذه المسائل هو قصور فى أسباب الحكم يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون ، اذ يتعين أن تكون أسباب الحكم منصبة على مقطع النزاع فى القضية وليست دائرة حول نقطة غير جوهرية .

ونقض ١٩٦٩/٤/٢٤ - مجموعة أحكام النقض - السنة ٢٠ ص ٦٧٦

أن المدعى الراسى عليه المزاى كان يعلم بهذه الاجارة ، مع أن دعوى
البطلان المرفوعة كانت مبنية على أن الاجارة صورية ، ولا يهم فى قبول

حيث قررت أن استبعاد عنصر من عناصر التعويض دون بيان سبب عدم
الآخذ به هو قصور فى التسبيب .

ونقض ١٢/٥/١٩٧٦ - مجموعة أحكام النقض السنة ٢٧ ص ١٠٨٧
وقد قضت فيه بأنه اذا كانت الأجرة التى خول المشرع للمستأجر
الوفاء بها حتى اقفال باب المرافعة فى معنى المادة ٢٣ من القانون
رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ هى الأجرة المستحقة فى التكليف بالوفاء وفوائدها
والمصاريف الرسمية بكافة أنواعها ، وكان البين من الأوراق أن الطاعنة -
المؤجرة - قد نازعت المطعون عليه - المستأجر - فى سداد الأجرة ،
مقررة أن ذمته لا زالت مدينة ، وكان الحكم المطعون فيه وهو بصد
الرد على هذا الدفاع لم يبين مدى صواب ما تدعيه الطاعنة فى هذا
الشأن وما اذا كان وفاء المطعون عليه يعد مبرئاً لدمته من كافة الأجرة
المستحقة وملحقاتها القانونية على النحو سالف البيان ، وذهب الى أن
حكماً صدر بتخفيض الأجرة دون أن يوضح ما اذا كان من حق المطعون
عليه طلب اجراء المقاصة بشأنه أو أن هناك فروقا يحق له الحصول
عليها ، الأمر الذى يبين منه أن المنازعة ظلت معلقة وباقية دون حسم
برغم أنها مسألة أولية يتعين الادلاء بالقول فيها ، فانه يكون قاصر
التسبيب .

هذه الدعوى أن يكون مدعيها عالما بحصول الاجارة أو غير عالم ، ومن ذلك أيضا أن يقول القاضى وهو فى صدد حل النزاع القائم بين طرفى الخصومة على صحة عقد متنازع فيه بينهما ، أن لا فائدة من بحث صحة هذا العقد لا مكان اعتبار الدعوى من قبيل دعاوى الاثراء بلا سبب ، بغير أن يبين فى حكمه ما يبرر هذا النظر قانونا .

٤٩ - واذا أمعن المرء النظر فى جميع هذه الحالات التى ضمتها المجموعات الخمس سالفة الذكر ، وتأملها جيدا ، فانه يجدها تدور حول فكرة واحدة وهى أن القصور بسبب عدم كفاية الأسباب يتحقق كلما كانت الأسباب الواقعية التى ذكرها القاضى لا تسمح لمحكمة النقض بالتحقق من أن القانون قد طبق تطبيقا صحيحا ، فالمعنى الجامع فيها هو قصور الحكم عن ايراد ما ثبت من وقائع الدعوى وظروفها وملابساتها ايرادا وافيا يمكن محكمة النقض من التحقق من أن القانون قد طبق تطبيقا صحيحا (١٥١) ، وينبغى ملاحظة أن محكمة

(١٥١) الأستاذ حامد فهمى والدكتور محمد حامد فهمى - النقض

فى المواد المدنية - المصدر السابق بند ١٩٩ ص ٤٥٨ ، وأيضا تسبب الاحكام فى المواد المدنية - المقال سالف الذكر - المنشور بمجلة القانون والاقتصاد السنة الخامسة العدد الخامس - بند ١٥ ص ٦٢٨

النقض تتمتع بسلطة واسعة في تقدير عدم كفاية الأسباب (١٥٢) ،
ولذلك فإن الحالات سالفه الذكر الواردة بهذا التقسيم الفقهي ليست
على سبيل الحصر ♦

(١٥٢) انظر في ذلك :

Joél Fossereau : Pourvoi en cassation , contrôle de la motivation
et de la réponse aux conclusions, obligation de motiver Juris
classer de procédure civile, 1981, T. 5. Fascicule 784, spéciale-
ment no. 98 p. 10.

ثامنة

٥٠ - اتضح لنا مما تقدم أنه ثمة أوجه للطعن بالنقض تتصل بواقع الدعوى ومع ذلك تقبلها محكمة النقض ، رغم أنها محكمة قانون لا واقع ، لأن قبولها هذه الأوجه لا يؤثر في حقيقة كونها كذلك .

فلا جدال في أن محكمة النقض في مصر وفرنسا هي محكمة قانون وقضاها قضاة قانون لا وقائع ، فهي ليست درجة ثالثة من درجات التقاضي ، وإنما تأخذ الشق الواقعي من الحكم كما هو ثابت أمام محكمة الموضوع ولا تعيد فحصه من جديد ، وتفحص فقط الشق القانوني لتتأكد من مطابقته لصحيح القانون .

فأمام محكمة النقض - كما أسلفنا - ينفصل الشق القانوني للحكم عن شقه الواقعي (١٥٣) ، لأن الأول هو وسيلتها لتحقيق هدفها في توحيد القضاء بتقويم ما يقع في أحكامه من شذوذ وأعوجاج في تطبيق القانون ومن ثم توحيد القانون ذاته ، بينما الثاني يرتبط بالمصلحة الخاصة للخصوم ولا أهمية له في تحقيق هدف هذه المحكمة التي هي محكمة قانون مهمتها حراسة القانون وصون قداسته بضمان تطبيقه تطبيقاً سليماً .

(١٥٣) انظر ما تقدم بند ٤ من هذا المؤلف .

بيد أن حقيقة كون محكمة النقض محكمة قانون لا واقع ، لا تدفعنا
المرء - الأول وهلة - الى تصور أن وقائع الدعوى بمنأى عن رقابتها ،
فالحق أن واقع الدعوى لا ينجو من رقابتها ، فقد اتضح لنا من
هذا البحث أن لها رقابة قانونية على الوقائع (١٥٤) ، فهي تراقب التزام
قاضى الدعوى سلطاته فى شأن الوقائع ، تلك السلطات التى رسم
القانون حدودها ، فإن تجاوزها قاضى الدعوى فقد أخطأ ولمحكمة
النقض أن تردده الى الصواب ، ولذا يسلم الفقه بأن مسائل الواقع
ليست بمنأى عن رقابة محكمة النقض (١٥٥) ، ولكن هذه الرقابة لا تعنى
تحول محكمة النقض الى محكمة موضوع تعيد النظر فى وقائع
الدعوى مجدداً ، وإنما هذه الرقابة هى رقابة قانونية وإن اتصلت
بالوقائع .

٥١ - وقد أوضحنا فى هذا البحث ارتباط أوجه الطعن بالنقض
بهدف محكمة النقض ودورها (١٥٦) ، ومدى اتصال بعض الأوجه بواقع

(١٥٤) راجع فيما مضى بند ١٠ وما بعده من هذا المؤلف .

(١٥٥) انظر ما تقدم بند ١١ من هذا المؤلف وما بعده والمصادر
المشار اليها .

(١٥٦) راجع بند ٣ - بند ٥ من هذا المؤلف .

الدعوى^(١٥٧) ، كما أوضحنا أيضاً ما استقر قضاء محكمة النقض الفرنسية والمصرية على قبوله من أوجه للطعن بالنقض ذات صلة بواقع الدعوى ، وهى أوجه ثلاثة^(١٥٨) ، هى عدم منطقية تقارير القاضى الواقعية ، ومسخه أو تحريفه للمحررات ، وعدم كفاية أسباب حكمه الواقعية أى انعدام أساسه القانونى .

٥٢ - وأنا نقترح على المشرع المصرى أن ينص فى صلب قانون المرافعات على هذه الأوجه الثلاثة المتصلة بواقع الدعوى والتى استقر قضاء النقض على قبولها ، وذلك دفعا لكل لبس قد يثار بشأنها وإفارة لطريق الطاعن بالنقض .

وقد أدركت بعض التشريعات أهمية ذلك ، فنصت فى صلبها على بعض هذه الأوجه ، فمثلا عدم كفاية أسباب الحكم الواقعية أى انعدام أساسه القانونى كوجه للطعن بالنقض ، منصوص عليه فى المادة ٣٥٩ من قانون المرافعات المغربى رقم ٤٤٧/٧٤/١ ، الصادر فى ٢٨/٩/١٩٧٤ والمعمول به اعتبارا من ١/١٠/١٩٧٤ والمسمى هناك بقانون المسطرة

(١٥٧) راجع فيما مضى بند ٦ - بند ٢٠ من هذا المؤلف .

(١٥٨) انظر فيما تقدم بند ٢١ - بند ٤٩ من هذا المؤلف .

المدنية^(١٥٩) ، وفي المادة ٢٣٣ من قانون الاجراءات المدنية الجزائرى الصادر بالأمر رقم ١٥٤ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالأمرين رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ ورقم ٨٠ لسنة ١٩٧١^(١٦٠) ، والمادة ٢٤٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الموريتانى رقم ٦٢٠٥٢ الصادر فى ١٩٦٢/٢/٢^(١٦١) ، ومنصوص عليه أيضا فى المادة ٢٥٠ من قانون أصول المحاكمات السورى رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٥٣ والمعدلة بالمرسوم التشريعى رقم ١٨٢ الصادر بتاريخ ١٠/١٢/١٩٦١^(١٦٢) ، وفي المادة الرابعة من القانون الاتحادى رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨ بتنظيم حالات وإجراءات الطعن بالنقض أمام المحكمة الاتحادية العليا فى دولة الامارات العربية المتحدة^(١٦٣) ، وفي المادة ٧٠٨

(١٥٩) انظر : نص المادة ٣٥٩ من قانون المسطرة المدنية المغربى -

مشار اليه بهامش رقم ٣١ من هذا المؤلف .

(١٦٠) انظر : نص المادة ٢٣٣ من قانون الاجراءات المدنية الجزائرى

- مشار اليه بهامش رقم ٣١ من هذا المؤلف .

(١٦١) انظر : نص المادة ٢٤٩ من قانون المرافعات الموريتانى -

مشار اليه بهامش رقم ٣١ من هذا المؤلف .

(١٦٢) انظر : نص المادة ٢٥٠ من قانون أصول المحاكمات السورى -

مشار اليه بهامش رقم ٣١ من هذا المؤلف .

(١٦٣) انظر نص المادة الرابعة من قانون الطعن بالنقض الاماراتى -

مشار اليه بهامش رقم ٣١ من هذا المؤلف .

من قانون أصول المحاكمات المدنية اللبناني الجديد - مرسوم اشتراعى
رقم ٩٠ الصادر فى ١٦ أيلول سنة ١٩٨٣ (١٦٤) .

كما كان منصوفا عليه فى المادة ٦١٢ من مشروع قانون المرافعات
الفرنسى الجديد (١٦٥) ، ومنصوص عليه أيضا فى المادة ١٩٨ من قانون
أصول المحاكمات المدنية الأردنى الجديد قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٨ (١٦٦) .

(١٦٤) انظر نص المادة ٧٠٨ من قانون أصول المحاكمات المدنية
اللبنانى الجديد مشار اليه بهامش رقم ٣١ من هذا المؤلف .

(١٦٥) انظر : نص المادة ٦١٢ من مشروع قانون المرافعات الفرنسى
الجديد - مشار اليه بهامش رقم ٣٠ من هذا المؤلف .

(١٦٦) انظر : قانون أصول المحاكمات المدنية الأردنى الجديد
رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٨ - المنشور بالجريدة الرسمية الأردنية العدد
رقم ٣٥٤٥ والصادر بتاريخ ٤/٢ - سنة ١٩٨٨ صفحة ٧٣٥ وما بعدها ،
وتنص المادة ١٩٨ من هذا القانون والمشار اليها بالمتن على أن « لا يقبل
الظعن فى الاحكام بالتمييز الا فى الاحوال التالية :

١ - اذا كان الحكم المطعون فيه مبني على مخالفة للقانون أو خطأ
فى تطبيقه أو تأويله .

٢ - اذا وقع بطلان فى الحكم أو بطلان فى الاجراءات اثر فى الحكم .

كما أن تحريف المستندات كوجه للطعن بالنقض مخصص عليه في المادة ٧٠٨ من قانون أصول المحاكمات المدنية اللبناني الجديد رقم ٩٠ لسنة ١٩٨٣ ، فوفقا للفقرة السادسة من هذه المادة يعتبر سببا للطعن

٣ - اذا صدر الحكم نهائيا خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتعلق النزاع بذات الحق محلا وسببا وحاز قوة القضية المقضية سواء أُدفع بهذا أم لم يدفع .

٤ - اذا لم يبين الحكم على أساس قانوني بحيث لا تسمح أسبابه لمحكمة التمييز أن تمارس رقابتها .

٥ - اذا أغفل الحكم الفصل في أحد المطالب أو حكم بشيء لم يطلبه الخصوم أو بأكثر مما طلبوه .

٦ - اذا كان في الحكم والاجراءات المتخذة في الدعوى مخالفة صريحة للقانون أو كان في أصول المحاكمة مخالفة تتعلق بواجبات المحكمة فعلى محكمة التمييز أن تقرر نقضه ولو لم يأت المميز ، والمميز ضده في لوائحهما على ذكر أسباب المخالفة المذكورة .

اما اذا كانت المخالفة تتعلق بحقوق الخصمين فلا تكون سببا للنقض الا اذا اعترض عليها في محكمتي البداية والاستئناف واهمل الاعتراض ثم أتى أحد الفريقين على ذكرها في لائحته التمييزية وكان من شأنها أن تغير وجه الحكم « .

بالنقض « تشويه مضمون المستندات بذكر وقائع خلافا لما وردت عليه فيها أو بتفسير المستندات بصورة مخالفة لنصها الواضح والصريح » •

ولعل هذا الاقتراح يلقي قبولا لدى المشرع المصرى ، خاصة وأنه سلك مسلك تعداد الأوجه ولم ينهج منهج المشرع الفرنسى فى قانون المرافعات الفرنسى الجديد الذى حصر الأوجه فى وجه واحد نص عليه فى المادة ٢٠٤ هو مخالفة الحكم لقواعد القانون^(١٦٧) ، وطالما أن المشرع المصرى فضل تعداد أوجه الطعن بالنقض فحرى به أن يضيف هذه الأوجه الثلاثة وغيرها من الأوجه التى استقر عليها قضاء النقض الى ما ذكره من أوجه فى المادتين ٢٤٨ و ٢٤٩ مرافعات ، ففى ذلك تيسير لمهمة الطاعن بالنقض الذى قد يتعذر عليه معرفة مدى قبول مثل هذه الأوجه فى ظل غياب النص التشريعى الصريح عليها •

وربما يقال ردا على هذا الاقتراح أن كل أوجه الطعن بالنقض ترد انى أصل عام واحد هو مخالفة القانون ومن ثم ترد هذه الأوجه الثلاثة سائلة الذكر الى هذا الأصل العام ، وهذا صحيح فلا ريب فى أن كل أوجه النقض هى صور لمخالفة القانون ، بيد أن المشرع المصرى لم يقنع بهذا

(١٦٧) راجع : ما سبق بند ٥ وهامش رقم ٣٠ من هذا المؤلف .

القول ، وفضل - بحق - تعداد أوجه الطعن بالنقض وهذا المسلك
سلكته كثير من التشريعات كما أسلفنا (١٦٨) ، وهو مسلك محمود في
نظرنا لما فيه من تمييز لكل وجه من أوجه النقض عن غيره من الأوجه
ودفع لكل لبس قد يشار بشأته ، مما يعين قضاة النقض أنفسهم وييسر
سبيل الطاعن بالنقض في التعرف على أوجه الطعن المقبولة أمام محكمة
النقض ، وتمييزها عن غيرها مما قد يختلط بها من أوجه موضوعية تتضمن
جدلاً موضوعياً ، مما يخرج عن وظيفة محكمة النقض وترفض الخوض
فيه ولا تتجهم نفسها في فحصه حتى لا يعوقها عن تحقيق هدفها •

(١٦٨) انظر : ما تقدم بند ٥ وهامش رقم ٣١ من هذا المؤلف .

أهم المصادر (*)

أولا - باللغة العربية :

الدكتور ابراهيم نجيب سعد :

— القانون القضائي الخاص — الجزء الأول والثاني •

الدكتور أحمد أبو الوفا :

— نظرية الأحكام فى قانون المرافعات — سنة ١٩٨٠ •

— المرافعات المدنية والتجارية — الطبعة الثانية عشرة •

الدكتور أحمد السيد صاوى :

— نطاق رقابة محكمة النقض على قاضى الموضوع فى المواد المدنية

والتجارية — سنة ١٩٨٤

— فى الأسباب الجديدة أمام محكمة النقض بالنسبة للطعن

المدنى — سنة ١٩٨٤

الأستاذ أحمد جلال الدين هلالى :

— قضاء النقض فى المواد المدنية والتجارية فى التشريع المصرى

والمقارن — سنة ١٩٧٧

(*) وهى تشتمل المراجع العامة والمؤلفات الخاصة والرسائل

والبحوث والمقالات ، مرتبة ترتيبا أبجديا وفقا لاسم المؤلف •

الدكتور أحمد فتحى سرور :

- النقض فى المواد الجنائية — سنة ١٩٨٨
- الوسيط فى قانون الاجراءات الجنائية — سنة ١٩٨٠ — الجزء الثالث — النقض الجنائى واعادة النظر *

الدكتور أحمد محمد مليجى :

- مبادئ قانون المرافعات المدنية والتجارية فى دولة الامارات العربية المتحدة — الجزء الأول — سنة ١٩٨٦

الدكتور أحمد مسلم :

- أصول المرافعات — سنة ١٩٧١

الدكتورة أمينة النمر :

- قوانين المرافعات — الكتاب الأول — سنة ١٩٨٢

الأستاذ حامد فهمى والدكتور محمد حامد فهمى :

- النقض فى المواد المدنية والتجارة — سنة ١٩٣٧
- تسبيب الأحكام فى المواد المدنية — بحث منشور — بمجلة القانون والاقتصاد — العدد الخامس — السنة الخامسة — يونية سنة ١٩٣٥

الأستاذ حسن علام :

- قانون الاجراءات المدنية — الجزائر — سنة ١٩٧٢

الأستاذ رزق الله انطاكي :

— أصول المحاكمات في المواد المدنية والتجارية — الطبعة السادسة —
دمشق — سنة ١٩٦٤ — ١٩٦٥

الدكتور رمزي سيف :

— الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية —
سنة ١٩٦٩ — ١٩٧٠

الدكتور سعدون ناجي القشطيني :

— شرح أحكام المرافعات — الجزء الأول — الطبعة الثالثة —
بغداد — سنة ١٩٧٩

الأستاذ ضياء شيت خطاب :

— شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية العراقي — بغداد —
سنة ١٩٦٧

الدكتور عبد الباسط جيمعي :

— مبادئ المرافعات في قانون المرافعات الجديد — سنة ١٩٨٠

الدكتور عبد العزيز خليل بديوي :

— الطعن بالنقض والطعن أمام المحكمة الادارية العليا — دراسة
مقارنة — رسالة للدكتوراه — سنة ١٩٦٩

الدكتور عبد الفتاح السيد :

— محكمة النقض وتفسير المشارطات — مقال منشور بمجلة القانون
والاقتصاد — العدد الأول — السنة الرابعة — سنة ١٩٣٤

الدكتور عبد المنعم الشرقاوى :

— المرافعات المدنية والتجارية — سنة ١٩٧٦ — ١٩٧٧ ، بلاشتراك
مع الدكتور فتحى والى •

— الوجيز فى المرافعات المدنية والتجارية — سنة ١٩٥١

— شرح المرافعات المدنية والتجارية — سنة ١٩٥٦

الأستاذ عبد المنعم حسنى :

— طرق الطعن فى الأحكام المدنية والتجارية — الجزء الثانى —
الطبعة الثانية — سنة ١٩٨٣

الدكتور عزمى عبد الفتاح :

— أساس الأدعاء أمام القضاء المدنى — سنة ١٩٨٦

— تسبب الأحكام وأعمال القضاة فى المواد المدنية والتجارية —
سنة ١٩٨٣

الدكتور على زكى العرابى :

— المبادئ الأساسية للإجراءات الجنائية — الجزء الثانى — سنة ١٩٥٢

الدكتور فتحى والى :

— الوسيط فى قانون القضاء المدنى — طبعة سنة ١٩٨٠ وطبعة
سنة ١٩٨٦

الأستاذ محمد العشماوى والدكتور عبد الوهاب العشماوى :

— قواعد المرافعات فى التشريع المصرى والمقارن — الجزء الأول
والثانى — سنة ١٩٥٨

لدكتور محمد زكى أبو عامر :

— شائبة الخطأ فى الحكم الجنائى — رسالة للدكتوراه — مطبوعة
سنة ١٩٨٥

الدكتور محمد عبد الخالق عمر :

— قانون المرافعات — الجزء الأول — سنة ١٩٧٨

الدكتور محمود نجيب حسنى :

— شرح قانون الاجراءات الجنائية — سنة ١٩٨٢ — والطبعة الثانية
سنة ١٩٨٨

الأستاذ مرقس فهمى :

— وجوه النقض المتصلة بالموضوع — مقال منشور فى مجلة المحاماة
العدد الثالث — السنة الحادية عشر — ديسمبر سنة ١٩٣٠

الدكتور نبيل اسماعيل عمر :

— النظرية العامة للطعن بالنقض فى المواد المدنية والتجارية —
سنة ١٩٨٠

الدكتور وجدى راغب فهمى :

— النظرية العامة للعمل القضائى فى قانون المرافعات — رسالة
للدكتوراه — طبعة سنة ١٩٧٤

ثانيا : باللغة الفرنسية :

Ernest Faye :

- La cour de cassation, Paris 1903 , et éd. Librairie Douchman 1970.

Erwin N. Griswold :

- La cour suprême des ETATS - UNIS. Rev. int. de dr. comp. Paris 1978.

François Kernaléguen :

- L'extension du rôle des juges de cassation, thèse, Rennes 1979.

François Rigaux :

- La nature du contrôle de la cour de cassation, thèse, Bruxelles, 1966.

Gabriel Marty :

- La distinction du fait et du droit, essai sur le pouvoir de contrôle de la cour de cassation sur les juges du fait, thèse, Toulouse, 1929.

Garsonnet (E.) et Cezar - Bru (ch.) :

- Traité théorique et pratique de procédure civile et commerciale 3^e éd., Paris, Sirey, 1912 - 1925 , supplément 1931 - 1933-1938.

Gauguier :

- De L'interprétation des actes juridiques, thèse Paris 1898.

Gounot :

- Le principe de L'autonomie de la volonté, thèse, Dijon, 1912.

Hans Winkel :

- Lo problème de la juridiction suprême thèse, Utrecht 1934.

Henry Solus et Roger Perrot :

- Droit judiciaire privé, Paris, Sirey, 1961.

Jacques Boré :

- La cassation en matière civile, Sirey, Paris, 1980.

Jacques Maury :

- La distinction du fait et du droit devant la cour de cassation,
Rev. de droit international privé, 1931.

Jacques Voulet :

- Le grief de dénaturation devant la cour de cassation, la semaine juridique, 1971 . Doctrine . 1.

Jean Craven :

- L'influence de droit français sur l'organisation et la juridiction de la cour de cassation Genvoise, Dans la chambre criminelle et sa jurisprudence , Recueil d'étude en hommages à la mémoire- de Maurice Patin, Président de la chambre criminelle de la cour de cassation, 1965.

Jean Jonquères :

- Le contrôle des constatations de fait par le juge de cassation, Journées, juridiques, Franco - Allemandes Paris oct, 1980.

Jean Vincent :

— Procédure civile, éd . 19. Paris 1978.

Joële Fossereau :

— Pourvoi en cassation, contrôle de la motivation et de réponse aux conclusions, obligation de motiver, Juris classeur de Procédure civile, 1981, T. 5. Fascicule 784.

— Cas d'ouverture à cassation, Juris classeur, Proc. civ. 1981, T. 5. Fasc. 769.

Le Clec'H. :

— De L'insuffisance de motifs manque de base légale des décisions judiciaires la semaine, juridique 1948 Doctrine I.

Lord Wilberforce :

— la chambre des Lords, Rev. int, de dr. comp. paris, 1978.

Paul Albert pageaud :

— Inculpation tardive et controle de la cour de cassation, dans la chambre Criminelle et sa jurisprudence, 1965.

Peter Neu :

— Les pouvoirs de contrôl de la cour suprême Thèse, université de Sarre 1956.

Poncet :

—Traité des Jugements ,T. II.

Raoul De la Grasserie :

- De la fonction et des juridictions de cassation en législation comparée Paris, 1911.

Roymond Martin :

- Le fait et le droit, J. C. P. 1974.

René Garraud :

- Traité théorique et pratique d'instruction criminelle et de procédure pénale 1907.

René Morel :

- Traité élémentaire de procédure civile, 3^eéd. Paris, Sirey, 1949

Talamond :

- Le pouvoir de contrôle de la cour de cassation sur l'interprétation et l'application des contrats, thèse, Paris 1926.

Tournon :

- Le défaut de motifs, vice de forme des Jugements, la semaine juridique, 1946, Doctrine I.

Walther J. Habscheid :

- La cour supérieure en République Fédérale d'Allemagne et la distinction du fait et du droit devant les juridictions suprêmes en France et en Allemagne Rev. international de droit comparé, 1968 .

للمؤلف

كتب وأبحاث

١ - تحديد نطاق الولاية القضائية والاختصاص القضائي - دراسة مقارنة - رسالة للدكتوراه - كلية الحقوق - جامعة عين شمس - سنة ١٩٧٩ ، وقد نالت هذه الرسالة تقدير « جيد جدا - مع التبادل مع الجامعات الأخرى والتوصية بالطبع على نفقة الجامعة » ، وبمناسبة هذه الرسالة منحت الدولة المؤلف وسام الجمهورية .

٢ - محاضرات في طرق التنفيذ ومنازعاته - سنة ١٩٨١

٣ - مبادئ التنفيذ وفقا لقانون المرافعات المصرى ، بالاشتراك مع الأستاذ الدكتور عبد الباسط جميعى - سنة ١٩٨١ - ١٩٨٢

٤ - مقارنات بين مبادئ التنفيذ وطرق التحفظ فى قانون الاجراءات المدنية السودانى وقانون المرافعات المصرى - بحث منشور فى مجلة الدراسات القانونية التى تصدرها كلية الحقوق بجامعة أسيوط - العدد الرابع - يونية سنة ١٩٨٢

٥ - محاضرات فى التنفيذ الجبرى - بالاشتراك مع الأستاذ الدكتور أحمد السيد صاوى - نشر مكتبة دار النهضة العربية بالقاهرة سنة ١٩٨٣

٦ - حبس المدين فى الديون المدنية والتجارية - دراسة مقارنة -

بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية التي تصدرها كلية الحقوق
بجامعة أسيوط - العدد الخامس - يوتيه سنة ١٩٨٣ ، وأيضا من
منشورات مكتبة وهبة بالقاهرة - سنة ١٩٨٥

٧ - شرح أصول التنفيذ الجبرى - سنة ١٩٨٤

٨ - النظام القضائى الاسلامى - نشر مكتبة وهبة بالقاهرة -
سنة ١٩٨٤

٩ - ركود الخصومة المدنية - بسبب الشطب أو الوقف أو
الانقطاع ، وفقا لقانون المرافعات وآراء الفقه وأحكام المحاكم - مكتبة
دار النهضة العربية بالقاهرة .

١٠ - محاضرات فى اشكالات التنفيذ وتوزيع حصيلته - سنة ١٩٨٤

١١ - حول القضاء المستعجل ونظرة المشرع اليه فى دولة الامارات
العربية المتحدة - بحث منشور فى مجلة العدالة - التي تصدرها وزارة
العدل بدولة الامارات العربية المتحدة - العدد الثامن والأربعون -
انسنة الثالثة عشرة - يوليو ١٩٨٦ ، ومنشور أيضا فى أعمال ندوة القضاء
المستعجل - التي نظمها المركز العربى للبحوث القانونية والقضائية
التابع لمجلس وزراء العدل العرب - بالرباط بالمملكة المغربية - فى الفترة
من ٥ الى ٧ فبراير سنة ١٩٨٦ - نشر دار النشر المغربية - الدار البيضاء
سنة ١٩٨٦

١٢ - مبادئ قانون المرافعات المدنية والتجارية فى دولة الامارات

العربية المتحدة - الجزء الأول - العمل القضائي - النظام القضائي -
نشر مكتبة دار القلم بدبي - سنة ١٩٨٦

١٣ - كفالة حق التقاضي - دراسة مقارنة بين القانون والشرعة
الاسلامية - بحث منشور في مجلة العدالة التي تصدرها وزارة العدل
بدولة الامارات العربية المتحدة - العدد السادس والأربعون - السنة
الثالثة عشرة - يناير ١٩٨٦

١٤ - تصدى محكمة النقض للفصل في موضوع الدعوى المدنية -
دراسة مقارنة - بحث منشور في مجلة الشريعة والقانون التي تصدرها
كلية الشريعة والقانون بجامعة الامارات العربية المتحدة - العدد الأول -
مايو سنة ١٩٨٧

١٥ - أعمال القضاة - الأعمال القضائية - الأعمال الولائية -
الأعمال الادارية - مكتبة عالم الكتب بالقاهرة *

١٦ - التنفيذ على شخص المدين - دراسة في قانون دولة الامارات
والقانون المقارن والشريعة الاسلامية - بحث منشور في مجلة الشريعة
والقانون التي تصدرها كلية الشريعة والقانون بجامعة الامارات العربية
المتحدة - العدد الثاني - مايو سنة ١٩٨٨

١٧ - توحيد القضاء وحسن تنظيمه وأثر ذلك في تحقيق القانون
الأهدافه في دولة الامارات العربية المتحدة - بحث منشور في مجلة
العدالة التي تصدرها وزارة العدل بدولة الامارات العربية المتحدة -
العدد السابع والخمسون - السنة السادسة عشرة - يناير سنة ١٩٨٩

١٨ - حول ضوابط اختصاص المحاكم فى القانون والشرعة
الاسلامية - دراسة مقارنة - بحث منشور فى مجلة الشرعة والقانون
التي تصدرها كلية الشرعة والقانون بجامعة الامارات العربية المتحدة
العدد الثالث - يوليو سنة ١٩٨٩

١٩ - مدى خضوع غير المسلمين لولاية القضاء الاسلامى - بحث
منشور فى مجلة العدالة التي تصدرها وزارة العدل - بدولة الامارات
العربية المتحدة - العدد الواحد والستون - السنة السابعة عشرة - يناير
سنة ١٩٩٠

٢٠ - اختصاص الغير وادخال ضامن فى الخصومة المدنية أمام محاكم
الدرجة الأولى والاستئناف ومحكمة النقض - وفقا لقانون المرافعات
وآراء الفقه وأحكام القضاء - مكتبة دار الفكر العربى بالقاهرة .

٢١ - اختصاص المحاكم - مكتبة دار النهضة العربية بالقاهرة .

...the ...
...the ...
...the ...

...the ...
...the ...
...the ...

1.
2.
3.

...the ...
...the ...
...the ...

...the ...
...the ...

4.

5.

فهرس

| الصفحة | الموضوع |
|--------|---|
| ٧ | مقدمة |
| ٢٥ | الباب الأول : ارتباط أوجه الطعن بالنقض بهدف محكمة النقض ودورها . |
| ٥٨ | الباب الثاني : مدى اتصال بعض أوجه الطعن بالنقض بواقع الدعوى |
| ٦١ | الفصل الأول المقصود بواقع الدعوى وأهمية التمييز بين مسائل الواقع ومسائل القانون أمام محكمة النقض وصعوبة ذلك |
| ٦٧ | الفصل الثاني : مدى امتداد رقابة محكمة النقض على واقع الدعوى واتصال بعض الأوجه به |
| ٨٩ | الباب الثالث : الأوجه المتصلة بواقع الدعوى |
| ٩٣ | الفصل الأول : الوجه الأول : عدم منطقية تقارير القاضي الواقعية |
| ١٠٣ | الفصل الثاني : الوجه الثاني : مسخ أو تحريف المحررات |
| ١٨١ | |

الفصل الثالث : الوجه الثالث : عدم كفاية الأسباب
الواقعية

١٢١

خاتمة

١٥٩

أهم المصادر

١٦٧

كتب وأبحاث للمؤلف

١٧٦

(تم بحمد الله تعالى وتوفيقه)

رقم الايداع بدار الكتب ٣٨٠٧/١٩٩١

دار الفنون والعلوم
٩٢٥٢٠٤

الطبعة ٣، ص ٢٠٠، ١٩٩١ - مجلد ١٠٠٠

